



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



المرجع :/2022

المهيدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

اثر التسيير المالي في انخفاض أسعار الصرف الجزائري دراسة حالة الجزائر من 2011/2022

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص "إدارة أعمال"

إشراف الأستاذ:

حريز هشام

إعداد الطلبة:

- بوفنغور بسمة

- مريوش شهيرة

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	بن جدو سامي
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	حريز هشام
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	بوسيكى حليلة

السنة الجامعية 2021/2022



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

قال الرسول صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله " رب أوزعني ان أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه . الحمد لله الذي جلت نعمته وتقدست أسماؤه فبفضله وحسن توفيقه تم إنجاز هذا العمل تحية عرفان خالصة بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذ الفاضل "الدكتور حريز هشام " الذي تواضع مشكورا وأشرف على هذه الأطروحة ولم يدخر علينا أي معلومة من اجل انجازها مقدما الكثير من وقته وجهده في قراءتها ومراجعتها ولم يبخل بإبداء ملاحظاته وتوجيهاته القيمة التي كان لها الأثر الأكبر في إتمامها .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان للدكتور "رملي حمزة" رئيس قسم علوم الاقتصادية والتجارية .

وبكلمة شكر و عرفان وتقدير واحترام للأساتذة والدكاترة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة وتحملهم عناء قراءتها وعلى ما أبدوه من ملاحظات ومقترحات حولها .

ولا يفوتني أن اتقدم بالشكر والعرفان لجميع عمال مكتبة جامعة قسنطينة عبد الحميد مهري لحسن الاستقبال لما قدموه لنا من معلومات

والشكر الجزيل موصول لكل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد.

هؤلاء من ذكرناهم من أصحاب الفضل ممن ذكرهم القلم أما من غفلتهم القلم من غير قصد فهم في القلب فلهم منا كل الشكر .

والله من وراء القصد

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على حبيبنا المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .

إلى ملاكي في الحياة إلى نبع الحنان ومبعث الأمان من كان دعاؤها سر نجاحي الى أمي حبية قلبي أدامها الله شمعة تنير حياتي ، إلى من خطى درب الصعاب من اجلنا من احمل اسمه بكفل افتخار إلى الأستاذ القدير أبي صاحب القلب الكبير اطل الله عمره .

إلى من اشد بيهم أزري وارسم بهم بسمتي ويلهج بذكرهم فؤادي إلى إخوتي حفظهم الله وخاصة أخي رضوان الذي كان عوناً لي حافظاً لمواصلة هذا البحث متمنية له كل التوفيق

إلى جدتي رحمها الله واسكنها فسيح جناته

وختامها مسك وريحان إلى أختي حبيبت قلبي خديجة ومرت أخي صابرين حفظهم الله

إلى معلمتي فالقرآن الاستاذة "نصيرة بوصبيع" بدعاءها وتشجيعها ارتقينا

كما أخص بالذكر رفيقات دربي روقية ، صفاء ، بسمة ، الهام ، أسماء، دنيا .

إلى من كنت رفيقة لي في هذا البحث صديقتي شهرة

اهديهم ثمرة جهدي هذه وأعتذر إلى كل من نساهم قلمي ولم ينساهم قلبي

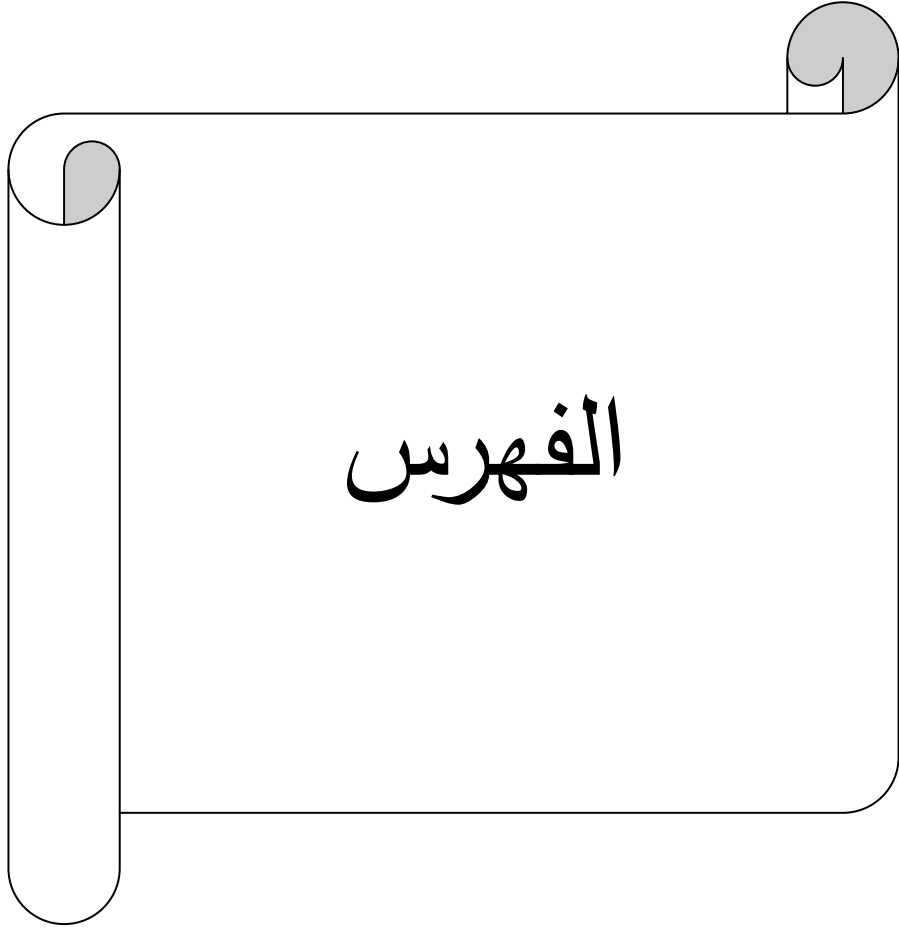
بسمة

إهداء

بعد الصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم اهدي ثمرة
جهدي الى من قال فيهما الله عز وجل "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"
الى ولدي الكريمين اطال الله في عمرهما
الى اخوتي واخواتي وأزواجهم حفظهم الله ورعاهم ووفقهم الى ما يحب ويرضى
الى زوجي الذي ساندني في هذا المشوار والذي كان عوناً لي بتشجيعاته التي كانت حافزاً على
مواصلة البحث

الى اب وام زوجي الكريمين وإخوته الذين كانوا عائلتي الثانية
الى كل كتاكيت العائلتين وفقهم الله في مشوار دراستهم
الى صديقتي ورفيقتي في هذا العمل المتواضع "بسة"
الى كل زملائي وأحبتي
الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

شهيره



الفهرس

الفهرس

	كلمة شكر وتقدير
	الإهداء
I-II-III	فهرس المحتويات
IV	فهرس الأشكال
V	فهرس الجداول
أ-هـ	المقدمة العامة
16-2	الفصل الأول : الإطار النظري للتسيير المالي
2	تمهيد
5-3	المبحث الأول : عموميات حول التسيير المالي
3	المطلب الأول :نشأة ومفهوم التسيير المالي
4	المطلب الثاني :أهمية ومكانة وظيفة التسيير المالي
5	المطلب الثالث :أهداف ومحتوى التسيير المالي
9-8	المبحث الثاني : أدوات وظيفة التسيير المالي وعلاقته بالمحيط والعوامل المؤثرة فيه
8	المطلب الأول : أدوات وظيفة التسيير المالي
8	المطلب الثاني : علاقة التسيير المالي بالمحيط
9	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة فالتسيير المالي
15-11	المبحث الثالث :البيئة المالية والمسؤوليات العملية للتسيير المالي
11	المطلب الأول: البيئة المالية التسيير المالي
14	المطلب الثاني : المسؤوليات العملية للتسيير المالي
16	خلاصة الفصل
33-18	الفصل الثاني : مفاهيم أساسية لسعر الصرف

18	تمهيد
21-19	المبحث الأول : ماهية سعر الصرف
19	المطلب الأول : تعريف وخصائص سعر الصرف
21	المطلب الثاني : أنواع ووظائف سعر الصرف
29-23	المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته
24	المطلب الأول : أنظمة سعر الصرف
27	المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في سعر الصرف
29	المطلب الثالث : مخاطر تقلبات سعر الصرف
33	خلاصة الفصل
75-35	الفصل الثالث :دراسة تطبيقية لأثر التسيير المالي على انخفاض سعر الصرف
35	تمهيد
45-36	المبحث الأول : تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر
36	المطلب الأول : نظام الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري
44	المطلب الثاني : نظام الرقابة على الصرف في الجزائر
45	المطلب الثالث :البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الدينار الجزائري
57-47	المبحث الثاني :أثر سعر الصرف على سياسة الاقتصادية في الجزائر
47	المطلب الأول : تطور سعر الصرف وأسباب اختلاله الدينار الجزائري
52	المطلب الثاني : أثر سعر الصرف الدولار على التجارة الخارجية
57	المطلب الثالث : أثر السياسة النقدية وميزان المدفوعات على سعر الصرف
73-59	المبحث الثالث :أثر التسيير المالي على الدينار الجزائري 2011-2022
59	المطلب الأول :تأثير فيروس كورونا على الدينار الجزائري
68	المطلب الثاني :تمويل غير التقليدي واحتياط الصرف في الجزائر

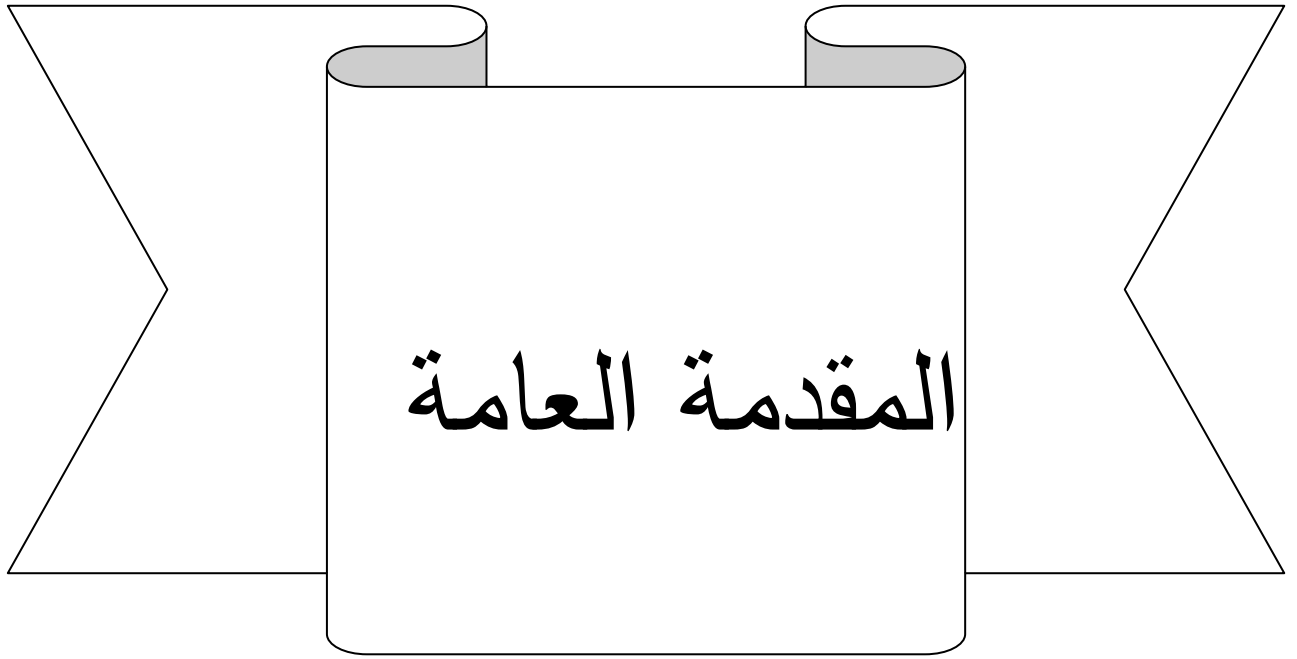
73	المطلب الثالث : آليات معالجة تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري
75	خلاصة الفصل
80-77	خاتمة العامة
86-82	قائمة المراجع والمصادر :
/	الملاحق

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
7	محتوى التسيير المالي	(1.1)
9	علاقة وظيفة التسيير المالي بالمحيط	(2.1)
11	المؤسسة والبيئة المالية	(3.1)
13	العوامل المحددة لقيمة المؤسسة	(4.1)
14	الخطوات العملية للتسيير المالي	(5.1)
20	العلاقة بين القدرة التنافسية وسعر الصرف الحقيقي	(1.2)
28	آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف	(2.2)
29	آثار تغير سعر الفائدة على سعر الصرف	(3.2)
39	تمويل العمليات التجارية من سوق الصرف الموازي و الرسمي	(1.3)
48	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري (2000-2016)	(2.3)
53	تطور صرف الدينار مقابل الدولار (2008-2020)	(3.3)
56	سعر صرف الدينار مقابل اليورو (2008-2020)	(4.3)
60	تطور عدد الإصابات بجائحة كورونا (CVIRUS) وسعر النفط (POIR) وسعر الفعلي الحقيقي (REER) في الجزائر	(5.3)
67	نموذج اختبار استقرارية	(6.3)
72	تطور احتياطي الصرف	(7.3)

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1988)	37
2	تطور سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للدينار مقابل الفرنك الفرنسي	40
3	تطور سعر الصرف الدينار بالدولار في الفترة (1987-1991)	42
4	تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار للفترة (1990-2016)	43
5	تطور سعر الصرف في الجزائر الفترة (2000-2016)	48
6	سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال السنوات (2008-2020)	52-53
7	سعر صرف الدينار مقابل اليورو خلال السنوات (2008-2020)	55
8	نتائج اختبار ADF لجذور الوحدة على السلاسل الزمنية LCVIRUS, LPOIR, LREER عند المستوى والفرق الأول	61
9	نتائج اختبار سببية جرانجر بين LCVIRUS , LPOIR , LREER خلال سنة 2000	62
10	نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto بين LCVIRUS و LPOIR و LREER	62
11	اختبار جوهانسن للتكامل المشترك للصيغة اللوغاريتمية لمتغيرات الدراسة	63
12	نتائج تحديد فترات الإبطاء للمتغيرات المدروسة	64
13	نتائج تقدير متجه تصحيح الخطأ عند 4 فترات تباطؤ لسعر الصرف بدلالة سعر النفط وحالات كوفيد 19 لسنة 2020 .	65
14	نتائج تقدير النموذج (LREER=f(LPOIR , LCVIRUS) في المدى الطويل	66
15	تشخيص نموذج الدراسة (LREER=f(LPOIR , LCVIRUS)	67
16	تطور أسعار الصرف واحتياطي العملة الوطنية 2014-2019	70



إن التغيرات التي يشهدها العالم اليوم في شتى المجالات وفي المجال الاقتصادي تجعل المؤسسة تفكر بجدية أكبر في المستقبل ، فيجب عليها اتخاذ قرارات سليمة حتى يكون لها أثر ايجابي على محيطها بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة ، ولن يتسنى لنا ذلك إلى بالتحكم الجيد في نشاطاتها ووظائفها (التمويل ، الإنتاج ، التسويق ، المالية... الخ) ومنها الوظيفة المالية التي تعد من أهم الوظائف في المؤسسة إن الوظيفة المالية هي وظيفة غاية في الأهمية والحساسية كونها تمثل العصب الأساسي في المؤسسة حيث يعود إليها الدور الأساسي في مواجهة المنافسة أو التصدي لأي مستجدات جراء تأثير المحيط الخارجي ، وهي تقوم على مد الوظائف الأخرى للمؤسسة بالوسائل المالية التي تحتاج إليها لتحقيق أهدافها ، حيث يعتبر التسيير المالي من تقنيات مراقبة التسيير وهو ضمن المهام الرئيسية للوظيفة المالية ، وعن تحدد نقاط القوة ونقاط الضعف لسياسات المالية المنتهجة .

وقد أصبح التسيير المالي منذ بداية القرن الماضي احد أهم مجالات المعرفة وبرزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينات ، حيث شهدت تلك الفترة انهيار كثيرا من المؤسسات مما دعا إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للمؤسسات بشكل عملي ، حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات التعرف على أدائها الفعلي والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية .

فالتسيير المالي هو أهم آليات الإدارة المالية الذي يهتم بدراسة التدفقات المالية للمؤسسة من خلال مجموعة من الأدوات التي تهتم بذلك ، وكذلك الميزانية الوظيفية التي تقيم النشاط الوظيفي داخل الإدارة المالية من خلال جدول حسابات النتائج والأرصدة الوسيطة ، مروراً بإعداد جدول التمويل ، وتدفقات الخزينة التي تمثل أساس التسيير المالي كونها تهتم بكيفية إدارة سيولة المؤسسة ، وصولاً إلى اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية ، ولتسيير المالي تأثيرات على مجالات عدة من بينها سعر الصرف .

حيث يعتبر سعر الصرف همزة وصل بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصادات الأخرى ،فهو يمثل القيمة الحقيقية للعملة المحلية ومدى تنافسية منتجات الدولة في الأسواق الخارجية من خلال صادراتها و وارداتها ، مما جعل منه العنصر المحوري في التفكير المالي الحديث ، نظراً لأهميته في معالجة مختلف المشاكل وكذا التسوية موازين المدفوعات لتحقيق التوازن على المستوى الكلي أي التوازنات الداخلية والخارجية ، وذلك من خلال إعادة النظر في السياسة سعر الصرف المعتمد من قبل الدولة وكذا إحداث جملة من الإصلاحات .

والجزائر كغيرها من الدول لجأت للعديد من الإصلاحات الهيكلية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي خاصة بداية التسعينات ،حيث شهدت الجزائر قبلها أزمة انهيار البترول من جهة وكون الإصلاحات قبلها تميزت بضعف والمحدودية من جهة أخرى وبالتالي فإن الجزائر من خلال ذلك تبحث عن إعطاء قيمة حقيقية للدينار الجزائري داخليا خارجيا ،حتى يتمكن من مواكبة التطورات الحاصلة ،وهو ما ينتج عنه البحث عن التوازن من خلال التوصل إلى السياسة المناسبة لسعر الصرف بما يتضمن تحقيق الأهداف .

بناء على ما سبق ومن اجل تدعيم الدراسة قمنا بطرح الإشكالية التالية :

أولا : إشكالية الدراسة

- ما مدى تأثير التسيير المالي على انخفاض سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2011-2022)؟
- ومن خلال هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية :
- ما لمقصود بالتسيير المالي ؟ فيما تتمثل المهام الأساسية لتسيير المالي ؟
- ما هي العوامل المؤثرة في سعر الصرف ؟
- هل يعتبر التسيير المالي من أهم المتغيرات التي تؤثر على انخفاض سعر الصرف في الجزائر ؟
- ما هي آليات معالجة تقلبات سعر الصرف في الجزائر ؟

ثانيا : فرضيات الدراسة

- يهدف الإجابة على الإشكالية السابقة وبعد التعرض لمختلف الدراسات التجريبية السابقة التي عالجت موضوع العلاقة بين التسيير المالي وسعر الصرف تم وضع الفرضيات التالية :
- يوجد هناك تأثير سلبي للتسيير المالي على سعر الصرف .
 - هناك تأثير لتمويل غير التقليدي على انهيار سعر الصرف
 - هناك تأثير كوفيد كورونا على سعر الصرف
 - هناك تأثير احتياط الصرف على سعر الصرف.
 - يوجد هناك علاقة بين سعر الصرف والتسيير المالي .

ثالثا : أسباب اختيار الموضوع

- يعتبر من الموضوع الحيوية والمهمة في مظهرها ، المعقدة في تحليلها ودراستها
- توافق الموضوع مع التخصص المدروس
- الميول والرغبة في معالجة موضوع في الإدارة المالية .
- الحرص على دراسة التسيير المالي وسعر الصرف مدى التأثير الأول على الثاني .
- رغبة شخصية للبحث في مختلف التطورات والمنعرجات الحاسمة التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري .

رابعا : أهمية الدراسة

- تكمل أهمية هذا البحث على ظاهرة المدروسة وعلى قيمتها العلمية والعملية
- إبراز الأهمية المالية والاقتصادية لتسيير المالي وعلاقته بسعر الصرف
- مدى إسهامها في إثراء المعرفة النظرية من جهة والميدانية من جهة أخرى
- تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة خاصة لأنها تتناول موضوع يتمثل في تأثير التسيير المالي على سعر الصرف ،لدى سنحاول في بحثنا دراسة العلاقة بينهما .

خامسا :أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة لمعرفة :

- توضيح الإطار النظري للتسيير المالي و سعر الصرف .
- الوقوف على طبيعة العلاقة التجريبية بين التسيير المالي وسعر الصرف .
- التعرف على أنظمة سعر الصرف في الجزائر .
- تقييم فعالية سياسة سعر الصرف في الجزائر .
- مدى تأثير التسيير المالي على انخفاض سعر الصرف في الجزائر خلال فترة زمنية ممتدة بين (2011-2022) .

سادسا : منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات :

حاولنا أن نسلك في هذه الدراسة أسلوب البحث العلمي من أجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية الأساسية التي يطرحها الموضوع وذلك ابتداء بالمقدمات وانتهاء عند النتائج والتوصيات واعتمدنا لهذا السبيل المنهج الوصفي ، والمنهج القياسي والإحصائي على النحو التالي :

المنهج الوصفي وتحليلي: لدراستنا للجانب النظري لأنه يمكننا من توضيح العلاقة النظرية بين التسيير المالي وسعر الصرف ، بالإضافة إلى عرض مختلف الدراسات التجريبية السابقة الخاصة بالموضوع .

المنهج القياسي والإحصائي: لدراستنا للجانب التطبيقي ، يعتمد هذا الأسلوب على الأدوات والوسائل المستخدمة في عملية النماذج القياسية من بينها برنامج Eviews Econometric وما توفر لدينا من برامج أخرى للوصول لأهداف البحث .

سوف يتم جمع بيانات ومعلومات هذا البحث باستعمال بعض الأساليب التالية :

- أسلوب البحث الأكاديمي (المسح المكتبي) الذي يعتمد على المراجع المختلفة مثل الكتب والمجلات والدراسات والأبحاث المقدمة في هذا الموضوع .

- أسلوب المسح الرقمي وذلك بالإطلاع على مختلف المعطيات الإحصائية من الجداول وأرقام ووثائق تتعلق بسعر الصرف والموجودة على مستوى الموقع الرسمي لبنك الجزائر ، وزارة المالية والديوان الوطني الجزائري للإحصائيات ، والبنك الدولي ...

سابعاً : حدود الدراسة:

يمكن تحديد حدود الدراسة الموضوعية من خلال تركيزنا على توضيح الإطار النظري للتسيير المالي وسعر الصرف وأثرها على السياسة المالية الجزائرية ، أما الإطار المكاني فهو الجزائر ، وفي حين الإطار الزمني فهو الفترة الممتدة من سنة (2011-2022) .

ثامناً : دراسات سابقة

إن الدراسات التي تناولت سعر الصرف عديدة ومتنوعة ، خاصة ما يتعلق بأثر أو تأثير سعر الصرف بأحد المتغيرات الاقتصادية (الكلية ، النقدية) ، لكن كل هذا حال دون إعطاء اهتمام كاف بأثر التسيير المالي لذا يمكن القول إن الدراسات التي وردت في هذا الصدد قليلة وعلى قلتها ، حاولنا الربط مع الأفكار الواردة فيها ، هكذا اطلعنا على :

- دراسة بوركايب رزيقة بعنوان (دور التسيير المالي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الوطنية لدهن ENAP) عبارة عن مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص إدارة مالية ، جامعة البويرة ، السنة الجامعية 2018/2017 حيث قامت الباحثة بدراسة دور التسيير المالي في تحسين أداء المالي ، وتم بعين الاعتبار الإطار النظري لتسيير في الجزائر والتي تبرز الدور الهام لتسيير المالي على المؤسسات المالية .
- دراسة دوحة سلمى "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها - حالة الجزائر - وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية 2014 - 2015 ، و لقد توصلت الطالبة إلى مجموعة من النتائج و من بينها : وجود علاقة طردية بين سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري ، أي انه كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى إلى تحسين وضعية رصيد الميزان التجاري .
- دراسة عبد الجليل هجيرة بعنوان " اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر " عبارة عن مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان 2011 - 2012 ، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار خاصية الاقتصاد الجزائري والتي تمكن في أن الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي أما الواردات فمجملها بعملة الأورو .

أما النتائج التي توصلت إليها الباحثة هي توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الأورو و الدولار ، و رصيد الميزان التجاري الجزائري .

تاسعا: صعوبات الدراسة

لعل أهم الصعوبات التي اعترضتنا في هذه الدراسة ما يلي :

- تعدد وكثرة الدراسات المتعلقة بسعر الصرف مقابل دراسات قليلة حول التسيير المالي .
- قلة المراجع المتعلقة بالتسيير المالي .
- تضارب في المعطيات والإحصائيات التي تخص الاقتصاد الجزائري بين الجهات الرسمية .

عاشرا: هيكل الدراسة

لدراسة البحث دراسة وافية تم تقسيم البحث إلى 03 فصول كما يلي :

الفصل الأول: تحت عنوان مفاهيم أساسية حول التسيير المالي ، حيث تطرقنا في هذا الفصل لدراسة كل ما هو متعلق بالتسيير المالي ، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول عموميات حول التسيير المالي من

حيث النشأة ومفهوم وأهمية و مكانة وظيفة التسيير المالي ، أما المبحث الثاني فقد تناولنا ادوات ووظيفة التسيير المالي ،أما المبحث الثالث تناولنا البيئة المالية والمسؤوليات العملية لتسيير .

الفصل الثاني: بعنوان ماهية سعر الصرف فقد قمنا بتقسيمه إلى مبحث يتضمن المبحث الأول تعريف سعر الصرف وأشكاله وخصائصه ، أما المبحث الثاني تناولنا أنظمة و العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته .

الفصل الثالث : يحتوي على دراسة حالة اثر التسيير المالي على سعر الصرف في الجزائر من خلال إسقاط معايير والمؤشرات الهامة .

وفي الأخير توصلنا إلى خاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات الخاصة بموضوع البحث .

الفصل الأول :
الإطار النظري للتسيير
المالي

تمهيد

يعد موضوع التسيير المالي أحد المواضيع المهمة في حقل الإدارة المالية ، إذا من خلاله تتمكن المؤسسة من تشخيص نقاط القوة والضعف في بيئتها الداخلية وتقييم قراراتها التمويلية والاستثمارية كما يمكن أن تستخدمه كأحد الأسس المهمة في تحديد خياراتها الإستراتيجية فالتسيير المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها لاكتشاف نقاط القوة والضعف في الخطط والسياسيات المالية بالإضافة إلى المحافظة على مستوى الأداء المالي ، وبالتالي من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها .

وللإمام هذا الموضوع نتناول ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : عموميات حول التسيير المالي

المبحث الثاني : أدوات وظيفة التسيير المالي وعلاقته بالمحيط والعوامل المؤثرة فيه

المبحث الثالث : البيئة المالية والمسؤوليات العملية للتسيير المالي

المبحث الأول : عموميات حول التسيير المالي

يعتبر التسيير المالي من أكثر مجالات علوم التسيير تطورا ، حيث يلعب هذا الفرع من علوم التسيير دور المنسق بين مجموعة من مجالات التسيير الأخرى ، فما من وظيفة أو مصلحة أو مديرية داخل المؤسسة إلا وتستنعين بتقنيات التسيير المالي لتنفيذ قراراتها وتطبيق خططها وتحقيق أهدافها .

المطلب الأول : نشأة ومفهوم التسيير المالي

سنتناول في هذا المطلب نشأة ومفهوم التسيير المالي .

أولا : نشأة التسيير المالي

كان في الولايات المتحدة الأمريكية أول ظهور للتسيير المالي حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استنادا إلى الكشوفات المحاسبية من جهة ومن جهة أخرى إيلاء المساهمين في شركات المساهمة أهمية كبيرة لدراسة هذه المعلومات المالية ، وقد تطور التسيير المالي خلال الأزمة الاقتصادية سنة 1929 تطورا كبيرا حيث أصبح يكتسي أهمية كبرى وذلك يبحث المؤسسات عن هيكل مالي سليم يحميها من مخاطر الإفلاس ، وقد تأسست لجنة للأمن والصرف تعمل على نشر الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية لكل قطاع في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933 .¹

بعد الحرب العالمية الثانية شهد التسيير المالي تطورا ملحوظا وذلك في فرنسا ، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون اهتماما بتحديد خطر استعمال أموالهم وبصفة أكثر دقة وحزم ، وبتطور المؤسسات وسائل التمويل اللازمة وذلك بظهور لجنة عمليات البورصات التي تحدد هدفها بتأمين الاختيار الجيد وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة مساهمة لادخار العمومي .²

ثانيا : مفهوم التسيير المالي

يعد التسيير المالي أكثر العلوم التسييرية تطورا فهو يهتم بمحيط المؤسسة وطبيعة نظامها ، حيث تؤثر المؤسسة وتتأثر بالمحيط الخارجي وخاصة المحيط المالي ، فكل تعاملات المؤسسة الخارجية سواء مع البنوك أو الوريدين أو الزبائن تحدث تأثيرات مالية يجب تسييرها بما يتماشى مع أهداف المؤسسة ، إضافة إلى اختلاف القرارات المالية والاستثمارية وتقييم مدى نجاحها وفشلها التي تتطلب استخدام عدة أساليب أهمها التشخيص والتحليل المالي .³

وبالتالي فقد تعددت تعاريف حول التسيير المالي نذكر منها :⁴

¹ ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 1988 ، ص 13 .

² المرجع السابق ذكره ، ص 14 .

³ شدرى معمر سعاد ، التسيير المالي ، مطبوعة الدروس ، جامعة آكلي محند أو الحاج ، البويرة ، 2020/2019 ، ص 16

⁴ الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، دار وائل لنشر ، الجزائر ، 2006 ، ص 37

- يعرف التسيير المالي على أنه : " ذلك المجال من علوم التسيير الذي يهتم بالجوانب المالية داخل المؤسسة ، ويسعى إلى تحقيق وتطبيق مختلف الأهداف والمخططات المالية ، حيث يستخدم في تحقيق ذلك مجموعة من الأدوات والطرق التي تساعد المؤسسة على الاندماج مع مكونات المحيط المالي " .
- يعرف التسيير المالي كمارسة تسمع على مستوى المؤسسة .
- من جهة جلب بصفة عادية الموارد الضرورية للتشغيل الأمثل لمختلف الأنشطة .
- من جهة أخرى الاستعمال الأمثل والعقلاني للموارد ومتابعة العمليات المتعلقة بالاستعمالات والموارد من أجل تحقيق الأهداف المسطرة .¹
- يعتبر التسيير المالي من تقنيات مراقبة التسيير وهو ضمن المهام الرئيسية للوظيفة المالية ، وعن تحدد نقاط القوة ونقاط الضعف للسياسات المالية المنتهجة من طرف المؤسسة .
- التسيير المالي هو المجال من العلوم الإدارية الذي يهتم بالجوانب المالية للمؤسسة ويسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال تنفيذ وتطبيق مختلف المخططات المالية باستخدام مجموعة من الطرق والأدوات.²

وبناء على التعاريف السابقة فالتسيير المالي يمثل ذلك "المجال الذي يهتم بالكشف عن مواطن الضعف والقوة في المراكز المالي وفي مختلف السياسات المالية ويسعى إلى وضع ، تطبيق مختلف المخططات المالية وتحقيق الأهداف المسطرة ، حيث يستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات الطرق ، الطرق ، الأساليب والتقنيات التي تساعد المؤسسة على تقييم وضعيتها المالية وعلى الاندماج مع مكونات المحيط المالي ، وبذلك يعتبر التسيير المالي مركز لاتخاذ القرارات من طرف المسيرين في الوظيفة المالية ، وقاعدة لمراقبة العمليات المالية لتوجيهها نحو الأهداف المخطط له".³

المطلب الثاني : أهمية ومكانة وظيفة التسيير المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهمية ومكانة التسيير المالي .

أولاً : أهمية التسيير المالي

حيث تظهر أهمية التسيير المالي من خلال النقاط التالية :⁴

- التسيير المالي يساعد على تحديد المتطلبات المالية ويؤدي العمل على تخطيط المالي له ، حيث يعد التخطيط المالي جزءاً مهماً من اهتمامات العمل ، مما يساعد على الترويج للمشروع .
- يهتم التسيير المالي بالاستحواذ على التمويل المطلوب للعمل ، حيث أن الحصول على الأموال
- اللازمة يؤدي دوراً رئيسياً في التسيير المالي ، والذي ينطوي على مصدر محتمل للتمويل بأقل تكلفة .

¹ خميسي شريحة ، التسيير المالي ، دار حومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010 ، ص49.

² سعيدة بورديمة ، التسيير المالي ، مطبوعة دروس ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، 2015 ، ص8 .

³ سليمان بلعور ، التسيير المالي محاضرات وتطبيقات ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2016 ، ص19 .

⁴ شدرى معمر سعاد ، مرجع سابق ذكره ، ص17

- الاستخدام السليم وتخصيص الأموال يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية للعمل عندما يتم استخدام الأموال بشكل صحيح ، فيمكن أن تقلل تكلفة رأس المال وتزيد قيمة المؤسسة .
- التسيير المالي يساعد على اتخاذ قرار مالي سليم في العمل ، إذا يؤثر القرار المالي على سيرورة الأعمال المطلوبة بالكامل لأن هناك علاقة مباشرة مع وظائف الإدارة المختلفة مثل التسويق والإنتاج.
- يعمل على تحسين الربحية خاصة أن فاعلية الأموال واستخدامها بشكل مناسب يساعد على تحسين وضع الربحية المطلوبة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قيمة المؤسسة عن طريق تحقيق أقصى قدر من الأرباح العالية وبالتالي تعظيم ثروة المستثمرين .

ثانيا : مكانة وظيفة التسيير المالي .

- إن وظيفة التسيير المالي تحتل أعلى مكانة في هيكل المؤسسة ولا يمكن الاستغناء عنها ، ويمكن تقسيم المؤسسة إلى ثلاثة أنواع هي :¹
- 1- **المؤسسات الصغيرة** : يشغل وظيفة التسيير المالي رئيس المؤسسة حيث تكون له صلاحية اتخاذ القرارات بما في ذلك المالية لأنها تمتاز بقلّة المخاطر والتحفيزات فيما يخص الاستثمارات .
 - 2- **المؤسسات المتوسطة** : هنا القرارات المالية تكون على عاتق المسير المساهم الرئيسي حيث أن توزيع العمل يكون أكثر توسعا ودفعاً للأمام فالوظيفة موجودة في يد مسؤول أكثر تخصص .
 - 3- **المؤسسات الكبيرة** : تشغل وظيفة التسيير المالي إطار مؤهل يعمل بصفة مباشرة ويتنسيق مع مدير المؤسسة أو رئيس المدير العام وذلك حسب نوع المؤسسة .

المطلب الثالث: أهداف ومحتوى التسيير المالي .

يلعب التسيير المالي دور هام جدا في المؤسسة ، حيث له مراحل يتكون منها ، كما له أهداف أساسية يسعى لتحقيقها باتخاذ الموقف المطلوب لتحقيق أفضل وضع ممكن للمشروع من خلال تحقيقه لهذه الأهداف.

أولا : أهداف التسيير المالي

إن هدف كل مؤسسة هو تحقيق الربح اللازم للبقاء والاستمرار وتحقيق المر دودية لاستثماراتها والعمل على وضع الاستراتيجيات المحققة لذلك وتحديد السياسات الموجهة لهذه الأخيرة والتي توزع إلى أهداف عملية وميدانية لكل فترة أو سنة نشاط حيث توضع أهداف وظيفة التسيير المالي ضمن الإطار ، ومن الأهداف الأساسية التسيير المالي نذكر ما يلي :²

¹ بلكبيرزكرياء ، التسيير المالي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس LMD ، تخصص مالية ، جامعة البويرة ، 2013/2012 ، ص33.

¹ ناصر داددي عدون، المؤسسة الاقتصادية ، موقعها في الاقتصاد ، وظائفها وتسييرها ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، طبعة 2000 ، ص 287.

1- دراسة حاجيات المؤسسة من التمويل حيث تقوم بتحديد الوسائل المالية الضرورية لتغطية هذه الحاجيات مع مراعاة الوقت المناسب للحصول عليها ، والأخذ بعين الاعتبار مختلف الأنشطة التي سوف تتفق عليها الأموال المحصل عليها وكذا زمن تنفيذها .

تعمل وفق الظروف الحالية والمستقبلية والوضعية المالية للمؤسسة بدراسة كل الإمكانيات المتوفرة أمامها للحصول على الأموال المطلوبة والمقارنة بين مختلف الاختيارات الموضوعية أمام المؤسسة واختيار أحسنها مرد ودية وأقلها تكلفة مع مراعاة مختلف طرق التمويل والعوامل المؤثرة على المؤسسة من خلال ما توفره السوق النقدية والسوق المالية .

2- تعمل على دراسة الوسائل اللازمة لتنفيذ برامج وخطط المؤسسة المتعلقة بالإنتاج والتوزيع من جهة ، وكذا مجال البحث والتطوير لتقنياتها الصناعية من جهة أخرى ، حيث تتم المفاصلة بين المشاريع المقترحة ، واختيار أحسنها وفقا لعدة معايير مالية ، اجتماعية سياسية ، بيئية... الخ .

3- من المهام الأساسية والمعقدة التي تتكفل بها وظيفة التسيير المالي مهمة تسيير الخزينة حيث تمثل القيم المالية الموجودة تحت تصرف المؤسسة خلال دورة معينة ، وبالتالي يمكن اعتبار تسيير خزينة المؤسسة ملتقى مختلف العوامل والجوانب المتعلقة بالوظيفة المالية .

4- إن متابعة استعمال الأموال يمر على قسم المحاسبة بنوعها العامة والتحليلية حيث تتكفل المحاسبة العامة بمتابعة تنفيذ الحركة المادية والمالية في مختلف أرجاء وظائف المؤسسة وتسجيلها حسب الزمن أما المحاسبة التحليلية تقوم بمتابعة تكاليف المنتجات والبضائع المفضلة ، وأعباء الأقسام والمصالح وربطها مع المسؤولين عليها ، والتي على أساسها يتم رصد كفاءة العمليات الإنتاجية وفعاليتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح ما هو غير مقبول منها من طرف المسؤولين فيما يعني بالمراقبة المالية .¹

ثانيا: محتوى التسيير المالي

كل عملية تسيير توافق أربع مراحل أساسية:²

- التخطيط والتقدير .
- اتخاذ القرار .
- تنفيذ القرار .
- المتابعة والرقابة .

فالتسيير المالي يقوم بإعداد الميزانية التقديرية ومطط التمويل بناءا على المعلومات التي يوفرها نظام الإعلام المحاسبي ، ثم يتخذ القرار سواء تعلق الأمر باختيار الاستثمارات وطريقة تمويلها أو بالاحتياجات

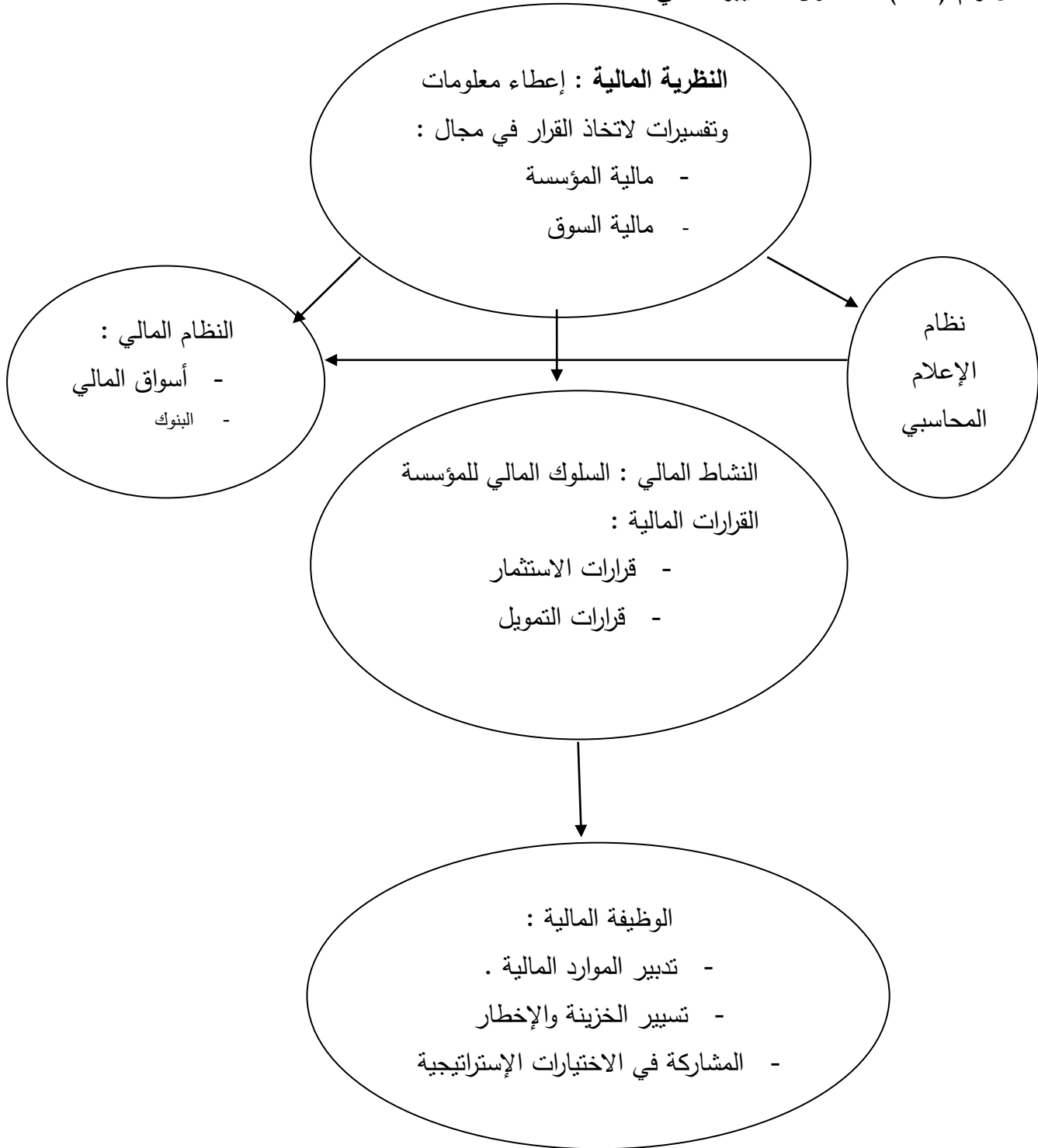
¹ مرجع سابق ذكره ، ص 88

² زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود ، التسيير المالي (حسب البرنامج الرسمي الجديد) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 2010 ، ص 7

الاستغلالية . وبعد تنفيذ القرارات المتخذة ، تأتي مرحلة المتابعة والرقابة لمعرفة الانحرافات ومحاولة تصحيحها من خلال التغذية العكسية .

ويمكننا تلخيص محتوى التسيير المالي وفقا للشكل الموالي :

شكل رقم (1.1) : محتوى التسيير المالي¹



: المصدر J-P jobard , P Gregory (1995) , gestion , éd .Dalloz, Paris , p18

¹المرجع السابق ذكره ، ص 8

المبحث الثاني : أدوات وظيفة التسيير المالي وعلاقتها بالمحيط

تقوم وظيفة التسيير المالي بجمع ومعالجة وبث كمية من المعلومات و بما أنها جزء من المؤسسة الاقتصادية التي بدورها تربطها علاقة بالحيز الداخلي و هو المحيط الداخلي و الحيز الخارجي وهو المحيط الخارجي و شكل العلاقة حيث ستؤدي للقيام بدورها بأحسن الظروف و في الوقت المناسب .

المطلب الأول : أدوات وظيفة التسيير المالي

لكي تكون وظيفة التسيير المالي أكثر نجاحة لابد لها بان تستعين بأدوات تساعد على أداء مهمتها على أكمل وجه , حيث يمكن أن نميز بين نوعين منها :

- **أدوات داخل المؤسسة :** و نقصد بها المعلومات الخاصة بالتسيير المستمدة من المحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية و مراقبة التسيير داخل المؤسسة , حيث تتم دراستها و معالجتها و ذلك بحساب النسب المئوية و إعداد جدول التمويل... الخ .

- **أدوات خارج المؤسسة :** و نقصد بها أن يجمع المسير المالي كل ما يتعلق بالمحيط الاقتصادي و أن يتمتع بدراية واسعة لقانون الأعمال و يجمع المعلومات المتعلقة بالسوق و المنافسين , فالمسير المالي يقوم بإعداد تقديرات يستعمل فيها لقانون الأعمال و يجمع المعلومات المتعلقة بالسوق و المنافسين , فالمسير المالي يقوم بإعداد تقديرات يستعمل فيها الرياضيات التقديرية المتمثلة في الإحصاء و الاحتمالات و الرياضيات المالية و تقنيات تحليل المعطيات.¹

المطلب الثاني : علاقة وظيفة التسيير المالي بالمحيط .

بما أن للمؤسسة علاقة تربطها بمحيطها الداخلي و الخارجي من هنا يجب على وظيفة التسيير المالي أن تتعامل معها:²

علاقتها بالمحيط الداخلي : لضمان استمرار الإنتاج بسهر المسير المالي على توفير الأموال اللازمة للحصول على المواد الأولية من جهة و الاستثمارات من جهة أخرى , وذلك وفق الأهداف المسطرة من طرف مسؤول الإنتاج , كما انه يقوم بتوفير الاحتياجات اللازمة لتطبيق سياسة المؤسسة في مجال البيع و الذي يتم بحملات إعلانية... الخ و المحددة مسبقا من طرف المصلحة التجارية .

فالمسير المالي يعتبر في كل الحالات الحكم بين الاحتياجات المعطاة من طرف المسؤولين و المتطلبات المالية المؤسسة , وبالتالي يعتبر مستشارا في خدمة الإستراتيجية العامة للمؤسسة كما أن المسير المالي يمكنه التدخل في عملية التوظيف و تحديد الرواتب و كل المعطيات الإدارية التي لها اثر على التسيير المالي.

علاقتها بالمحيط الخارجي : يقوم المسير المالي بوضع مخطط التمويل في المدى المتوسط و المدى الطويل بناء على جمعه المعلومات المتعلقة بالاحتياجات المالية الداخلية , حيث يتعلق الأمر بالاحتياجات

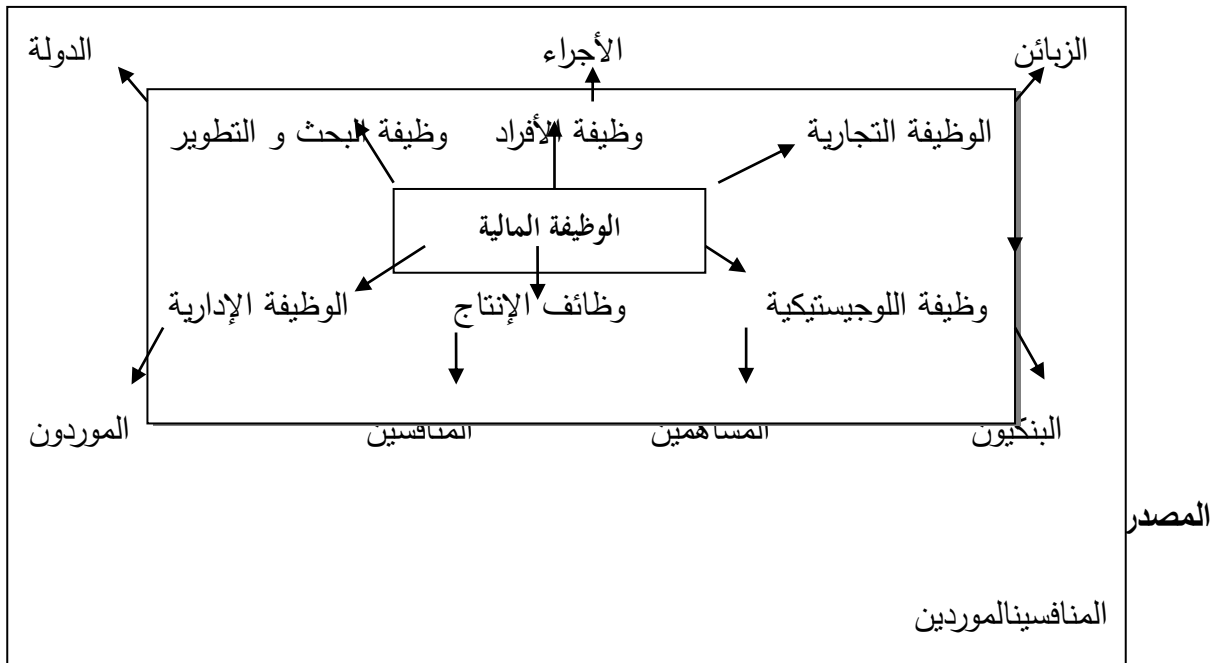
¹ ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، الجزء الأول ، دار المحمدية ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2000 ، ص 24.

² بلكبير زكرياء ، مرجع سابق ذكره ، ص 34 .

المالية للاستثمارات الصناعية و التجارية مع إظهار الموارد المالية المطلوبة ، ويقوم بوضع مخطط للخزينة وهذا للتأكيد من وفاء المؤسسة في المدى القصير .
ولإظهار الاحتياجات المالية على المسير المالي أن يلتقي بالأطراف الخارجية و المتمثلة في المساهمين و المصرفيين و المتدخلين في سوق البورصة (في المؤسسات الكبيرة) ، حيث يكمن دور المسير المالي في إقناع هؤلاء الوسطاء بان الاحتياجات مبررة و المؤسسة بدون شك ذات مرد ودية ووفية في الحاضر و المستقبل ، و يتم ذلك بواسطة تقديم وثائق تظهر تقديرات مقنعة بالإضافة فإنه يعمل للحصول على الأموال بأقل التكاليف¹.

و لإظهار محيط وظيفة التسيير المالي نضع الشكل التالي :

الشكل رقم (2.1): علاقة وظيفة التسيير المالي بالمحيط



المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في التسيير المالي

يتأثر التسيير المالي بعوامل المحيط الخارجي نظرا لكون هذا المحيط يتميز بالمخاطر العديدة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات والعولمة ومن هذا العوامل نذكر منها :²

1- الأسواق المالية :

إن وجود أسواق مالية تتميز بالكفاءة له مزايا عديدة سواء في تخفيض تكاليف التمويل ، وتسهيل خلق الأدوات المالية التي تتجه إليها المؤسسات ، حيث تعمل على تحفيز المؤسسات على تحسين مستوى الأداء والرفع معدلات نمو قيمتها عبر الزمن .

¹ مرجع سابق ذكره ، ص 35

² شكري معمر سعاد ، مرجع سابق ذكره ، ص 18

2- المؤسسات المالية :

إن وجودها في الاقتصاد يساهم في إيجاد الحلول للعديد من المشكلات بعمليات التمويل ، فالمؤسسات المالية على اختلاف أنواعها النقدية وغير النقدية تمثل مصدرا أساسيا لتمويل المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواع القروض القصيرة والطويلة الأجل ، مع العمل على توفير الموارد المالية للمؤسسة على شكل تمويل تأجيري أو سندات معدلات فائدة .

3- متغيرات الاقتصاد الكلي :

تتمثل هذه المتغيرات في كل من المتغيرات السياسية والتشريعية والاقتصادية ، حيث تتمثل هذه الأخيرة في مجموعة عوامل النظام الاقتصادي الذي تتواجه فيه المؤسسة سواء بتأثيراتها الإيجابية أو السلبية من معدلات فائدة وتضخم وسعر الصرف ، بينما تتمثل المتغيرات السياسية والتشريعية كل ما يطرأ على مستوى الدولة من ظروف سياسية أو تشريعات تتماشى مع التطورات الاقتصادية الحديثة .

ونشير هنا إلى ضرورة التفرقة بين مصطلحي التسيير المالي والتحليل المالي ، فالتحليل يعتبر أداة من أدوات التسيير المالي ومرحلة منه ، إذا لا يمكن أن يتوصل التسيير المالي لأهدافه دون مرحلة التحليل . إن التسيير المالي يتمثل في عملية جمع البيانات المالية ودراسة الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق حساب ، تحليل ومقارنة مختلف المؤشرات والنسب المالية اعتمادا على مختلف القوائم المالية ، ثم بناء على النتائج المستخرجة لعمليات السابقة يتم وضع توليفة من القرارات المالية طويلة وقصيرة الأجل بغرض تحسين وضعية المؤسسة وتعظيم قيمتها ، مواجهة كل المخاطر المحيطة بها .¹

فالتسيير المالي دور فعال في مساعدة المؤسسة للوصول لأهدافها المنشودة عن طريق تطبيق مختلف المخططات المالية ، ومن هنا يمكن القول أن التسيير المالي ينقسم إلى نوعين :

- **التسيير المالي طويل الأجل:** وهو كل ما يتم إتخاذ من قرارات أو تطبيق لمخططات مالية أو استخدام لأدوات تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة على مدى البعيد أي أكثر من سنة ، والذي يكون عن طريق التمويل عن طريق رؤوس الأموال الخاصة أو بواسطة التمويل بالديون متوسطة وطويلة الأجل، وكذا تسيير خطر سعر الفائدة ومخطط التمويل .
- **التسيير المالي قصير الأجل:** ويكون عكس النوع السابق أي كل ما تطبقه أو تستخدمه المؤسسة في السنة الحالية ، ويشمل تسيير احتياجات في رأس المالي قصير الأجل والتوظيف قصير الأجل وكذا التمويل قصير الأجل.²

¹ مرجع سابق ذكره ، ص 19 .

² مرجع سابق ذكره ، ص 19 .

المبحث الثالث : البيئة المالية والمسؤوليات العملية للتسيير المالي

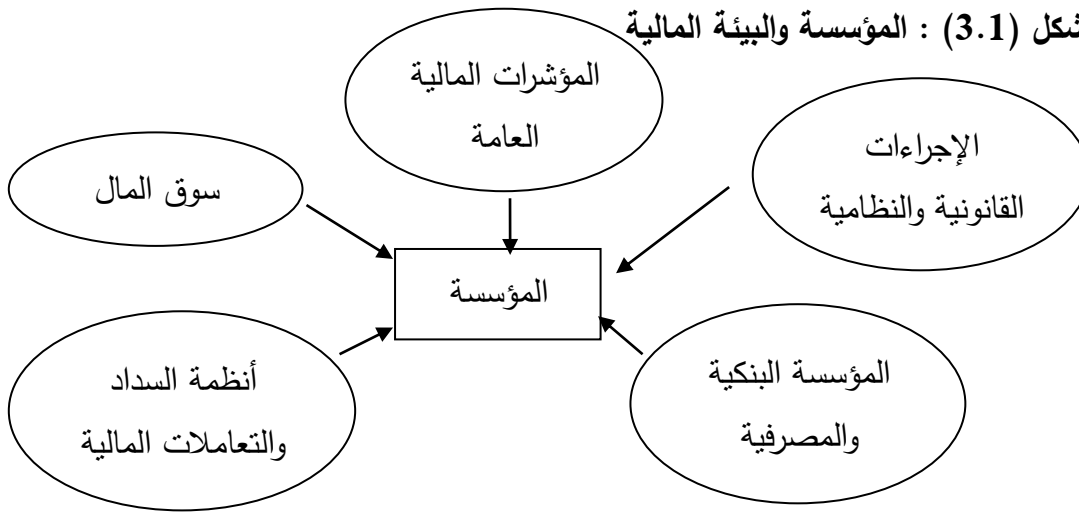
تحيط بالمؤسسة العديد من العناصر والمؤثرات المالية ، حيث تلعب هذه العناصر أدوات هامة في حياة المؤسسة ، فقد تكون السبب في نمو وتطويرها كما قد تكون عامل تدهور واختفائها .
تعرف هذه المكونات لعناصر البيئة المالية ومنها مصادر تمويل المؤسسة كالمؤسسات المالية ، وكذا الإطار القانوني الذي تنشط فيه المؤسسة والمتمثل في الإجراءات والتشريعات القانونية التي تلتزم بها المؤسسة ... الخ .

المطلب الأول : البيئة المالية للتسيير المالي¹

أولا : البيئة المالية

يمكننا حصر خمس مكونات أساسية للبيئة للمؤسسة ، والتي تمثلها في الشكل التالي :

الشكل (3.1) : المؤسسة والبيئة المالية



المصدر : إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، دار للنشر ، الجزائر ، 2006 ص38 .

1- وسائل السداد والتعامل المالية:² يفرض المحيط على المؤسسة طرق محددة للتعاملات المالية بين مختلف الوسطاء و تتمثل في وسائل الدفع و الائتمان و تعرف على أنها تلك الوثائق الرسمية التي تثبت الحقوق المالية بين طرفين ، ومنها الأسهم ، السندات ، أذونات الخزينة الخ ، حيث تساعد المؤسسة على إجراء عدة عمليات مالية كالحيازة و التنازل و الاستدانة و التسديد الخ

2- سوق المال: يقوم سوق المال بدور هام في الحياة المالية للمؤسسة ، حيث تنشأ بينهما عدة تعاملات مالية ، فسوق المال يعتبر مصدر أساسي للرفع في رأس المال ، و معيار هام لتحديد من خلاله القيمة السوقية ، كما يعتبر مصدر هام للمعلومات و المؤشرات المتعلقة بالمحيط الذي تنشط فيه المؤسسة .

¹ إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص37.

² المرجع سابق ذكره ، ص39.

3- الإطار القانونية و التنظيمية: يخضع النشاط المالي للمؤسسة لإطار قانوني تضطر المؤسسة للتعامل معه ، و يتضمن هذه الإطار مختلف القواعد و الإجراءات التي تضبط التعاملات المالية للمؤسسة مع المنظمة للاتئمان و تلك المتعلقة بجباية المؤسسة .

4- المؤشرات المالية العامة: تتكون البيئة المالية من عدة متغيرات لها تأثير كبير على المحيط الداخلي و الخارجي للمؤسسة ، و تتميز هذه المتغيرات بدرجة عالية من المرونة و التغير ، و من بين هذه المتغيرات أسعار الفائدة و الصرف ، معدلات الاقتطاعات المالية و الاجتماعية .

5- المؤسسات البنكية و المصرفية: إلى جانب دور السوق المال في تدعيم رأس المال المؤسسة ، يحتوي المحيط المالي على عناصر أخرى ذات طبيعة تمويلية ، و تتمثل في مؤسسات القطاع البنكي ، حيث تعمل هذه المؤسسات على تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة عن طريق القروض الطويلة و المتوسطة والقصيرة الأجل .

ثانيا : المهام الأساسية للتسيير المالي

تهدف النظرية المالية بصفة عامة إلى هدف أساسي يتمثل في تعظيم قيمة المؤسسة أي تعظيم الثروة التي كونتها المؤسسة ، و يتحقق هذا الهدف في إطار عدة عوامل لا بد من توفرها لتعظيم هذه القيمة .

1- تعظيم قيمة المؤسسة: تزداد قيمة المؤسسة كلما تمكنت من تحقيق نتائج محاسبية بشكل مستمر حيث تتراكم النتائج و تكون فوائض مالية موجبة حاليا ، بل يجب أن تسعى إلى تحقيق نتائج في المستقبل من خلال دراسة المر دودية المستقبلية ، و تحديد الجدوى من المشاريع الاستثمارية في المستقبل ، و من ثم يمكن توقع حجم الثروة من خلال النتائج المحققة في الماضي و الحاضر ، و من خلال ما يعرف بالقيمة الحالية للمؤسسة .

إلا أن هناك عوامل أخرى تعمل بشكل عكسي ، و تؤدي إلى الحد أو التقليل من قيمة المؤسسة ، و تتمثل في المخاطر المتعلقة بالنشاط كتوقف الإنتاج ، مشاكل النوعية والجودة ، ارتفاع التكاليف ... الخ ، و المخاطر المتعلقة بالمحيط المالي كارتفاع أسعار الفائدة و الصرف ، التطور التكنولوجي للمنافسين ، انخفاض الحصة السوقية ، ظهور سلع بديلة ... الخ¹.

و الشكل التالي يوضح أهم العوامل المحددة لقيمة المؤسسة :

¹المرجع سابق ذكره ، ص40.

الشكل (4.1) : العوامل المحددة لقيمة المؤسسة .



المصدر : إلياس بن ساسي ، يوسف قريش ، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، دار وائل للنشر ، الجزائر ، 2006 ، ص 40 .

إذن يتمثل دور التسيير المالي في تعظيم النتائج الحالية و المستقبلية ، و التحكم في المخاطر المتعلقة بالنشاط و البيئة و ذلك بهدف تدنيها إلى أدنى المستويات ، و بالتالي يتحقق الهدف الأساسي و المتمثل في ارتفاع قيمة المؤسسة .

2- المحافظة على مستوى الأداء المالي¹ : لتحقيق مستويات عالية لقيمة المؤسسة ، يجب إن تحقق المؤسسة مستويات مرتفعة لأدائها المالي ، و يتحقق ذلك عن طريق تعظيم ، النتائج و ذلك من خلال تحسين المردودية و يتحقق ذلك بتدنية التكاليف و تعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط و الطويل ، و ذلك بغية تحقيق التراكم في الثروة و الاستقرار في مستوى الأداء .

إلا أن هناك عدة قيود يتحكم في الفعالية والأداء، حيث ينبغي على المؤسسة التعامل معها لتحقيق أهدافها ، وتتمثل هذه القيود في قوى كل من موردي الموارد المالية والذين يطالبون المؤسسة بتسديد المقابل المالي لتوريداتهم ، وقوى العملاء الذين يقبلون بمستوى معين من الأسعار والجودة والنوعية ومختلف الخدمات .

3- التحكم في المخاطر المالية: مواجهة المخاطر المالية يعد من بين أهم أهداف التسيير المالي، وهي مخاطر متنوعة منها ما يتعلق بالشرع في نشاطات ومشاريع مستقبلية .

وهناك مخاطر متعلقة بالاستغلال ، ومنها مخاطر هيكل التكاليف ، أثر الرافعة المالية مخاطر الإفلاس والعسر المالي ، أما المخاطر المرتبطة بالبيئة فهي ناتجة عن عوامل عدم التأكد وحالة الاستقرار وهي مخاطر الاضطراب في أسعار الصرف وقيمة المؤسسة .

ومن المخاطر ما يتعلق بالمحيط السياسي والإداري الذي تعمل فيه المؤسسة حيث يؤدي عدم الاستقرار في هذه المجالات إلى أضرار هامة على تحقيق الأمثلية في قيمة المؤسسة .

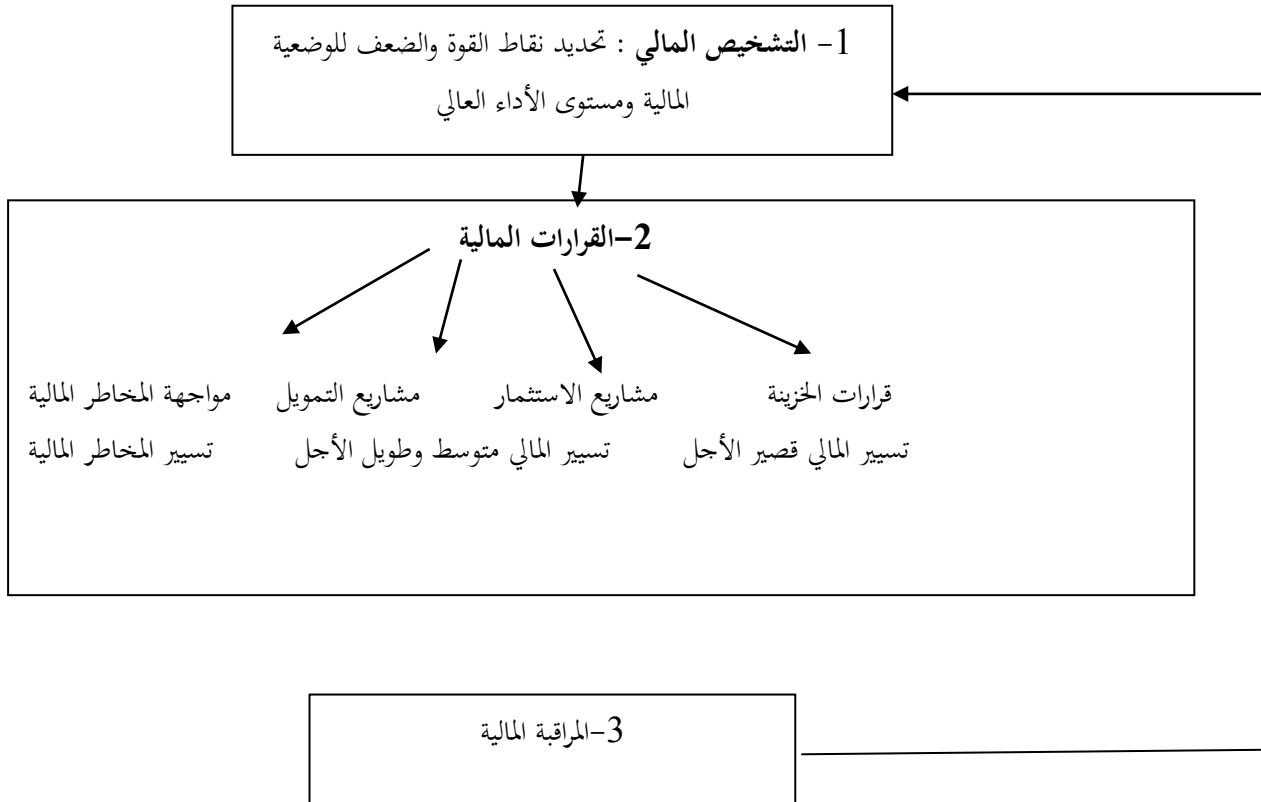
¹ - المرجع سابق ذكره ، ص 41.

4- المحافظة على مستوى اليسر المالي: يعتبر اليسر المالي من المخاطر البالغة التأثير على نشاط المؤسسة ، وبالتالي فمجهوداتها المالية تركز على جانب أساسي يتمثل في تحقيق التوازن المالي اعتمادا على التسيير الفعال للخزينة ، وبالتالي تحقيق الحد الأدنى من السيولة النقدية التي تعتبر هامش أمان يمكنها من مواجهة التزاماتها اتجاه الأطراف والمتعاملين الماليين والحد من مخاطر التوقف عن الدفع الذي يؤدي إلى إشهار الإفلاس المؤسسة وتصفيتها لتسديد مستحقات الدائنين .

المطلب الثاني : المسؤوليات العملية للتسيير المالي

من اجل تحقيق أهداف التسيير المالي هناك خطوات عملية يتولاها المديرون الماليين داخل المؤسسة ، هذه الخطوات توضحها من خلال الشكل التالي :¹

الشكل رقم (5.1) : الخطوات العملية للتسيير المالي



المصدر : سعيدة بورديمة ، التسيير المالي ، مطبوعة دروس ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، 2015 ، ص 9 .

¹ - سعيدة بورديمة ، مرجع سابق ذكره ، ص 9 .

- 1- التشخيص المالي¹:** يقوم المسير المالي في هذه المرحلة بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة والخروج بنقاط قوة وضعف للحالة المالية ، وذلك بغية تحضير الحلول المناسبة لتجاوز نقاط الضعف والمحافظة على نقاط القوة .
- 2- اتخاذ القرارات المالية :** بعد معاينة الوضعية المالية للمؤسسة تأتي مرحلة اتخاذ القرارات المالية وتطبيقها وتشمل قرارات المشاريع الاستثمارية ومصادر تمويلها ، وقرارات قصيرة الأجل تتضمن تمويل دورة الاستغلال وتسيير الخزينة ، وقرارات مالية مرتبطة بتسيير المخاطر المالية .
- 3- المراقبة المالية :** بعد اتخاذ القرارات المالية وتطبيقها ، تأتي مرحلة المراقبة المالية ، وذلك من أجل تحديد الانحرافات في التطبيق ووضع الإجراءات التصحيحية بواسطة قرارات مالية جديدة ، إذا تتطلب المراحل السابقة إجراءات عملية على الميدان ، وبالتالي ينبغي هيكلة المهام والمسؤوليات المالية في إطار الهيكل التنظيمي للمؤسسة .

¹ - مرجع سابق ذكره ، ص10.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه حول التسيير المالي ، وما يتضمنه من مجموعة من المهام والعمليات ، يعتبر التسيير المالي من أهم فروع التسيير أهمية خصوصا مع تعقد البيئة المالية للمؤسسة يوما بعد يوم ، لذا نجد أن النظام الفرعي المالي للمؤسسة يتولى مجموعة من المهام ، أهمها تعظيم قيمة المؤسسة والمحافظة على الأداء المالي .

كما يضع التسيير المالي تحت تصرف المؤسسة والمتعاملين معها مجموعة من الوسائل والتقنيات الملائمة التي تسمح بمعرفة الحالة المالية خلال فترة زمنية معينة بإحداث شروط التنسيق في التوازنات النقدية وضمان الحفاظ على مستويات مرد ودية مقبولة ، سواء من الناحية الاقتصادية أو المالية .

الفصل الثاني : مفاهيم
أساسية حول سعر
الصراف

تمهيد

مر نظام الصرف خلال قرن من الزمن بمراحل كثيرة إذ كان الرأي التقليدي بشأن اختيار نظام الصرف غاية في البساطة فكان الاختيار من ناحية بين القواعد العمليات المعدنية وأسعر الصرف الثابتة ومن ناحية أخرى بين العملات الورقية والتعويم وكتن الرأي السائد هو أن التقيد بقواعد العملات المعدنية يعني التقيد بعملية مضمونة وبحلول عام كانت معظم البلدان قد تخلت عن قاعدتي الفضة والذهب واعتبرت العملة الورقية والتعويم خروجاً جذرياً عن الاستقرار المالي والنقدي ولم يكن يسمح بها إلا في حالات الطوارئ المؤقتة مثل الحروب والأزمات المالية وكان ينضر بعدم الارتياح إلى البلدان التي اتبعت نظام العملة الورقية ، وعليه ارتأينا أن نتناول شيء من تفصيل أهم المحاور المرتبطة بسعر الصرف من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته

المبحث الأول : ماهية سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف أحد المقومات التي تقوم عليها التجارة الخارجية لتسوية المدفوعات الدولية، حيث تظهر ضرورة استعمال العملات الأجنبية عند قيام علاقات تجارية أو مالية بين الدول المختلفة، وتبرز أهميته في عالمنا المعاصر في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية، ولقد اختلفت الآراء والنظريات المفسرة له . لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف سعر الصرف، أنواعه وأهميته ووظائفه وخصائصه.

المطلب الأول: تعريف وخصائص سعر الصرف**أولاً: التعريف**

"يعتبر سعر الصرف بأنه عدد وحدات العملة المحلية التي يقابلها وحدة نقدية أجنبية أو بالعكس"¹ كما انه يقصد به نسبة التبادل بين الوحدة النقدية الأجنبية ووحدة النقد الوطنية، وبمعنى أدق سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء وبيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى²، كما يمثل سعر الصرف السعر الذي يتم به مبادلة عمليتين مختلفتين ، وهو عدد الوحدات من العملة المحلية المعبر عنها بوحدات من العملة الأجنبية.

وبصفة عامة في إطار ما عرض سابقاً، ومما اجزنا من المفاهيم لسعر الصرف نلاحظ أنها تشابهت في المضمون ورمت أغلبها إلى أن سعر الصرف "هو عبارة عن سعر عملة بلد ما مقابل عدد وحدات من عملة بلد آخر".

ثانياً: خصائص سعر الصرف

من بين خصائص سعر الصرف مايلي:

المقاصة: وهي استعمال الحقوق في تسديد الديون أي أنها ترتكز على تسوية الحقوق والديون معا الناتجة عن عمليات التجارة المنظورة .

المقاصة : في عملية الصرف تتمثل في تجنب استخدام الصرف الأجنبي بين الدولتين المتعاقبتين وتتم تسوية المبادلات التجارية بينهما ، باستخدام الحقوق لتسديد الديون ، ويحدد سعر الصرف بين الدولتين قبل فتح حساب المقاصة لأنه غالباً ما تكون المقاصة غير كاملة ، أي عدم تساوي ديون الدولة وحقوقها قبل دولة أخرى ويتم تسوية الفرق وفقاً للقواعد التي يتفق عليها الطرفان .

المضاربة :

المضاربة تكون من أجل تحقيق الربح ويتم ذلك عن طريق الاستفادة من الفروق السعرية في سعر الصرف عملة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد ، عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض وإعادة

¹ ثريا عبد الرحيم ،تقييم الإدارة السياسية النقدية في العراق وأثرها على التضخم دراسة تحليلية ،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد 13 ، 2007 ، ص 153.

² الحمزاوي محمد كمال خليل ، سوق الصرف الأجنبي : ماهيته - مدركاته الأساسية - تطوره ، منشأة المعارف ، القاهرة ، 2004 ، ص 18

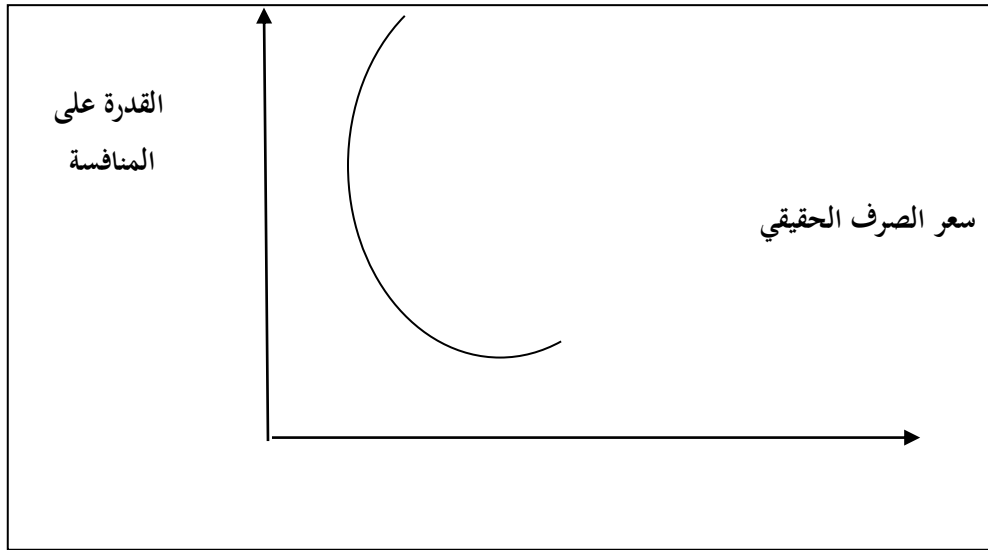
بيعها في السوق ذات السعر المرتفع، وتسمى هذه العملية بعملية التحكيم بين العملات وقد ظهرت عمليات التحكيم لسهولة وسرعة وسائل الاتصال بين المراكز التجارية في مختلف بقاع العالم.
التغطية:

التغطية تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة وذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف، وهي عمليات تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف آجلة.¹

ثالثاً: أهمية سعر الصرف

يمكن توضيح أهمية دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق وعلى المستويين الكلي والجزئي، وهذه الأسواق هي سوق الأصول، وسوق السلع، وسوق عوامل الإنتاج، حيث يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية ويحدد سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ومن ثم فهو يقيس القدرة على المنافسة، ويتضح من هذا التعريف أن العلاقة بين القدرة على المنافسة ومستوى سعر الصرف الحقيقي عكسية كما هو في الشكل الآتي:

الشكل (1.2) : العلاقة بين القدرة التنافسية وسعر الصرف الحقيقي



المصدر: الدكتور سمير فخرى نعيمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص16 .
ويسعى سعر الصرف في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازن الداخلي والخارجي، إذ أن التوازن الداخلي يتمثل بتحقيق استقرار الأجور والأسعار والعمالة الكاملة أما التوازن الخارجي فيقصد به توازن ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي، أي التوازن بين المدفوعات والإيرادات الخارجيين .

¹ جديدين لحسن، تسيير خطر سعر الصرف (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة تلمسان، 2004، ص03 .

وينحصر الهدف الرئيسي لسياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار لسعر صرف عملة مقابل العملات الأخرى، وعلى الرغم من أن ذلك شيء مرغوب فيه إلا أنه بعيد المنال نظرا للخضوع سعر الصرف للعديد من المحددات، وان سعر الصرف شأنه في ذلك شأن أي سلعة في سوق حرة يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب، وتخضع التغيرات في كل من العرض والطلب لمجموعة من العوامل منها ما يستند إلى تغيرات اقتصادية بحتة، وهي ذات طبيعة متوسطة الأجل وطويلة الأجل، ومنها ما يستند إلى عوامل ذات طبيعة قصيرة الأجل مثل رغبة المتعاملين في النقد الأجنبي في تسوية مراكزهم وغيرها من العوامل الفنية، كالتغير في ثقة المتعاملين بالعملة المحلية أو المضاربة فيها أو تغير المواقف السياسية للدول.¹

المطلب الثاني : أنواع ووظائف سعر الصرف

أولا :أنواع سعر الصرف

وتتمثل أنواع سعر الصرف في مايلي :

1- سعر الصرف الاسمي :

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدين التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي الذي يتفاعل مع قوى العرض و الطلب على هذه العملات في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة وهو أيضا يتأثر بتغيراتهذه القوى إضافة للنظام الصرفالمعتمد من طرف الدولة ، وينقسمسعر الصرف بدوره إلى قسمين:

أ - سعر صرف رسمي :أي سعر الصرف المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية .

ب - سعر الصرف الموازي : وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية .²

2- سعر الصرف الحقيقي

يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية هو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم،مثلا لو أخذنا بلدين كالجائر و الولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف الحقيقي كالتالي:

$$TCR = \frac{TCN/PDZ}{1\$/POUS} = \frac{TCN*PUS}{PDZ}$$

حيث أن :

TCR:سعر الصرف الحقيقي

TCN:سعر الصرف الاسمي

PUS:مؤشر الأسعار في أمريكا

PDZ:مؤشر الأسعار في الجزائر

¹الدكتور سمير فخري نعيمة،العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان، ص15-16 .

² عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2003، ص103-104 .

1\$/PUS: تعبر عن القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا

TCN /PDZ: تعبر عن القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الجزائر .

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية في الجزائر .

3- سعر الصرف الفعلي

يعبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما ، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى ، ويحدد على أساس تعادل القدرة الشرائية النسبية في الدولتين .¹

4: سعر الصرف التوازني

هو تعريف لسعر الصرف متنسق مع التوازن الاقتصادي الكلي ، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي ، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة ، إن الصدمات الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني ، بالإضافة إلى الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني ، ولهذا فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني ومن ثمة تفسير مجراه ، ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي ، وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني.²

ثانيا: وظائف سعر الصرف

لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي بلد ، سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا ، إذ يعتبر أداة ربط هامة بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات العالمية كما يعتبر وسيلة هامة للتأثير على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة ، وينعكس ذلك على التضخم والعمالة إضافة إلى انه يستخدم كمؤشر كونه يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه ، فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات في النهاية .

يمارس سعر الصرف عدة وظائف في الاقتصاد الوطني من بينها الوظيفة القياسية ، الوظيفة التطويرية ، الوظيفة التوزيعية .

1- الوظيفة القياسية

¹ يمينة درقال ، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي ، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية) جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2010-2011 ، ص 04 .

² بلقاسم عباس ، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية عدد ، 23 ، 2003 ، ص 03 .

يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى ،وعن طريقه نجد أنالأسعار المحلية باعتبارها تجسيدا للقيمة الدولية للبضائع ،يمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية ،معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعملات تجارية معينة .

2- الوظيفة التطويرية

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ،كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها اقل من الأسعار المحلية ،في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان ،وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة واليابان ،فعندما ارتفع سعر صرف الدولار إزاء الين الياباني زاد إقبالالأمريكيين على شراء السيارات اليابانية حيث كان ثمنها منخفض مقارنة بالسيارات الأمريكية.¹

3- الوظيفة التوزيعية

يمارس سعر الصرف وظيفته التوزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي ،وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية ،حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين بلدان العالم ،فمثلا عند انخفاض سعر صرف الدولار إزاء الين الياباني وبافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية ،فإذا أردتاليابان زيادة حصتها من الحبوب فإنها ستضطر إلى دفع زيادة في الدولارات بسبب الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني ،مما سيؤثر ذلك على احتياطات اليابان من الدولار الأمريكي ،في حين سترتفع احتياطات الولايات المتحدة الأمريكية من الدولار وينطبق ذلك أيضا في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني .

إذن فإن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغير في سعر صرفها ،سيؤثر في حجم الاحتياطي الموجود بهيئة رصيد البنوك المركزية في البلدان الأخرى.²

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته

هنالك العديد من العوامل التي تؤدي إلى تغيير سعر الصرف أو سعر العملة النقدية مقابل العملات النقدية الأخرى حيث يطرح العديد من الكتاب والباحثين جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية المؤثرة عليه كما أن وظيفة سعر الصرف كعامل يربط بين الاقتصاد المحلي والعالم الخارجي يجعل من تغيره عاملا مهما يؤثر في مختلف المتغيرات الاقتصادية ،ويشكل خطرا على مختلف الأعوان الفاعلين في النشاط الاقتصادي نتيجة التقلبات التي تعرفها العملة الرئيسة المتعامل بها .

¹الدكتورعبد الرزاق بن الزاوي ، سعر الصرف الحقيقي التوازني ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ص16-17

² الدكتور عبد الرزاق بن الزاوي ،مرجع سبق ذكره ، ص18

المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف

عرف الاقتصاد العالمي عدة أنظمة نقدية دولية هدفها الأساسي هو تنظيم المبادلات الدولية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من أجل الوصول إلى أسواق المال الدولية في ظل البنية الاقتصادية المعاصرة، ويتميز كل نظام سعر صرف بفعالية وكفاءة وذلك حسب طبيعة كل اقتصاد انطلاقاً من خصائصه الهيكلية وعموماً يمكن تعريف نظام سعر الصرف بأنه "مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي وبالتالي التأثير على سلوك سعر الصرف"¹

وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب عرض لأحد العناصر الهامة في سعر الصرف وهي أنظمة سعر الصرف من خلال التطرق إلى مختلف أشكالها ومحدداتها وكذا عيوبها .

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت

يتم تحديد سعر الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب حيث تقوم كل دولة بربط عملة واحدة من عملتها المحلية بمقدار معين من الذهب الخالص وبالمقابل تقوم الدولة الأخرى أيضاً بربط عملة واحدة من عملتها المحلية وفق مقدار معين من الذهب الخالص، وهذا ما يسمى بسعر الصرف الثابت وذلك لأنه لا يمكن للدولتين أن تقوم بربط عملتيهما بالذهب الخالص فيستلزم تحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية بالذهب في ظل توافر بعض الشروط :

- 1- ضمان قابلية تحويل العملة الوطنية إلى ذهب أو العكس بتحويل الذهب إلى وحدات من العملة المحلية بشكل حر ومن دون أي قيود أمام عملية التحويل .
- 2- حرية تصدير وإستيراد الذهب .²

وعليه وفقاً لهذا النظام تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس الظروف الاقتصادية للقطاع الخارجي وحجم احتياطات الدولية من العملات الأجنبية وعليه فالعلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية تكون محددة إدارياً، أي أنه لا يوجد سوق بحيث إن أي اختلال على مستوى العرض والطلب لن يؤثر على السعر، وعلى اثر ذلك تتخذ الحكومات إجراءات لتقييد الطلب على الدولار واتخاذ إجراءات رقابية على خروج الدولار من البلد وزيادة عرضه عن طريق تشجيع التصدير.³

ثانياً: نظام الصرف المرن

يتحدد هنا سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية نتيجة لتفاعلات قوى العرض والطلب من العملة الوطنية والأجنبية، حيث يكون الطلب المحلي على العملة الأجنبية مشتق من الطلب المحلي على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، والعكس صحيح فإذا ساد في السوق الصرف الأجنبي سعر أعلى من

¹ لعلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بسياسة النقدية: دراسة تحليلية لآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية، بيروت 2010، ص 130 .

² محمد سلمان، محمد البراوي، خديجة قادر سمايل، أثر تغيرات الصرف في المستوى العام لأسعار المواد مدينة أربيل، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل العراق، العدد 102، 2011، ص 5 .

³ موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي الطبعة دار الصفاء، 2008، ص 46 .

السعر التوازني فإن هناك عرضا متزايدا للعملة الأجنبية سيؤدي إلى تخفيض السعر إلى السعر التوازني، وهو ما يسمى بالتكيف التلقائي للسوق، حيث تعتمد تكيفات أسعار الصرف لل عملات الأجنبية على مرونة الطلب المحلي على المستوردات الأجنبية ومرونة الطلب الأجنبي على السلع المحلية.¹

فنظام سعر الصرف المرن هو عكس نظام الصرف الثابت، وذلك لأنه في سعر الصرف الثابت يستوجب توظيف السياسات المحلية حتى يتم التوازن الخارجي، أما في سعر الصرف المرن تترك الحرية لصانعي السياسات في اختيار الملائم منها للاقتصاد المحلي ويقع العبء الثقيل على السلطات النقدية في ضل حرية الصرف لأنها توفر الحجم اللازم من النقود الذي يعنى بمتطلبات النشاط الاقتصادي لكي تتجنب التضخم .

ومن مزايا هذا النظام الاستئصال الأوتوماتيكي لاختلال في ميزان المدفوعات لأن التحرك يتم عبر آلية السوق (العرض والطلب) تقليل الاحتياجات إلى الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية.²

كما تتسم مزاياه في القدرة على أن تتكيف مع الصدمات وامتناس أثرها في فعالية السياسة النقدية التي تبقى رهنا لأهداف السلطات النقدية، وأما عن عيوب سعر الصرف المرن، فهي تتمثل في معدلات التضخم والتجارة الخارجية الغير مستقرة نتيجة التقلب في سعره .

وعموما يمكن القول أن أنظمة الصرف المرنة تتميز بقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها وتتفرع إلى:

1-التعويم الحر

يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق ويكون التدخل الرسمي في سوق النقد الأجنبي على أساس استبائي ولا يحدث بشكل متكرر وعادة ما يستهدف خفضا محدودا في معدل تغير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة، وليس تحديد مستوى معين له .

2- التعويم الموجه (المدار)

وقفا لهذه القاعدة تقوم السلطات النقدية في كل دولة بمسؤولية التدخل في أسواق الصرف الأجنبي للحد من آثار التقلبات القصيرة الأجل لأسعار الصرف دون محاولة التأثير على اتجاهات أسعار الصرف في المدى الطويل .

ومن بين المؤشرات المستخدمة في توجيه سعر الصرف هو مركز ميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطات الدولية، وتطورات السوق الموازية، ولا يجوز فيه أن تكون التعديلات تلقائية، وقد يكون التدخل بمقتضى هذا

¹كبداني سيدي أحمد ، قاسم محمد فواد ،تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول ،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 03 ، 2013 ، ص114 .

²جليل كما عيدان ،إسبروق إسماعيل حمة ، أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الوسط ، العدد 17 ، 2015،العراق ، ص5

النظام مباشرا أو غير مباشر ¹.

ثالثا: نظام سعر الصرف الوسيط

وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا بحدود معينة في كلا الاتجاهين ،وبالتالي فإن هذا النظام يتوسط النظامين الثابت والمرن فهو لا يتميز بالجمود كما في الأول ،ولا يسمح بتذبذب بشكل كبير بما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية كما في الثاني ².

بين المرن والثابت يوجد الكثير من أنظمة الصرف ،حيث يوجد استمرارية للأنظمة الثابتة في المناطق المثلى ،في التعويم الأكثر رشاقة أو بدون تدخل للسلطات وهي تشمل كل من الربط القابل للتعديل والربط الزاحف .
فالأول: ثابت لكن قابل لتعديل: ثابت لكن البنك المركزي يتدخل إذا لزم ذلك لفترات ممتدة ،وهو وان كان في حدود هوامش ضيقة إلا انه قابل للتعديل في حالة عدم التوازن أو في حالة وجود ضغوط لا يمكن تحملها ،حيث كان الحد الأقصى لهوامش التقلبات نظام بريتن وودز 1% على جانبي النسبة المعلنة مقابل الدولار وقد شاع استخدامه في فترة (1945-1972).

الثاني: الرابط الزاحف: اقترح هذا النظام كترتيب يجمع مزايا نظام سعر الصرف الثابت والمرن ،حيث تلجأ السلطات لتغيير معدلات التبادل بما لا يزيد عن 2% أو 3% لمرة أو مرتين في الشهر وبصفة منتظمة يتدخل البنك المركزي في تحقيق تعديل خاضع للسيطرة في سعر الصرف وعادة ما يكون بصورة مستمرة وهو موجود بصورة أكثر شيوعا ،ولكن مستمر فقط في حالة اتفاق السوق مع رؤية البنك المركزي لتعديل المسار المعدل ،ويمكن أن تكون الإصلاحات وفقا لصيغة ما (للتأثير على الربط بسلة من العملات أو لتعكس اختلاف معدلات التضخم مع الدول المنافسة وعادة ما يتم نشر صيغة أو قواعد التعديل الأخرى) ³.

رابعا: نظام الرقابة على الصرف

اضطر الكثير من الدول في الفترة ما بين الحربين وخاصة بسبب أزمة الكساد الكبير 1929-1933 إلى فرض نظام رقابة مباشرة على الصرف ،وقد بدأ هذا النظام في ألمانيا وأوروبا الوسطى والشرقية ودول أمريكا اللاتينية وذلك من اجل مواجهة العجز في موازين المدفوعات .
حيث كان البديل الثاني بعد انهيار قاعدة الذهب الدولية وهو تحديد سعر الصرف من خلال إتباع نظام الرقابة على الصرف ،وتجمع أغلب المصادر إلى أن هذا النظام بدأ بعد انهيار الحرب العالمية الأولى وتعتبر ألمانيا أول من تمارس هذا النظام في عام 1931 ،وطبقا لهذا النظام فإن السلطة النقدية تحدد سعرا

¹ لقمان معزوز ،شريف بودري ،المنافسة بين الدولار والايورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي ،مجلة الباحث ،العدد التاسع ،2011،ص75

² كبداني سيدي احمد ،قاسم محمد فؤاد ، مرجع سابق ص 6.

³ سمير شرشوق ،تطور أنظمة الصرف في الدول النامية ومحددات اختيارها في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية ، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤسسة وقضايا التنمية ، ص243-244 عل الموقع الالكتروني:

رسمياً بغض النظر عن سعر السوق الذي يتحدد يقوى الطلب والعرض، حيث في ظل هذا النظام فإن الحكومة تتدخل لفرض سعر رسمي أو أكثر من السعر خلال اللوائح التالية :

أ- عدم السماح بحرية تحويل عملتها إلى العملات الأجنبية إلا بشروط .

ب- إخضاع تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة .

ج- عدم وجود سوق للصرف الأجنبي بالشكل الموجود في النظامين السابقين.¹

وتعد معظم المفاهيم المتعلقة بأنظمة سعر الصرف السائدة في بلدان العالم وليدة التقلبات العميقة التي طرأت على النظام النقدي الدولي وهو ما يعني اختلاف ظروف أنظمة الصرف على المستوى الدولي من حقبة لأخرى .

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

باعتباره متغيراً يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، يتعرض سعر الصرف إلى عدة مؤثرات جانبية تعمل على تغيير مستوياته، ومن بين أهم هذه العوامل نجد :

أولاً: التغيير في الميزان التجاري

توجد علاقة وثيقة بين ميزان التجاري وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري . أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضاً إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، لذلك غالباً ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في ميزان المدفوعات .

ثانياً: تغيير معدلات التضخم

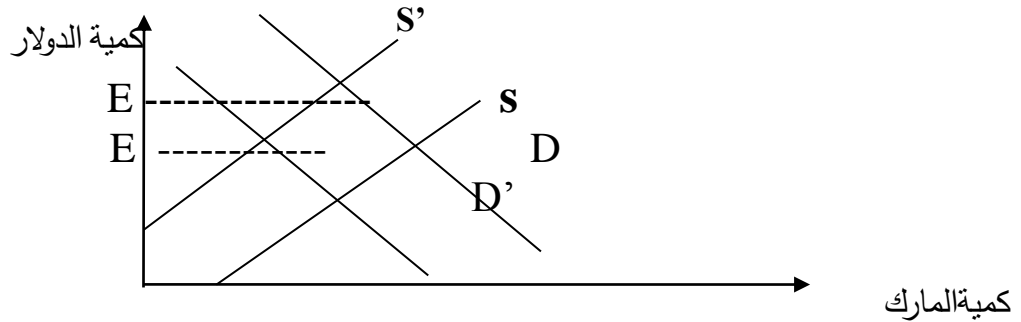
للتضخم أثر في تغيير سعر صرف العملات المختلفة، يتجلى في انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف في حال ارتفاع مستويات التضخم المحلي، فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، فمثلاً عند انخفاض قيمة عملت بلد ما بنسبة 10% ويكون المستوى العام في البلدان الأخرى مستقرًا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية ثم على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد نتيجة التضخم ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا البلد، فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة.²

¹ زاهد عبد الحليم خضر ، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني 1994-2010، رسالة قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة فلسطين 2012، ص32.

² الدكتور عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق، ص19

وللتوضيح نفترض أن معدل التضخم في ألمانيا ينمو بوتيرة أسرع من وتيرة نموه في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه التطورات ستؤدي إلى تحرك منحنى الطلب المارك في الولايات المتحدة إلى "D'" ويتحرك منحنى عرض المارك في ألمانيا إلى "S'" وينخفض سعر الصرف لهذه التطورات إلى المستوى "E".

الشكل (2,2): آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف



المصدر: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ص22.

وللحد من ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة التضخم يعمل على تقليل الإستيراد من طرف الأجنبي من سلع ذلك البلد وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة¹.

ثالثاً : التغير في معدلات الفائدة الحقيقية

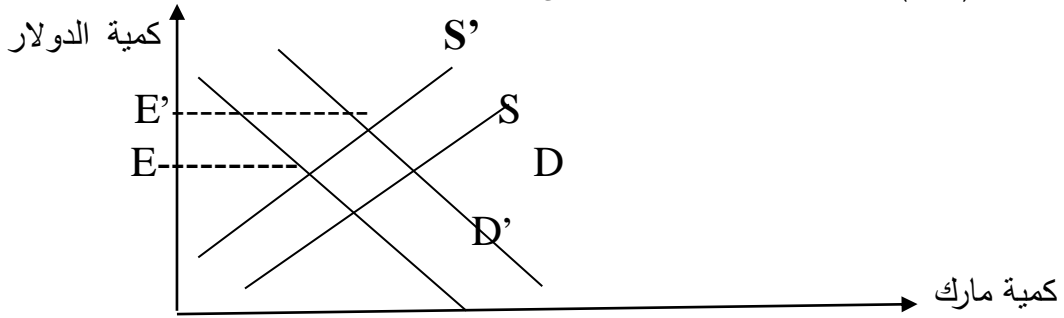
ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في بلدين، فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فإنه بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المشتريين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملة تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف .

ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي:

لنفرض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية قد انخفضت عن المعدلات في ألمانيا فإن الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية سينقل إلى "D" بينما ينتقل عرض ألمان في ألمانيا إلى "S" كما هو موضح بيانياً في الشكل (2,2) فعند ارتفاع معدل الفائدة المحلي فإنه سيجذب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة .

¹ مرجع سابق سابق ، ص20-21

الشكل (2,3) : آثار تغير سعر الفائدة على سعر الصرف



المصدر: بسام الحجار ،العلاقات الاقتصادية الدولية ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ص23 .

رابعاً: **التدخلات الحكومية** : تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي للعملة تعديل سعر صرف العملة تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائماً لسياسته المالية و الاقتصادية ،وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها¹ . ففي حالة حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة ،هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة ،لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي ،كما يسمح بالاستقرار العملة المحلية ،الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها .

المطلب الثالث :مخاطر تقلبات أسعار الصرف

أولاً:تعريف خطر سعر الصرف

وفقنا على بعض التعريف المتعلقة بخطر سعر يمكن إجمالها في مايلي² :

- خطر سعر الصرف بالنسبة للمؤسسة ذات نشاطات دولية يعرف كخطر مرتبط بأي معاملة حساسة لتقلبات أسعار صرف عملات الفوائير مقابل العملة الوطنية .
- خطر سعر الصرف أو مخاطر تغيرات أسعار الصرف مرتبطة أساساً بعمليات استيراد والتصدير المقيمة بالعملة الصعبة ،وكذلك مرتبكة بعمليات الاقتراض ،
- خطر الصرف هو خطر الخسارة المرتبطة بالتغيرات في أسعار صرف العملات وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسة ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم والدفع لنشاطات تلك المؤسسات³ .

¹ عبد الرزاق بن الزاوي مرجع سابق ،ص21-22

² عبدالحق بوعتروس ، مداخلة بعنوان : تقنيات إدارة المخاطر سعر الصرف ، جامعة الزيتونة الأردنية ، ص3

³ ناجي بن حسين ،إدارة خطر الصرف ، مقياس إدارة أعمال يدوية ،2012، ص2

ثانياً: أنواع خطر سعر الصرف

يمكن تلخيص أنواع مخاطر الصرف كما يلي :

1-أنواع المخاطر من حيث طبيعتها: يمكن تقسيمها كما يلي :

مخاطر السوق :

هي المخاطر الناتجة عن التحركات العكسية في القيمة السوقية لا صل ما، سهم ،سند ،قرض ،عملة أو سلعة ...إلخ، أو هي مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية المؤسسة وخارجها لخسائر نتيجة لقلب الأسعار في السوق

مخاطر الائتمان :

هي المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها .

مخاطر السيولة :

تظهر هذه المخاطر عندما لتستطيع المؤسسة تلبية الالتزامات الخاصة بدفوعاتها في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

مخاطر النماذج :

تتطوي الطرق والنماذج التي تستخدمها المؤسسة في قياس المخاطر أو إدارتها على احتمالات الخطأ، مما ينتج منه مخاطر أخرى وبالتالي جعل البيئة التي تعمل فيها المؤسسة أكثر تعقيداً ومخاطرة بسبب حالة اللابيقين .

مخاطر التشغيل :

وهي تعني الخسارة الناتجة عن الفشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة ،ويشمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية .

المخاطر القانونية :

وتعني مخاطر تحقيق خسائر نتيجة الفشل في العمليات القانونية وهي المخاطر الناشئة عن الدخول في اتفاقيات تعاقدية مع أطراف أخرى مع عدم التأكد بالوفاء بالالتزامات تجاه هذه الأطراف ¹.

2-أنواع المخاطر من حيث ارتباطها بالمؤسسة

يتم تقسيم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة إلى مجموعتين من المخاطر هما :

مخاطر منتظمة :

هي المخاطر التي تتعرض لها جميع المؤسسات في السوق بغض النظر عن خصائص المؤسسة ،وتنشأ هذه المخاطر عن تغيرات لها صفة العمومية ،مثل الظروف الاقتصادية ، ولذلك يصعب التخلص من هذه المخاطر بتنوع .

¹بلعزير بن علي ، إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية ،مجلة الباحث ،جامعة الشلف ،عدد07، 2009، ص334

إن المؤسسات التي تتسم بارتفاع المخاطر المنتظمة هي تلك المؤسسات التي تنتج سلعا أساسية مثل شركات إنتاج المعدات، وشركات مقاولات إنشاء الطرق الكبرى... إلخ، في الوقت الذي تتسم فيه مبيعاتها بالموسمية مثل شركات الطيران، إضافة إلى المؤسسات الصغيرة نسبيا التي تنتج سلعا يحتمل أن تتعرض بسرعة للتقادم مثل شركات إنتاج الكومبيوتر، ففي مثل هذه المؤسسات تكون المبيعات والإرباح وأسعر الأسهم مسايرة للمستوى العام للنشاط الاقتصادي، ومن هنا ترتفع نسبة المخاطر المنتظمة التي تتعرض لها مثل تلك المؤسسات .

مخاطر غير منتظمة :

وهي مخاطر التي تواجه منشأة معينة، نتيجة لخصائص وظروف تلك المؤسسة، ويمكن تخفيض أو تجنب تلك المخاطر بالاعتماد على إستراتيجية التوسع، ولذلك تسمى أيضا المخاطر التي يمكن تجنبها بالتنوع، أو المخاطر الفريدة حيث أنها تخص منشأة معينة .

إن المؤسسة التي تتسم بانخفاض نسبة المخاطر المنتظمة، وارتفاع نسبة المخاطر غير منتظمة، تلك المؤسسات التي تنتج سلعا غير معمرة، ففي مثل هذه المؤسسات يكون الارتباط ضعيف بين كل من مبيعات والإرباح وأسعار الأسهم وبين المستوى العام للنشاط الاقتصادي.¹

ثالثا: مصادر مخاطر الصرف

من بين أهم مصادر مخاطر الصرف على مستوى العمليات التجارية، مخاطر الصرف المرتبطة بالعمليات المالية، خطر الصرف المرتبط بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والمخاطر المتعلقة بتنافسية المؤسسة .

1: مخاطر الصرف على مستوى العمليات التجارية

كل مؤسسة تباشر عمليات التصدير والاستيراد، تعاملها بعملة أجنبية معرضة إلى خطر الصرف التجاري، فعند عقد الصفقة ربما كان سعر الصرف مخالف ليوم الدفع وبالتالي خطر الصرف يعتبر كنتيجة للفارق الزمني بين الاتفاق على صفقة وعملية دفع .

ومثل ذلك مؤسسة مصدرة لمنتج معين وتتعامل بعملة أجنبية ويتم الدفع لأجل هذه المؤسسة المعرضة لخطر تدهور وانخفاض قيمة العملة المتعامل بها، في حين المؤسسة مستوردة تتعامل بعملة أجنبية والدفع لأجل يعرضها إلى خطر ارتفاع قيمة العملة المتعامل بها .

في هذه الحالة فالمستورد سيدفع قيمة أو مبلغ مقابل المنتجات المستوردة أكبر من المبلغ المتفق عليه يوم العقد، غير أن المصدر سيتحصل على مبلغ أقل من المتفق عليه يوم الاتفاقية .²

2: خطر الصرف المرتبط بالعمليات المالية

¹رشيد شلالي، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، (رسالة ماجستير في العلوم التجارية) جامعة الجزائر 3 بالجزائر، 2010-2011 ص83-84.

²http://forum.univbiskra.net ،p:2 ;23/04/2014.21:45

كل مؤسسة مالية تمارس عمليات الاقتراض معرضة إلى خطر الصرف عندما تكون العملية المتعامل بها الأجنبية في ارتفاع (ارتفاع سعر العملة المتعامل بها)، فالمؤسسة التي تقوم بعمليات الاقتراض تجد نفسها ملزمة بدفع مبالغ أعلى من المبالغ المقرض بكثير.

بالمثل بالنسبة لعمليات الاقتراض حيث أن المقرض يخاف من انخفاض سعر العملية المتعامل بها ، فيخفض رأس المال المقرض ويجني المقرض مبلغاً أقل من المبلغ الأصلي يوم انعقاد الصفقة .

3: خطر الصرف المرتبط بالاستثمارات الأجنبية المباشرة

من خلال التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبلغ التي تم استثمارها في البلد وبعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر أقل ، وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجه المستثمر الأجنبي مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلاً في هذه الدولة ، ولقد أثبتت الدراسات الحديثة أن تقلبات أسعار صرف العملات من الممكن أن تؤدي إلى مخاطر اقتصادية جمة سواء على المستوى الكلي.¹

¹يوسف مسعدوي ، تسيير خطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية ، أبحاث اقتصادية وإدارية جامعة البليدة ، عدد 03 ، 2008 ، ص 183 .

خلاصة الفصل :

لا يمكن فهم سياسة سعر الصرف مالم يتم التطرق إلى سعر الصرف من حيث المفهوم والأسس التي يعتمدها ،ولقد أظهرت الأنظمة النقدية المتعاقبة أن هذه الأداة تلعب دورا هاما في التأثير على وضعية العديد من المتغيرات ،وعلى رأسهم التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات)وهذا ما يضع السلطات النقدية أمام مسؤولية اختيار الأحسن لنظام الصرف ،ويجعل من سعر الصرف عملتها دورا هاما في خدمة البرامج والأهداف الاقتصادية للبلد ،ومن اجل تحقيق ذلك لابد على الحكومة أن تتخذ جملة من الإجراءات الاقتصادية مرافقة لنظام الصرف المتبنى ،كل حسب طبيعة الاقتصاد وموقفه أمام الاقتصاد العالمي .

وما نلاحظه اليوم الذي تعزز بدراسات والبحوث الاقتصادية أن الوجة العالمية لسياسات سعر الصرف تتجه نحو أشكال التعويم أو اتحادات العملة .

الفصل الثالث :دراسة
تطبيقية لأثر التسيير
المالي على انخفاض
سعر الصرف في الجزائر

تمهيد

منذ الاستقلال والجزائر تعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة للنهوض باقتصادها ولعل ما زاد من الحرص على ذلك الأزمة التي عرفها الاقتصاد الجزائري في مطلع سنة 1986 والناجمة عن تدهور أسعار النفط والتي أدت إلى انخفاض حصيلة الجزائر من الصادرات النفطية وكما هو معلوم فالجزائر تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية والتي تشكل حوالي 98% من إجمالي الصادرات وعليه فقد كان للآزمة تأثير كبير على الاقتصاد مما أحدث عجزا في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وذلك ما يعرف في الاقتصاد بالعجز التوأم أن تفاقم هذا الأمر دفع بالجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من بينها التخفيض الرسمي للدينار من أجل الحد من هذه الاختلالات .

وما عرفه العالم من مستجدات في الفترة الأخيرة والمتمثل في ميلاد العملة الأوروبية الموحدة والتي تمتاز بتقلبات مقابل الدولار الأمريكي وما لذلك من أثر على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وعلى الميزان المدفوعات بصفة خاصة باعتبار الجزائر تتعامل بالدولار في مجال الصادرات وتتعامل باليورو في مجال الواردات خاصة وان الكمية الكبيرة من هذه الأخيرة مصدره الاتحاد الأوروبي وعليه فان الارتفاع في قيمة الأورو ومقابل الدولار يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الواردات مما هي عليه وهذا ما يؤثر على الميزان التجاري بالإضافة إلى تأثير الارتفاع على احتياطي الصرف الجزائري لذلك كان لابد على الجزائر من أن تسعى إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد أو على الأقل التقليل من حدة اثر هذه التقلبات على الاقتصاد ، وهذا ما سنحاول معالجته في هذا الفصل من خلال التطرق لتطور سياسة الصرف في الجزائر بالإضافة أثر سعر الصرف على سياسة الاقتصادية في الجزائر ، وفي الأخير تطرقنا أثر التسيير المالي على الدينار الجزائري 2011-2022 .

المبحث الأول :تطور سياسة الصرف في الجزائر

المبحث الثاني : أثر سعر الصرف على سياسة الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثالث :أثر التسيير المالي على الدينار الجزائري 2011-2022

المبحث الأول : تطور سياسة الصرف في الجزائر

تميز سعر الصرف الدينار الجزائري بالاستقرار خلال فترة التخطيط المركزي للاقتصاد التي امتدت من 1967 إلى 1990 ، ولم يشكل سعر الصرف المستقر في تلك الفترة عائقا طالما كان خاضعا للرقابة حيث أديت إدارة سعر صرف الدينار الجزائري بهذه الكيفية إلى تكبد الدولة تكاليف إدارية للعملة الصعبة ليست لها أي علاقة أو ارتباط مع أداء الاقتصاد الوطني ، وهكذا انفصل سعر صرف الدينار تدريجيا عن الواقع الاقتصادي ، حيث أدت هذه الوضعية إلى اتباع تخفيض تدريجي لقيمة الدينار لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وقد تزامن هذا مع الإجراءات الرامية إلى إقامة اقتصاد مبني على قواعد اقتصاد السوق .

المطلب الأول : نظام الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ، من سعر ثابت إلى سعر الصرف المرن ، حيث تميز تحديد سعر الصرف في المراحل الأولى بالطابع الإداري ، وفي مايلي سنوضح مختلف المراحل التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري :

أولا : نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964-1973)

أنشئ الدينار الجزائري في أبريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب تعويضا عن الفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة ، وخلال هذه الفترة كان نظام النقد الدولي مسيرا باتفاقية بروتن وودز ، والجزائر بصفتها عضوا في صندوق النقد الدولي وجب عليها التقيد بشروطه ، وخلال هذه الفترة كان على كل بلد عضو التصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب ، أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي يمثل مقدارا ثابتا من الذهب ، وحددت الجزائر سعر صرفها على أساس 1 دج = 1 فرنك فرنسي¹ ، واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969 ، في الوقت الذي لجأت فيه السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي ، ولم يتبعه الدينار الجزائري في التخفيض ، وأصبح 1 دج = 1.25 فرنك فرنسي في الفترة (أوت 1969-ديسمبر 1973) ولقد رافق تدهور العملة الفرنسية تراجع الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية تسديدا لقيمة الواردات الجزائرية ، وارتبطت هذه الفترة بانهيار نظام بروتن وودز والتخلي عن أسعار الصرف الثابتة وتبني أسعار الصرف المعومة ، أي تغيير نظام تسعير الدينار².

ثانيا: نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974-1987)

بعد انهيار نظام بروتن وودز ، وتعميم نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي ، لجأت الجزائر إلى ربط عملاتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية ، حيث تعطي كل عملة وزنا محدد داخل السلة يعتمد

¹ Bouchetayahia ; étude des facteurs déterminant du taux de change du dinar algérien , thèse pour l'obtention de doctorat Es-sciences en sciences économiques option : finance , université Abou -Bakrbelkaraid , Tlemcen , 2013-2014 ,p 74 .

² محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996 ، ص154-156 .

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لأثر التسيير المالي على انخفاض سعر الصرف في الجزائر

في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلباجمالي التجارة ، حيث ويقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا ، والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار ،¹ فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس ، وبالتالي فان القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلة من عملات اختيرت على أساس وزنها وأهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية ، ويلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة باعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق صرف باريس بتحديد تسعيرة بقيمة العملات المكونة للسلة ، ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار . ويقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة بإتباع الخطوات التالية:²

- 1- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي .
- 2- حساب المتوسط المرجح للتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي .
- 3- حساب سعر صرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري .
- 4- وبعد اعتماد هذه الخطوات يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي والتي تحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة .

ونتيجة للعوائد البترولية المعتمدة في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال البرامج العام للواردات ، فان سعر الصرف بقي أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بباقي العملات الأجنبية الأخرى ، من هنا بدأت تظهر بوادر السوق الموازية للصراف نتيجة انحراف أسعار الصرف تدريجيا عن السعر الرسمي كما تسبب ارتفاع قيمة الدينار إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بالأسعار المستوردة مما أدى إلى لجوء المقيمين لاقتناء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية وهذا منافي للسياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة.³

الجدول رقم 1 : تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1988)

السنة	1974	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
سعر الصرف دج/\$	4.18	3.84	4.32	4.59	4.79	4.98	5.03	4.7	4.85	5.91

¹ بن قدور علي ، دراسة لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010) ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2012-2013 ، ص 127.

² لخلو موسى بخاري ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسن العصرية ، لبنان ، 2010 ، ص 292 .

³ دوحة سلمى ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2014/2015 ، ص 162.

المصدر : إحصائيات FMI.

يوضح الدول رقم تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974-1988) ويتضح من خلال الجدول الاستقرار النسبي لسعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري ، وهذا راجع لكون أسعار العملات تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق في ظل الرقابة الصارمة على الصرف والتي تهدف إلى تقليص الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية من أجل تحقيق التوازن الخارجي وذلك من خلال خلق التوازن بين الطلب على المنتجات الأجنبية والعرض المحلي الذي يتجلى في الصادرات من المحروقات ، إلى جانب الرقابة المفروضة على التجارة الخارجية المتمثلة في تراخيص الاستيراد الإجمالي للواردات ، وكذا القيود المفروضة على الصادرات .

نلاحظ أن التسيير الإداري لسعر الصرف المرفوق بسياسة الرقابة المفروضة عليه ساهمت في جعل قيمة العملة (الدينار الجزائري) لا ترتبط بالوظيفة الاقتصادية والمالية الداخلية للدولة ، مآدى إلى تنامي سوق الصرف الموازي .

ثالثا : توسع سوق الصرف الموازي

يعتمد حجم السوق الموازي للصرف على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف فإذا كانت تراقب كل العمليات التجارية بتطور و ينمو سعر الصرف الموازي ، أما إذا ما تم تلبية بعض من هذه العمليات من قبل البنك المركزي و البنوك التجارية فيقل حجم السوق الموازي ، حيث تزايد الطلب على الصرف الأجنبي مع بداية الثمانينات نتيجة لتزايد الطلب على الواردات ، وخاصة تلك الواردات غير المرفقة بحق الصرف، ما أدب إلى اللجوء إلى السوق الموازية للصرف¹، فالسبب الرئيسي وراء استئحال ظاهرة السوق الموازي للصرف في الجزائر كان نتيجة الرقابة المفروضة على الحصول على النقد الأجنبي بالإضافة إلى عدم اعتماد مكاتب للصرف ما أدى إلى الامتداد السوق غير الرسمي فيه و التي تسيطر 40% من كتلة

العملة²، و فيها يلي تلخيص لأهم أسباب تنامي سوق الصرف الموازي في الجزائر³:

- المركزية في الحصول على العملة الصعبة : إذ لا توجد سوق حرة رسمية يمكن تحويل فيها بدون قيود ، و إنما يقتصر الأمر فقط على البنوك و بمبالغ محددة .
- تحديد الحد الأقصى للمبلغ القابل لتحويل إلى العملة الصعبة : فالسلطات الجزائرية تحدد المبلغ الأقصى القابل لتحويل من الدينار الجزائري إلى العملة الصعبة ب 1500 دج لمن يريد السياحة في الخارج مرة واحدة في العام .

¹بن قنور علي ، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010) ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2012-2013.

²Ali Benob et Kamel si Mohamed ,l'impact du taux de change parallèle sur la demande de la monnaie cas de L'Algérie durant durant 1980-2010 : étude économique , el-bahithreview , N14, université d'Alger Ouargla ,2014, p 18 .

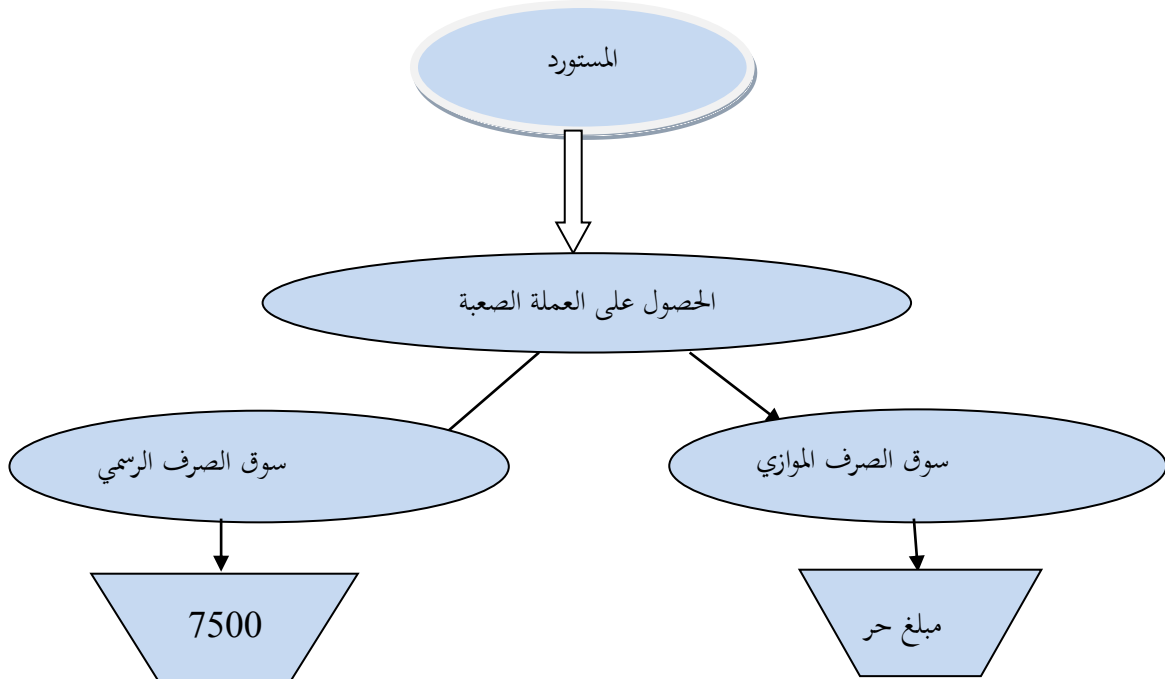
³w.w.w.iqtissad.blogspot.com.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لأثر التسيير المالي على انخفاض سعر الصرف في الجزائر

- فقدان الكثير من السلع الكمالية و الضرورية أحيانا في السوق الجزائرية مما يؤدي إلى اللجوء إلى الخارج من أجل اقتنائها وبالتالي زيادة الطلب على العملة الصعبة في السوق الموازي .
- الخارج من أجل اقتنائها و بالتالي زيادة الطلب على العملة الصعبة في السوق الموازي .
- تضاعف الطلب على الصرف الأجنبي بفعل تزايد الطلب على استيراد المركبات بمختلف أنواعها وكثرة تراخيص الاستيراد الممنوحة لذوي الحقوق و المجاهدين و غير المرفقة بتراخيص الصرف .
- بحكم تواجد أعداد هائلة من المهاجرين الجزائريين في الخارج يحولون أموالهم عن طريق هذه السوق بدلا من القنوات الرسمية لدى البنوك .
- أما المشكل الأساسي فهو يتعلق بالمستوردين ، إذ يتلقون صعوبة كبيرة في تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من أجل تمويل عملياتهم التجارية ، فقيمة المبلغ المسموح به من العملة الصعبة من قبل البنوك يقدر حوالي 7500 أورو أي تقريبا 75 مليون سنتيم إذا اعتبرنا أن 1 أورو = 100 دج وهو مبلغ جد ضئيل مقارنة مع العمليات التي يقوم بها المستورد ، مما يدفع بهذا الأخير إلى اللجوء للسوق الموازي من أجل الحصول على المبلغ الذي يريد من العملة الصعبة بدون قيود أو شروط .

وفي هذا الوضع كان الحل الوحيد في ظل عجز الحكومة عن توفير الصرف اللازم هو اللجوء إلى السوق الموازية ، ويمكن توضيح طريقة تمويل عمليات الاستيراد من سوق الصرف الموازي و الرسمي وفق المخطط التالي :

الشكل رقم (1.3) : تمويل العمليات التجارية من سوق الصرف الموازي و الرسمي



المصدر : دوحة سلمى ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2014/2015 ، ص162.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم(1.3) أن القنوات الرسمية والمتمثلة في البنوك التجارية تسمح بتمويل العمليات التجارية بمبلغ لا يتجاوز 7500 أورو (إذا كان 1 اورو = 100 دج) في حين يمكن للمستوردين الحصول على المبلغ الكافي من اجل تمويل عمليات الاستيراد في السوق الحرة بدون أي قيود. نخلص أن سعر الصرف الموازي يعتبر كمؤشر لمعرفة درجة الانحراف في قيمة الدينار الجزائري وكذلك سعة التخفيض الواجب إجراؤه من اجل تقليص الفارق بين السعرين إلى اقل من 25% حسب اتفاق الجزائر مع الصندوق النقد الدولي ، و الجدول الموالي يوضح تطور سعر الصرف الدينار الجزائري في السوق الرسمي و السوق الموازي مقابل الفرنك الفرنسي :

الجدول رقم 2: تطور سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للدينار مقابل الفرنك الفرنسي

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي
1970	1.0	1.0	0
1974	1.1	1.4	0.3
1977	1.3	1.5	0.2
1980	0.62	2.0	1.32
1985	0.61	3.0	2.39
1986	0.71	4.0	3.29
1987	0.8	4.0	3.2
1988	1.2	5.0	3.8
1989	1.5	6.0	4.5
1990	1.8	6.8	5
1991	3.75	7.0	3.25
1992	4.36	9.5	5.14
1993	4.20	10.0	5.8
1994	10.5	12.5	2
1995	11	13	2
1996	11.1	14.2	3.1
2000	10.8	12.5	1.7
2001	10.53	12	1.47
2002	11.43	13.72	2.29

المصدر: قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر " عرض ومقارنة تجارب : المكسيك ، تونس والسينغال " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2010/2009 ، ص143.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 2 إن بداية ظهور السوق الموازي في الجزائر كانت في منتصف السبعينات وذلك راجع للطلب المتزايد على العملة الصعبة ، كما أن الفجوة بين السعر الرسمي و الموازي ، ازدادت تدريجيا ابتداء في الثمانينات و هذا راجع لزيادة الطلب على العملة الصعبة في هذا السوق وبالتالي أدى انخفاض قيمة الدينار الجزائري عن قيمته الحقيقية إلى ارتفاع قيمة السلع و الخدمات المحلية مقارنة بأسعار السلع و الخدمات الأجنبية مما جعل المستهلك المحلي يفضل السلع المستوردة على السلع المحلية ، ويوضح لنا الجدول استقرار وتمائل سعر الصرف في السوقين الرسمي و الموازي في بداية السبعينات و بفوارق طفيفة جدا ، فبعد الرقابة الصارمة للصرف في 1974 تفاقم حجم السعر الصرف الموازي وظهر سوق الصرف الموازي نتيجة للطلب المتزايد على العملة الصعبة ، ونشير إلى اكبر التغيرات بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الموازي سجلت ما بين الفترة 1980 و 1987 ويمكن تفسير سبب هذا الارتفاع في سنة 1987 إلى الأزمة البترولية التي عملت على تخفيض مستوى الإيرادات من الصادرات إلى 56.5% ما بين سنة 1985 و سنة 1986 ، ونتيجة لتطبيق سياسات التعديل الهيكلي المتضمنة ضمن بنودها تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مراحل ، أدت إلى تراجع سعر الصرف في السوق الموازي ، ما أدى إلى تقلص الطلب على الصرف في هذه السوق بجزء معتبر وهذا ما سمح بالثبات النسبي و استقرار لسعر الصرف في السوق الموازي و اقترابه من السعر الرسمي بالنسبة للفرنك الفرنسي في الفترة (1991-1993) حيث وصل متوسط الفرق بين السعرين الرسمي و الموازي في هذه الفترة حوالي 4.73 ، وفي سنة 1994 حصلت قفزة في سعر الصرف الرسمي وصل إلى 10.5 دج للفرنك الفرنسي للواحد ، وأكثر من ضعف السعر الذي كان عليه في سنة 1993 بفارق 2 دج للفرنك عنه في السوق الموازي ، واستقر مجدد سعر الصرف الرسمي خلال فترة (1994-2002) بمتوسط سعر صرف رسمي حوالي 11 دج للفرنك الفرنسي بفوارق في السوق الموازي تتراوح ما بين (1-3) دج للفرنك الفرنسي و هذا نتيجة الاتجاه نحو تحرير سعر صرف الدينار الجزائري ، و هو فرق هام و مشجع للمتعاملين على الإقبال على تحويل أموالهم عبر القنوات الرسمية (البنوك) بدل السوق الموازي لتمييزها بالضمان و الأمان .

رابعا : مرحلة تطبيق برامج التعديل الهيكلي والتخفيضات المتتالية للدينار

تزامنا مع أزمة 1986 وانخفاض أسعار المحروقات وتدهور قيمة الدولار الأمريكي ، نتج عن كل ذلك تراجع في السيولة النقدية ، وبدا الدينار الجزائري يعرف تخفيضات متتالية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وأما الصعوبات الخارجية التي تواجه الجزائر طالب الدائنين الخارجيين معايير لتثبيت الدينار الجزائري إضافة إلى ضغوطات المنظمات الدولية ،¹ فبعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وعقد العديد من

¹Adouka lakhdar , Modélisation du taux de change du dinar algérien à l'aide des modèles E C M , Thèse pour obtention de doctorat Es-sciences en Sciences Economique , Gestion , Université de Tlemcen , 2010-2011 ; P134.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لأثر التسيير المالي على انخفاض سعر الصرف في الجزائر

الاتفاقيات مع المؤسسات النقدية الدولية والتي من بينها إبرام اتفاق ستاند بأبي 1994 ، واتفاق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1995 استجابة الجزائر إلى طلب تخفيض الدينار وفقا لمنهج المرونات ، وعليه انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103% وتوالت بعد ذلك تخفيضات الدينار بغية التوجه إلى سعر الصرف التوازني سعيا لتحقيق التوازن الخارجي كما تم تخفيض الدينار بـ 7.3% في مارس 1994 ، و 40.17% في أبريل 1994 وبلغت قيمة التخفيضات 47.47% خلال شهرين ، إلى جانب رفع القيود المفروضة على المؤسسات ، كما تم إلغاء نظام الرقابة المسبقة على الصرف المتعلق بالاتفاقيات بين المؤسسات العمومية الاقتصادية والمؤسسات الأجنبية واستبداله بنظام الموازنات بالعملة الصعبة من خلال إعداد الموازنات وفقا لاحتياجات كل مؤسسة¹ . ويعود سبب الانزلاق إلى ضعف احتياطات الصرف المتاحة ، وكذا زيادة ثقل خدمة الدين . والجدول الموالي يوضح تطور سعر الصرف الدينار بالدولار خلال فترة التخفيضات :

الجدول رقم 3: تطور سعر الصرف الدينار بالدولار في الفترة (1987-1991)

الملاحظة	سعر الدينار بالدولار	تاريخ عملية الانزلاق
بداية عملية الانزلاق التدريجي	4.809	ديسمبر 1986
	4.947	ديسمبر 1987
	6.636	ديسمبر 1988
	8.112	ديسمبر 1989
مواصلة عملية الانزلاق سيرا مع تطبيق الإصلاحات الهيكلية	9.3	سبتمبر 1990
	9.5	أكتوبر 1990
	10.1	نوفمبر 1990
	13.581	جانفي 1991
استمرار الانزلاق بهدف استقرار الدينار وتحرير التجارة الخارجية	16.330	فيفري 1991
	17.142	مارس 1991
استقراره عند المستوى لمدة 6 أشهر ، تخفيض الدينار بمقدار 22% بموجب اتفاق FMI واستمرار التخفيض إلى غاية سنة 1994	22.64	أكتوبر 1991

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الإحصائيات المالية الدولية IFS

¹محمود حميدات ، مرجع سابق ذكره ، ص 156 .

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لأثر التسيير المالي على انخفاض سعر الصرف في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول رقم 3 أن الدينار الجزائري عرف عدة تخفيضات بداية من سنة 1986 حيث استمرت هذه التخفيضات مع مرحلة تطبيق الإصلاحات الهيكلية ، حيث أن اعتماد سياسة التخفيض حتمية أملت الظروف الداخلية للاقتصاد الجزائري وكذا ضغوط المنظمات المالية والنقدية الدولية ، حيث اعتبر احد الشروط الأساسية من اجل الوصول لإعادة هيكلة الديون الخارجية الجزائرية .

خامسا : التعزيز التدريجي للدينار الجزائري

بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي والمتضمنة إصلاحات الصرف الأجنبي والتي تهدف إلى توحيد سعر الصرف الرسمي والموازي ، وتحديد سعر الصرف من خلال قوى العرض والطلب في السوق ، إلى جانب توجيه غير المقيمين على تحويل تحويلاتهم من القنوات الرسمية ، فضلا عن تطهير التبادلات التجارية الخارجية ، حيث تضمنت هذه الإصلاحات على سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري ، إذا أدى اعتماد هذه السياسة إلى تحقيق تراجع في سعر الصرف في السوق الموازي وهذا ما سمح بالثبات النسبي لسعر الصرف في السوق الموازي¹، ونتج عن هذه التصحيحات وتغييرات الانتقال من التسيير الإداري لسعر الصرف والاتجاه نحو التسيير الديناميكي الذي يهدف إلى تحقيق قابلية تحويل في إطار تطبيق نظام التعويم المدار المستمر حتى الآن ، حيث أن الدينار الجزائري كان يخضع لنظام التعويم المدار منذ 1996 ، والذي يتميز بتدخل السلطات النقدية في تغييرات العرض والطلب على العملات الأجنبية من اجل التأثير على قيمة العملة المحلية² ، حيث عرف سعر الصرف تغييرات متفاوتة في قيمته والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم4 : تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2016)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر صرف دج/\$	8.96	18.47	21.84	23.35	35.06	47.66	54.75	57.71	58.74
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر صرف دج/\$	66.57	75.26	77.22	79.68	77.39	73.28	72.65	69.29	64.58
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر صرف دج/\$	64.58	72.65	74.39	72.94	77.54	78.15	78.99	88,21	89.25

المصدر : إحصائيات FMI

¹ بظاهر علي ، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 01 ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2004 ، ص 188 .

² صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1996 ، ص 153 .

يوضح لنا الجدول رقم 4 تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2016) ، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن وتيرة انخفاض قيمة الدينار الجزائري متسارعة خلال الفترة (1990-2000) ، حيث انتقل من قيمة 8.96 دج مقابل 1 دولار في سنة 1990 ، إلى 75.26 سنة 2000 وسجل استقرار نسبي خلال الفترة (2000-2007) ، وهذا الاستقرار ناتج عن الفائض المسجل في الميزان التجاري الجزائري ، كما سجلا سنة 2008 ارتفاع في قيمة الدينار مقابل الدولار حيث وصل إلى 64.58 دج مقابل 1 دولار وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية ، وعرف الدينار انخفاضا من جديد خلال الفترة (2009-2016) حيث سجل 88.21 دج مقابل 1 دولار خلال سنة 2015 رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال هذه الفترة ، كون الفائض المسجل نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات والتي وصلت إلى 98% والمسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص منظمة الأوبك . ونستنتج مما سبق أن نظام الصرف في الجزائر لا يزال في أدنى مستوياته ، وان السياسة النقدية بالجزائر اعتمدت على نظام صرف الثابت خفي ، رغم إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي على اعتمادها نظام صرف عائم مدار ، هذا يعني أن الدينار الجزائري يتميز بظاهرة الخوف من التعويم ، وان التصريح المقدم لصندوق النقد الدولي عن اعتمادها على نظام الصرف العام المدار راجع للضغوطات المطبقة من طرف الصندوق وذلك ابتداء من سنة 1966 في إطار مايسمى بالتعديل الهيكلي .

المطلب الثاني : نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

تعني الرقابة على الصرف في المفهوم الواسع تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقا للمصالح الوطنية وذلك بالسهل على عمليات التنازل والحياسة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين بالخارج وعليه فإن إجراءات الرقابة على الصرف هي العمل على تقليص الفارق الكبير الذي قد يسجل بين الحاجة إلى الاستيراد والموارد التي تسمح بالدفع ، تخص الرقابة على الصرف كل التدفقات المالية بين البلد المعني وبقية العالم ، وتشمل الرقابة على الصرف مختلف المجالات (التجارة الخارجية والمدفوعات ، حركة رؤوس الأموال) كما أنها تتطور وفقا للتغيرات المالية والنقدية في ميزان المدفوعات ، الاحتياطات من العملات الأجنبية ، القروض المحصل عليها من الهيئات الدولية والتنظيم الاقتصادي المؤسسي¹.

إن الرقابة على الصرف من صلاحيات البنك المركزي لكن في الجزائر لم تخول هذه الصلاحية للبنك المركزي إلا في العشرية الأخيرة .بعد ذلك صدر قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 1990/4/14 الذي نص على المبادئ العامة للرقابة على الصرف كجزء من الهدف العام من هذا القانون ، والذي يتمثل في إعادة تنظيم النظام النقدي ونظام القرض للاقتصاد .

إن البنك المركزي من خلال قانون النقد والقرض أصبح يعرف ببنك الجزائر ، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي التام بحيث لا يخضع للمحاسبة العامة ، ولا لمراقبة مجلس المحاسبة

¹<http://www.startimes.com/f.aspx?t=14229910>.

، وذلك من اجل تجسيد سياسة نقدية والمالية جديدة ، يتبع بنك الجزائر القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية بحيث يعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير وتتمثل مهامه في إطار قانون 10/90 كما يلي :

- * تنظيم التداول النقدي .
- * مراقبة وتنظيم الصرف .
- * تسيير المديونية الخارجية .
- * شروط فتح مكاتب خاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر .

كما حدد هذا القانون صلاحية مجلس النقد والقرض في مجموعة من النقط أهمها مراقبة الصرف وتنظيم سوقها بالإضافة إلى الرقابة لاحقة للبرنامج العام للتجارة الخارجية إلى جانب إنشاء لجنة الاقتراض مقرها في البنك المركزي ومهمتها مراقبة قروض الخارجية خاصة تلك التي تفوق المليونين دولار وفي سنة 1995 أنشأت سوق مابين البنوك ووفقا لذلك أصبح للبنوك التجارية حق التعامل فيما بينها للعملة الأجنبية ببيع و شراء وتساهم بما نسبته 50% من عائدات الصادرات من غير المحروقات ، كانت تسلم في السابق لبنك الجزائر كما أصبح بإمكانها التمتع بوضع الصرف أو النقد الأجنبي توضع كودائع لدى بنك الجزائر مقابل فوائد تتطابق والفوائد السائدة في سوق المالية الدولية .¹

سمح للجزائر بان تكون عضو في fords لصندوق النقد الدولي التعامل بإجراءات المادة 7111 للنظام الأساسي وهو نظام يظم الدول التي اعتمدت قابلية التحول لعملاتها .

المطلب الثالث : البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الدينار الجزائري

إن الخطوات التدريجية المتبعة من طرف السلطات النقدية بغية تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية قصد السماح للبرامج والمؤسسات الاقتصادية بالتجاوب معها بالشكل الذي يسمح للدينار الجزائري بالمساهمة في تحسن مناخ الاقتصاد الوطني وتحسن وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية كان يرمي إلى تحقيق الأبعاد الاقتصادية التالية :

استقرار سعر الصرف : إن بنك الجزائر هو من يؤثر في سوق الصرف ، حيث يتحصل البنك على موارده من العملة الصعبة من إيرادات المحروقات ، وهو الذي يعمل على المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال البحث عن توازن ومرونة سعر الصرف للعملة الوطنية ، حيث يمثل هذا الاستقرار عامل مهم يساهم على المحافظة على معدلات تضخم معتدلة ، ومن جهة أخرى ضمان تنافسية للمؤسسات الوطنية لتقادي تقلبات الصرف ، ومنه فان استقرار سعر الصرف هو رهان عاملين :

امتلاك كمية معتبرة من احتياطات الصرف : مستوى احتياطات الصرف تساعد على استقرار سعر الصرف حيث أن سلطة استقرار سعر الصرف الدينار خارج عن سيطرة بنك الجزائر عندما ينخفض مستوى الاحتياطات ، وعليه تبعا للضرورة البترولية ل 1998 و 1999 بلغ متوسط سعر البرميل سنة 1997 حوالي

¹ نفس المرجع السابق .

19.5 دولار ، لينخفض بعد ذلك إلى 12.8 دولار خلال سنة 1998 ، بينما بلغ خلال السداسي الأول من سنة 1999 حوالي 13.4 دولار في المتوسط ، انخفضت بذلك احتياطات الصرف إلى 8 ملايين دولار وفي سنة 1997 إلى 6.8 مليار دولار ، هذه الضغوطات أدت إلى تدهور قيمة الدينار بنسبة 35% للدولار الأمريكيين 1998 و 1999 .¹

سياسة نقدية مخصصة : اعتماد سياسة نقدية سليمة في إطار التحويل الجاري للعملة الوطنية شرط أساسيا لاستقرار سعر الصرف ، لان أي انزلاق تضخمي ناتج عن سوء التسيير للعملة سوف يؤدي إلى تدهور للعملة الوطنية ، ولهذا فمن اجل تدارك فارق التضخم بالنسبة للشركاء التجاريين لابد من زيادة قيمة الدينار .

ارتفاع احتياطات الصرف : إن ارتفاع احتياطات الصرف والتي ترجع إلى النهوض بأسعار النفط للسداسي الثاني من عام 1999 كان له الأثر الفوري على توازن سوق الصرف ، ولقد تم تسجيل عرض مرتفع للعملة الصعبة سنوات (2000 - 2001 - 2002) ، هذا العرض قابله طلب على العملات الأجنبية حيث شهد تطور الاحتياطات الرسمية ارتفاعا مذهلا فاق كل التوقعات منتقلا من 4.4 مليار دولار سنة 1999 إلى 11.9 مليار دولار سنة 2000 ، ثم واصل الارتفاع بوتيرة متسارعة خلال السنوات الموالية إلى أن بلغ سنة 2009 ما قيمته 148.91 مليار دولار أي ما يعادل تقريبا 34 ضعف قيمته مقارنة بسنة 1999 ، وهو الذي يعتبر سبب تمركز الجزائر ضمن الدول الأساسية الأولى في امتلاك احتياطات

الصرف على المستوى العالمي وأصبح معدل تغطية واردات السلع والخدمات من طرف احتياطات الصرف سنة 2009 تقدر بأكثر من 36 شهر مقابل 35 شهر سنة 2008 وما يقارب 24 شهر سنة 2004 هذه الزيادة كانت نتيجة التحسن المستمر في فائض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات .²

- تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية .
- يساهم في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة نتيجة انخفاض تكلفتها .
- يعمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات وبالتالي تحسين وضعية الميزان التجاري .³
- يعمل على تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي نتيجة نمو الطلب الخارجي المتزايد ، وبالتالي تحسين وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية كتقليل البطالة .
- يساهم في تعزيز استقلالية بنك الجزائر ونمو احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف ، وبالتالي فسخ المجال للسلطات العمومية بان تستغلها في إعادة بناء وهيكله النقض الموجود في اقتصاد البلد .
- العمل على إبراز المكانة التنافسية للمنتج المحلي أمام المنتج الأجنبي .

¹ بن قدير علي ، مرجع سابق ذكره ، ص 15 .

² آيت يحي سميح ، التعويم المدار بين التصريحات والواقع ، مجلة الباحث ، العدد 09 ، جامعة تبسة ، الجزائر ، 2011 ، ص 86.

³ بربري محمد لمين ، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية ، "دراسة حالة الجزائر" ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2010-2011 ، ص 56.

- يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات الخارجية وكيفية التفاعل معها ، فسر الصرف المرن يعمل على امتصاص آثار هذه الصدمات .
- الحد من عملية تهريب وتحويل رؤوس الأموال للخارج .
- يعمل على تعزيز وتسهيل أشكال الاندماج والشراكة مع الأطراف الخارجية .
- تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تنمية القدرة التنافسية للبنوك ، ما يؤدي إلى تحفيزها لتحسين جودة خدماتها .¹
- الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي ، من خلال تحسين وتكثيف عمليات البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة .

وما يمكن قوله هو أن التحويل التدريجي للدينار الجزائري يعمل على التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات للدولة وتحسين المناخ الاستثماري للبلاد إلى كون التخفيض في قيمة الدينار الجزائري يعتبر ضرورة من أجل الوصول إلى قابلية التحويل الكلية عند سعر الصرف عقلائي والتحويل إلى تحرير سعر الصرف ووضع سوق حرة للصرف .

المبحث الثاني: أثر سعر الصرف على سياسة الاقتصادية في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية من مرحلة تكافؤ العملة بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب ، إلى مرحلة تحديد قيمة الدينار الجزائري ، وصولا إلى نظام الصرف المرن من خلال التسيير الديناميكي لسعر الصرف بداية من سنة 1987 الذي تبعته إجراءات عديدة نذكر منها قابلية تحويل الدينار وكذا إنشاء سوق الصرف مابين البنوك إلى غاية المرحلة الراهنة ويمكن رد هذه الميزة إلى نظام الرقابة على الصرف المتبع الذي أضفى الكثير من الثبات و الجمود على أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية لذا سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تطور سعر صرف الدينار الجزائري وأثر سعر الصرف على التجارة الخارجية وكذلك اثر السياسة النقدية وميزان المدفوعات على سعر الصرف .

المطلب الأول: تطور سعر الصرف وأسباب اختلال الدينار الجزائري

في هذا المطلب سوف نتناول تطور سعر الصرف وأسباب اختلال الدينار الجزائري .

أولا: تطور سعر الصرف الجزائري

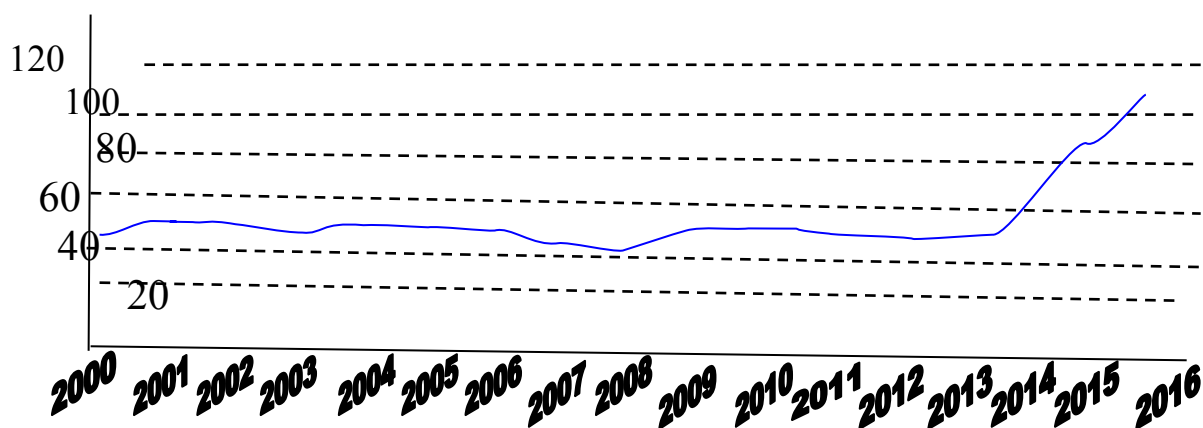
لدراسة تطور أسعار الصرف نعتمد على بيانات الجدول التالي :

¹ مرجع سابق ذكره ، ص 57.

الجدول رقم 05 : يوضح تطور سعر الصرف في الجزائر الفترة (2000-2016)

السنة	exch(DA/US)
2000	75.26
2001	77.22
2002	79.22
2004	77.39
2005	72.06
2006	73.28
2007	72.65
2008	64.58
2009	72.65
2010	74.39
2011	72.94
2012	77.54
2013	79.37
2014	80.58
2015	99.43
2016	109.47

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير الإحصائية لبنك الجزائر
من خلال الشكل يمكن توضيح تطور سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للشكل التالي:
الشكل رقم (2.3): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري (2000-2016)



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر

يلاحظ من الشكل البياني رقم(2.3) أن سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة 2000-2016مر بأربع مراحل أساسية يمكن إيجازها في ما يلي :

المرحلة الأولى (2000-2003): عرف سعر صرف الدينار الجزائري طيلة هذه المرحلة استقرارا نسبيا حيث سجل ما بين 75.26 دج للدولار الأمريكي الواحد في سنة 2000 و77.39 دج لواحد دولار أمريكي في سنة 2003، ولعل ذلك يرجع إلى التسيير المحكم لاحتياطات الصرف الأجنبي حيث سمحت التطورات الإيجابية المتواصلة لأسعار الصرف طيلة سنوات المرحلة الأولى ،وهذا يشكل ضمانا لتسيير سعر صرف الدينار الذي يتماشى مع الهدف المتمثل في تنافسية الاقتصاد الجزائري وتوازن المدفوعات الخارجية .

المرحلة الثانية (2004-2008): عرف سعر صرف الدينار طيلة سنوات المرحلة الثانية انخفاضا محسوسا ،هذا ما يدل على تحسين قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار ،حيث سجل 72.06 دج في 2004 مقابل واحد دولار إلى أن بلغ 64.58 دج للدولار الواحد في 2008، وذلك راجع لارتفاع كل من أسعار البترول و احتياطات الصرف الأجنبي الذي ساهما في تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر وتعزيز استقرار سعر الصرف الدينار ليسجل تحسنا معتبرا .

المرحلة الثالثة (2009-2016): عرف منحنى سعر صرف الدينار في هذه المرحلة ارتفاعا محسوسا ،حيث سجل في 2009 معدل 65.72 دج مقابل واحد دولار إلى 77.54 دج للدولار الواحد في 2012 ،هذا ما يدل على انخفاض جديد لقيمة الدينار الجزائري رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال نفس الفترة نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات والتي وصلت إلى 98% والمسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص منظمة الأبيك ،كما تواصل التراجع على مستوى قيمة الدينار بعد 2014 حيث عادل 80.84 دج للدولار الواحد ، وبين سنتي 2015-2016 انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 90 دينار للدولار الواحد في 2015 إلى 100.47 دينار في 2016، أي تراجع بنسبة 8% مقابل انخفاض قدره 19.8% في سنة 2015 وهذا راجع لتوسع فارق التضخم بين الجزائر ولشركائها التجاريين الرئيسيين وتراجع أسعار البترول ،تزامنا مع تدهور المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار وانخفاض الصرف الاسمي للدينار .¹

ثانيا : أسباب اختلال الدينار الجزائري

1- الأسباب الداخلية لاختلال الدينار الجزائري: يمكن حصر أهمها فيما يلي :

سوء التسيير في السياسات الاقتصادية المتبعة منذ السبعينات ، و المجسدة أساسا في شكل شعارات للتنمية و التصنيع والتخطيط و المنطوية على قدر كبير من الإنفاق الاستثماري بتدخل أجهزة الدولة وتغليب الأولوية الاجتماعية .

¹حفراوي وفاء ،نور نجاة ،اثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف في الجزائر ، دراسة تحليلية قياسية خلال فترة (1990-2016) مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي واستشفاف ، جامعة بلحاج بوشعيب ، عين تيموشنت 2019-2020 ص73-74

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لأثر التسيير المالي على انخفاض سعر الصرف في الجزائر

استفحال ظاهرة السوق الموازية أو السوق السوداء وتهريب رؤوس الأموال و المضاربة حول العملات الأجنبية مما ساعد على تدهور العملة المحلية .

عرفت الموازنة العمومية الجزائرية عجزا و عدة تقلبات ساعدت في تعميق اختلالات الاقتصاد الجزائري إتباع الدولة لدعم الأسعار وإنشاء صندوق لدعم الفئات الاجتماعية سنة 1993 و الذي كلفها في سنة واحدة حوالي 2456مليتر دينار و إنشاء صندوق ضمان الإنتاج

زيادة الإنفاق العسكري خاصة منذ 1992، إذ استلزمت الأوضاع السائدة في الجزائر الإعلان عن حالة طوارئ سنة 1991 ببناء مؤسسات عسكرية ضخمة مما أثر على استمرار تزايد أعباء الدفاع الوطني الكوارث التي عرفت الجزائر خلال فترة الثمانينات أهمها الزلازل ، انهيار المباني ، الجفاف ، كل هذا استدعى تخصيص مبالغ مالية خاصة بها .

2- الأسباب الخارجية لاختلال الدينار الجزائري: نذكر منها مايلي :

الاعتماد الكبير على صادرات البترول ، و واردات من السلع الأساسية خاصة الغذائية منها ، أحدث عجز في ميزان المدفوعات كحصيلة لتقلبات أسعار البترول وأسعار صرف الدينار الجزائري المرتبطة بتدهور الدولار الأمريكي.

تطور الديون الخارجية الجزائرية ، بمختلف العملات في ظل تعاظم فكرة التحرر الاقتصادي والتنمية فبعدها كانت حلا ظرفيا في الستينات لتصبح أزمة حقيقية بسبب سوء التسيير المنتهج الذي ساعد على تفاقم حجم المديونية الخارجية خاصة مع تزايد مستوى خدمة الدين من جهة و تزايد النفاق بشكل سريع جدا من جهة أخر مقابل تراجع في العملات الصعبة.

انعدام الرقابة الصارمة على أسعار الصرف ، ورؤوس الموال أدى بهروب الأموال إلى الخارج مع تدهور الاستقرار السياسي والاقتصادي ، وفقدان الثقة في العملة المحلية وفي الجهاز المصرفي .

آثار اعتماد برنامج مكافحة السلع (استهدف مواد البناء ، قطاع الغيار وأغذية الأنعام و سلع الاستهلاك الغذائية والصناعية) الذي تم إقراره من قبل الحكومة الجزائرية في أكتوبر 1979 وكان حجمه المالي حوالي 1.25 مليار دولار إلى أن وصل في نهاية الثمانينيات إلى 3 مليار دولار سنويا ، مما أدى إلى تآكل الاحتياطات من العملة الصعبة .¹

3- انهيار أسعار الصرف

كان الدولار الأمريكي يساوي 83 دينارا جزائريا منتصف عام 2014 و حاليا قفز سعر العملة المحلية إلى متوسط 178 دينارا مقابل الدولار في السوق غير الرسمية ويرجع محللون السبب الرئيسي لتراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية إلى تقلص إيرادات البلاد من النقد الأجنبي جراء الأزمة النفطية المستمرة

¹بربري محمد أمين "سياسة التحرير التدريجي للدينار انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 1990-2003" (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير) جامعة الشلف 2004-2005، ص 96 .

منذ 2014، حيث يعاني اقتصاد الجزائر التبعية المفرطة لعائدات المحروقات (نفط - غاز) التي تمثل 93% من مداخل البلاد من النقد الأجنبي وفق بيانات رسمية، بحسب تقرير لوكالة الأناضول .
ففي بداية الأزمة النفطية منتصف 2014، كان سعر صرف العملة المحلية الجزائرية يساوي 83 دينارًا لكل دولار واحد ،بينما حاليا تبلغ قيمة صرف العملة المحلية في السوق الموازية 178 دينارًا لكل دولار ، و 210 دنانير مقابل اليورو .

ويتوقع قانون الموازنة العام الجزائري لسنة 2021 متوسط سعر الصرف ب142 دينارًا لكل واحد دولار، و149 دينارًا في عام 2022 ، ووفقا للوثيقة ذاتها تتوقع السلطات انخفاضا بواقع 5% من قيمة العملة المحلية (الدينار) كل سنة ،خلال الأعوام الثلاثة المقبلة مقارنة بالعملات الأجنبية .
ويشكل عام تتوقع الجزائر عجزا في ميزانيتها بنسبة 13,57% من الناتج المحلي خلال العام الجاري ، حسب وكالة "رويترز" للأبناء استنادا إلى وثيقة حكومية ، في ظل تفشي وباء كورونا ،بينما كانت نسبة هذا العجز بحدود 10,4% في 2020 .

وحسب بيانات بنك الجزائر المركزي ، بلغ سعر صرف الدينار خلال فبراير/ شباط 2021 مستوى 132 مقابل الدولار و 161 مقابل اليورو ، وبلغ سعر صرف الدينار الجزائري وفق قانوني الموازنة العامة للسنتين 2020 و 2019 ،مستوى 123 و 118تواليا . و إضافة لتراجع قيمة الدينار في قانون الموازنة ، توقعت الوثيقة عجزا غير مسبوق في تاريخ الجزائر فاق 22 مليار دولار ¹ .
ارتفاع في أسعار السلع الأساسية.

رحلة السقوط الحر للعملة المحلية في " الجزائر "يرافقها ارتفاع كبير في أسعار العديد من المواد الاستهلاكية ،ويهدد بشكل جدي القدرة الشرائية للمواطنين ، إذ رصد مراسل الأناضول زيادة في أسعارالمخبوزات على اختلاف أنواعها والبقوليات (العدس والفاصوليا و الحمص)، بعدة أحياء في الضاحية الشرقية للجزائر العاصمة ، كما ارتفعت أسعار الألبان ومشتقات الألبان ما بين 5 و 20دينارا ،والزيوت الغذائية بأكثر من 50دينارا لكارورة بسعة 5 لترات ، كما طالت الأسعار المرتفعة المياه المعدنية .

و كانت المنظمة الجزائرية لحماية المستهلك (مستقلة) قد حذرت قبل أسبوع من حدوث الأسوأ بسبب ارتفاع أسعار عديد المنتجات الاستهلاكية ، رافقه تراجع في قيمة صرف الدينار الرسمية في البنوك .
كما أن ارتفاع الأسعار ليس مرده قاعدة العرض و الطلب فقط . ونسب زبدي جزءا من ارتفاع الأسعار إلى تدني قيمة الدينار ،ودعا لإلغاء بعض الرسوم المفروضة على المنتجات واسعة الاستهلاك لدفع الأسعار نحو مستوياتها السابقة .

يرى المحلل الاقتصادي الجزائري سليمان ناصر أن سعر صرف الدينار يحدده بنك الجزائر (المركزي) سنويا ،على ضوء مؤشرات اقتصادية ،منها الميزان التجاري و ميزان مدفوعات ومداخل المحروقات و احتياطات النقد الأجنبي وغيرها ، وأوضح أن بنك الجزائر يأخذ بعين الاعتبار من حين لآخر تغيرات أسعار سلة من

¹ موقع العربي بوست ،الدينار الجزائري ورحلة السقوط الحر ،تحليلات 2021/03/08 تاريخ الاطلاع 17 مايو 2022

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لأثر التسيير المالي على انخفاض سعر الصرف في الجزائر

العملات ، أهمها اليورو و الدولار ، باعتبارهما أهم العملات في تجارة الجزائر الخارجية . " لكن بما أن سوق الصرف في الجزائر ليست محررة بالكامل ، فيبقى تأثير العرض و الطلب على العملات الأجنبية وعلى العملة الوطنية ضعيف الأثير في سعر الصرف للعملة المحلية " ، وعن استمرار السلطات الجزائرية في تخفيض مستوى العملة المحلية ، يرى المحلل الاقتصادي أن السلطات تعودت منذ سنوات إلى التخفيض كلما تقلصت أسعار النفط ، لتعويض ذلك التراجع ولربح الفرق في سعر الصرف¹ .

لإيقاف تدهور الدينار ومعه القدرة الشرائية ، أنه لا بد من تعويم نهائي للدينار خلال فترة محددة لها بداية و نهاية ، مع إجراءات مصاحبة، وهي حماية الطبقات الهشة و الضعيفة التي ستكون أكبر متضرر من هذا التعويم ، من خلال إصلاح نظام الدعم و توجيهه لمستحقه عوض أن يستفيد منه الجميع كما هو مطبق حالياً ، وتطبق الجزائر سياسة دعم اجتماعي منذ عقود ، بلغت قيمتها في موازنة 2021 نحو 17 مليار دولار.

وتخصيص الجزائر أموال الدعم لعدة قطاعات و فئات ، ويتوزع ما بين دعم مباشر بمبالغ مالية للمعنيين به ، وغير مباشر بتحمل الدولة لفارق سعر تسويق المنتجات الواسعة الاستهلاك و تكلفتها الحقيقية ، وأن الارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية أثر بشكل خاص على تلك المستوردة ، أو التي تعتمد على مواد أولية مصدرها الخارج ، وإضافة لتراجع قيمة الدينار ، شهدت تكاليف الشحن (الشحن) البحري ، ارتفاعا غير مسبوق وصل أحيانا 7 أضعاف ما كان عليه قبل انتشار فيروس كورونا ، ما أدى لارتفاع أسعار العديد من المواد الاستهلاكية ، كما أن انخفاض الدينار ليس له علاقة فقط بارتفاع وانخفاض مدا خيل الجزائر من المحروقات ، بل هو مرتبط أيضا بنشاطات الإنتاج و الوضع الاقتصادي العام ، إضافة لقرارات مصدرها الدولة ، في إشارة لقرارات إدارية لخفض قيمة العملة².

المطلب الثاني: أثر سعر الدولار والايورو على التجارة الخارجية

أولا : أثر سعر صرف الدينار مقابل الدولار على التجارة الخارجية

الجدول رقم 6 : سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال السنوات (2008-2020)

السنوات	الدولار
2008	64.5810
2009	72.6467
2010	74.3199
2011	72.8537
2012	77.5519

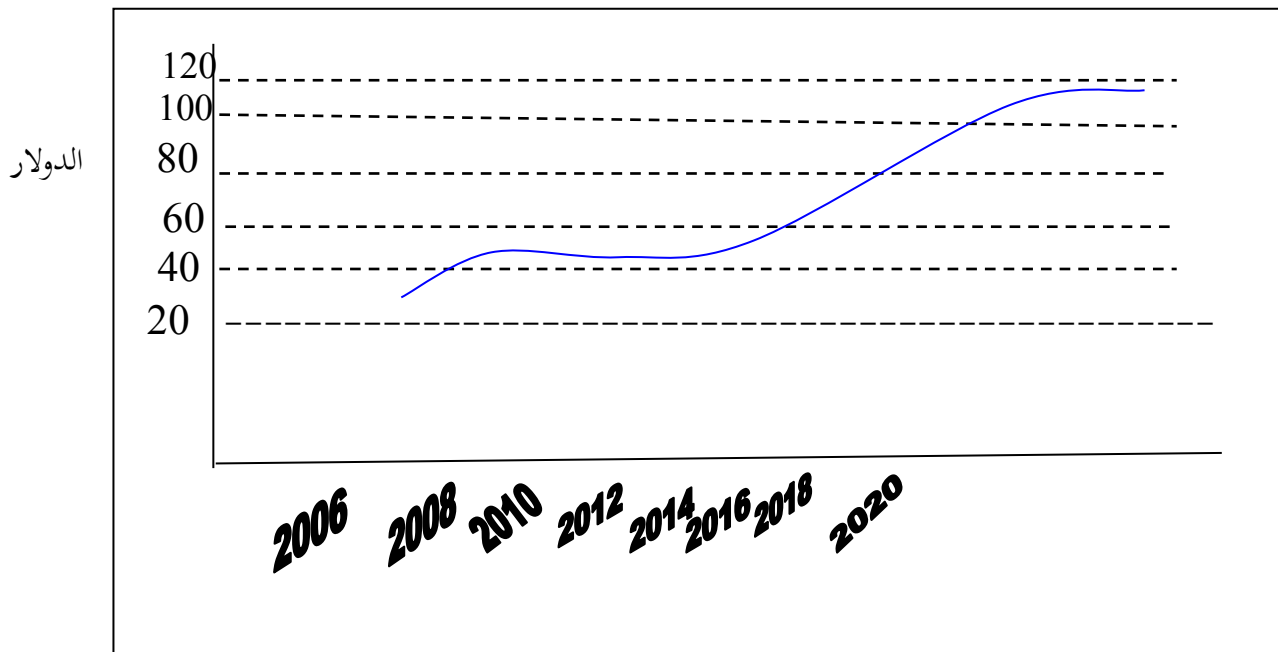
¹موقع العربي بوست ،مرجع سابق

²موقع العربي بوست ،مرجع سابق

79.3809	2013
80.56	2014
100.46	2015
109.47	2016
110.96	2017
116.61	2018
119.96	2019
119.36	2020

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير الإحصائية لبنك الجزائر

الشكل رقم (3.3) : تطور صرف الدينار مقابل الدولار (2008-2020)



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 6 والمنحنى البياني نلاحظ ما يلي :

تحليل الصادرات :

المرحلة 2010-2008 :

شهدت هذه المرحلة تذبذب في سعر الدولار حيث كان في حدود 65.5 سنة 2008 ثم سجل ارتفاعا ليصل إلى 72.6 و74.31 على التوالي في 2009 و2010 حيث أدى التغيير في سعر الصرف إلى تأثير قيمة الصادرات التي انخفضت من 78590 مليون دولار سنة 2008 إلى 56091 مليون دولار في 2010.

مرحلة 2012-2010 :

نلاحظ في هذه المرحلة ارتفاع سعر الصرف الدولار من 72.31 إلى 77.55 سنة 2012 مع انخفاض قيمة الصادرات في حدود 72889 مليون دولار في 2011 و71730 مليون دولار سنة 2012

مرحلة 2012-2014 :

تذبذب في سعر الصرف حيث كان 77.55 سنة 2012 ليصل إلى 80.56 سنة 2014 ، الأمر الذي أثر سلبا على قيمة الصادرات ، حيث تراجعت قيمة الصادرات من 71736 مليون دولار سنة 2012 إلى 59996 مليون دولار سنة 2014 .

مرحلة 2014-2017 :

تم تسجيل ارتفاع سعر الصرف من 80.56 سنة 2014 إلى 110.96 سنة 2017 ، الذي أثر على الصادرات والتي انخفضت قيمتها من 59996 مليون دولار سنة 2014 إلى 34570 مليون دولار سنة 2017 .

مرحلة 2018-2020 :

شهد سعر الصرف في هذه المرحلة ارتفاعا نسبيا حيث ارتفع من 116.61 سنة 2018 إلى 119.36 سنة 2020 .

تحليل الواردات :

مرحلة 2008-2010

عرفت هذه المرحلة تذبذب في سعر صرف الدولار حيث ارتفع من 65.58 إلى 74.31 سنة 2010 أدى هذا التغير في سعر الصرف إلى ارتفاع قيمة الواردات من 37993 مليون دولار سنة 2008 إلى 38885 مليون سنة 2010 .

مرحلة 2010-2012 :

شهدت هذه المرحلة ارتفاع سعر الصرف من 72.31 إلى 77.55 أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة الواردات من 46927 مليون دولار سنة 2011 إلى 51569 مليون دولار سنة 2012 .

مرحلة 2012-2014 :

يتم تسجيل ارتفاع مستمر في سعر الصرف الدولار من 77.55 سنة 2012 إلى 80.56 سنة 2014 مع ارتفاع طفيف في نسبة الواردات من 55569 مليون دولار سنة 2012 إلى 59670 مليون دولار سنة 2014 .

مرحلة 2015-2017 :

نلاحظ في هذه المرحلة ارتفاع في سعر الصرف من 100.46 سنة 2015 إلى 110.96 سنة 2017 أدى إلى انخفاض نسبة الواردات من 52649 إلى 48730 مليون دولار سنة 2017 .

مرحلة 2018-2020 :

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لأثر التسيير المالي على انخفاض سعر الصرف في الجزائر

سجل سعر الصرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا مقارنة من السنوات السابقة حيث وصل إلى 119.36 خلال سنة 2020 .

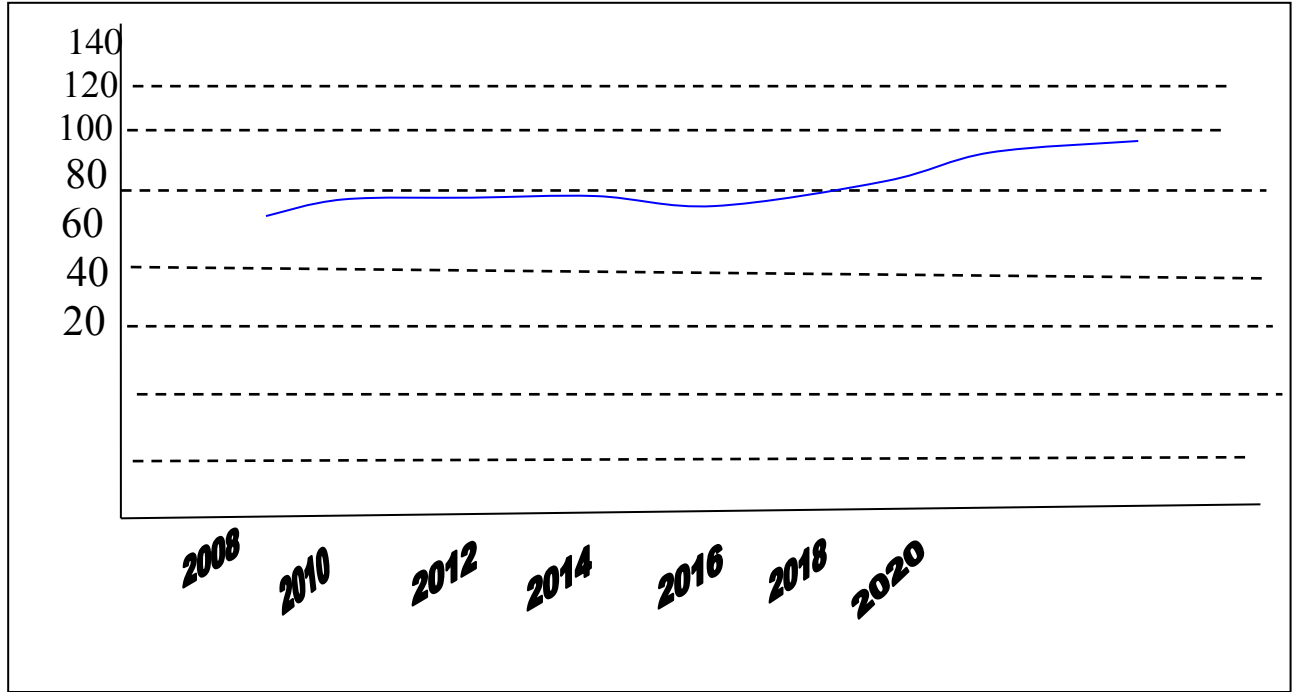
ثانيا :أثر سعر صرف الدينار مقابل اليورو على التجارة الخارجية¹.
الجدول رقم 07 :سعر صرف الدينار مقابل اليورو خلال السنوات (2020-2008)

السنوات	اليورو
2008	94.8549
2009	101.2979
2010	103.4953
2011	102.2154
2012	102.1627
2013	105.4374
2014	106.4374
2015	111.44
2016	121.18
2017	125.32
2018	137.68
2019	133.70
2020	132.83

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر

¹حريزي كوثر،بيدي سارة،أثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولاروالاورو على التجارة الخارجية الجزائرية،دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008-2017 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة 2018-2019 ص57-58-

الشكل رقم (5.3) : سعر صرف الدينار مقابل اليورو (2008-2020)



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير البنك المركزي
بالاعتماد على معطيات نلاحظ ما يلي :
تحليل الصادرات :

مرحلة 2010-2008 :

شهدت هذه المرحلة ارتفاع سعر الصرف اليورو من 94.85 سنة 2008 إلى 103.49 سنة 2010 أدى هذا التغير إلى تأثر قيمة الصادرات بحيث انخفض من 78590 مليون دولار سنة 2008 إلى 57091 مليون دولار سنة 2010، ويتضح ذلك أكثر في صادرات المحروقات حيث انخفضت من 77194 مليون دولار سنة 2008 إلى 56121 مليون دولار سنة 2010

مرحلة 2012-2010:

تم تسجيل ارتفاع مستمر لسعرا لصرف اليورو تزامن ذلك مع ارتفاع قيمة الصادرات من 57091 مليون دولار سنة 2010 إلى 72889 مليون دولار سنة 2012.

مرحلة 2014-2010:

نلاحظ في هذه المرحلة استمرار ارتفاع سعر صرف اليورو من 120.16 سنة 2012 إلى 59996 مليون دولار سنة 2014.

ارتفاع سعر اليورو من 111.44 سنة 2015 إلى 125.32 سنة 2017 ،صاحب ذلك تذبذب لقيمة الصادرات من 34566 مليون دولار سنة 2015، 29310 مليون دولار سنة 2016 إلى 34570 مليون دولار سنة 2017 .

مرحلة 2018-2020:

شهدت هذه الفترة انخفاضا في سعر الدينار الجزائري مقابل اليورو من 137.68 سنة 2018 الى 132.83

تحليل الواردات :

مرحلة 2008-2010:

عرفت هذه المرحلة ارتفاع في سعر اليورو من 94.85 إلى 103.49 تزامن ذلك مع ارتفاع في نسبة الواردات من 37993 مليون دولار سنة 2008 إلى 38885 مليون دولار سنة 2010.

مرحلة 2010-2012:

نلاحظ تدبب في سعر الصرف في حدود 103.49 سنة 2010 ، 102.21 سنة 2011 و 102.16 سنة 2012 ،وفي جهة أخرى أثر هذا التغير على الواردات حيث ارتفعت قيمتها من 38885 مليون دولار سنة 2010 إلى 51569 مليون دولار سنة 2012.¹

مرحلة 2012-2014 :

شهدت هذه المرحلة ارتفاع سعر الصرف من 102.21 سنة 2012 إلى 106.43 سنة 2014 مع ارتفاع قيمة الواردات لتصل إلى 59670 مليون دولار سنة 2014 بعدما كانت قيمتها 51569 مليون دولار سنة 2012 .

مرحلة 2015-2017:

نلاحظ ارتفاع كبير في سعر الصرف إلى 125.32 سنة 2017 بعدما كان 111.44 سنة 2015،أدى هذا التغير إلى انخفاض قيمة الواردات من 52649 مليون دولار وسنة 2015 إلى 48730 مليون دولار سنة 2017 .

المطلب الثالث : أثر السياسة النقدية وميزان المدفوعات على الصرف

أولا : سعر الصرف وميزان المدفوعات :إن ميزان المدفوعات هو السجل الخاص بالمعلومات ما بين مقيمي البلاد وبقية العالم ،هناك حسابان مهمان فيميزان المدفوعات هما الحساب الجاري وحساب رأس المال ،كما يحتوي الحساب الأول على الميزان التجاري للسلع والخدمات وكذلك دفعات التحويلات حيث تحتوي هذه الأخيرة على الإعلانات ،الهدايا والمنح .

تتمثل القاعدة البسيطة لحسابات ميزان المدفوعات في أن إي معاملة تعطي زيادة في الدفع بواسطة مقيمي البلد ،تكون عبارة عن عجز في ميزان المدفوعات لذلك البلد نجد في الجانب الثاني من ميزان المدفوعات

¹حريزي كوثر ،بيدي سارة ،مرجع سابق ذكره ، ص58-61

صافي تدفقات رأس المال وهو مرتبط بسعر الصرف التي تختلف أنظمتها من اقتصاد لآخر سواء تعلق الأمر بسعر صرف ثابت أو مرن .

تبدلي تغيرات في سعر الصرف أثر على ميزان المدفوعات ،ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا ،وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ،وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين .¹

وعند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ،تتوافر مجموعة من الطرق لإعادة التوازن إليه ،وتشمل تخفيض وأرفع قيمة العملة الخارجية لجعل أسعار الصادرات أو الواردات أرخص (أعلى) قياسيا بالعملة الأجنبية ويلعب تخفيض سعر الصرف أو رفعه دورا أساسيا في تصحيح الاختلال الأساسي لميزان المدفوعات ،ويجب أن تتوفر عدد من الظروف المواتية لضمان تخفيض سعر العملة أو رفعه ففي الجزائر لعبت التطورات الخارجية دورا رئيسيا في اقتصادياتها بسبب الدور المسيطر لقطاع المحروقات ،والذي شكلت صادراته عموما أكثر من 95% من إجمالي متحصلات الصادرات ،لذلك فقد ظلت التغيرات في البيئة الخارجية وثيقة الصلة بالسياسات الاقتصادية المحلية ،حيث عرقلت الاختلال المحلية المستمرة في أواخر الثمانينيات محاولات تحرير المعاملات الخارجية وأدت إلى نشوء سعر صرف مغالى فيه ،وتراكم الديون الخارجية .

ثانيا : سعر الصرف والسياسة النقدية : إن ارتفاع عرض النقود في بلد ما يؤثر على تحديد سعر الصرف من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية والتي ينتج عنها زيادة تكاليف الصادرات ،مما يجعلها غير قادرة على منافسة ناظراتها في الدول الأخرى ، ويتالي انخفاض عليها الطلب جراء إقبال المقيمين للشراء من الخارج الأمر الذي يساعد في تخفيض العملة المحلية نتيجة زيادة الطلب على العملات الأجنبية إن علاقة سعر الفائدة بسعر الصرف أنشأت علاقة بين السياسة المالية وقيمة العملة في الخارج ،فعندما يقوم البنك المركزي بتثبيت العرض الحقيقي للنقود، فإن السياسة المالية التوسعية ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي ،بمعنى آخر ستؤدي إلى زيادة كل من الدخل الحقيقي وسعر الفائدة وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على السندات ويتالي تزداد قيمة عملة الدولة .

هناك عامل آخر يؤدي إلى رفع قيمة العملة وهو إتباع سياسة نقدية محددة عندما يقوم البنك المركزي بتخفيض كمية النقود الحقيقية المعروضة ،ففي حالة الجزائر وفي أول الثمانينيات كان القطاع المالي صغيرا ومتجزئ إذ كان يعمل في واقع الأمر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق .

¹جمال يعقوب ،عمار درويش ،سعر الصرف ومحدداته في الجزائر للفترة "1988-2010" تخصص اقتصاد كلي ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2012-2013،ص29.

المبحث الثالث :أثر التسيير المالي على الدينار الجزائري 2011-2022

أظهرت دراسات عديدة أثر فيروس كوفيد-19 على اقتصاديات دول العالم خصوصا تلك التي عرفت تضررا كبيرا بسببه ، كما أظهرت دراسات أخرى أثر كوفيد-19 على أسعار الصرف وبالتالي سوف نتناول ذلك فهذا المبحث .

المطلب الأول :تأثير فيروس كورونا وسعر النفط على الدينار الجزائري

خلال الربع الأول من عام 2020 انتشر فيروس كورونا الجديد بسرعة في جميع أنحاء العالم ،وانخفضت أسعار النفط عند التصدير من 65.28 دولار للبرميل الواحد فيأفريل ثم بعد ذلك تحسن ليصل إلى49.99دولار للبرميل الواحد في ديسمبر55،2020دولار للبرميل في جانفيو62.38دولار للبرميل في شهر فبراير سنة 2021 كما يوضح الشكل 1انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي 94.68 شهر فبراير سنة 2020 إلى 82.47 في فبراير 2021 أما بنسبة لعدد الإصاباتالإجمالي فهو يتزايد مستمر حيث سجل 112805 إصابة في 26فبراير 2021¹ . وبالتالي يتم تقديم نموذجالدراسة كما يلي :

1-توصيف بيانات النموذج

بالاستناد إلى الدراسات التطبيقية السابقة نقوم بدمج العدد الإجمالي للإصابات الأسبوعية لفيروس كورونا LCVIRUS (مأخوذة من موقع وزارة الصحة في الجزائر) وسعر النفط LPOIR عند التصدير (بياناته مأخوذة من قاعدة البيانات لوزارة الطاقة والمناجم في الجزائر) في نموذج سعر

الصرف الفعلي الحقيقي LREER (بياناته مأخوذة من البنك) (fédérale de réserve de Saint-

Louis, 2021)البيانات مأخوذة باللوغاريتم ويتم نمذجاتها من خلال العلاقة التالية:

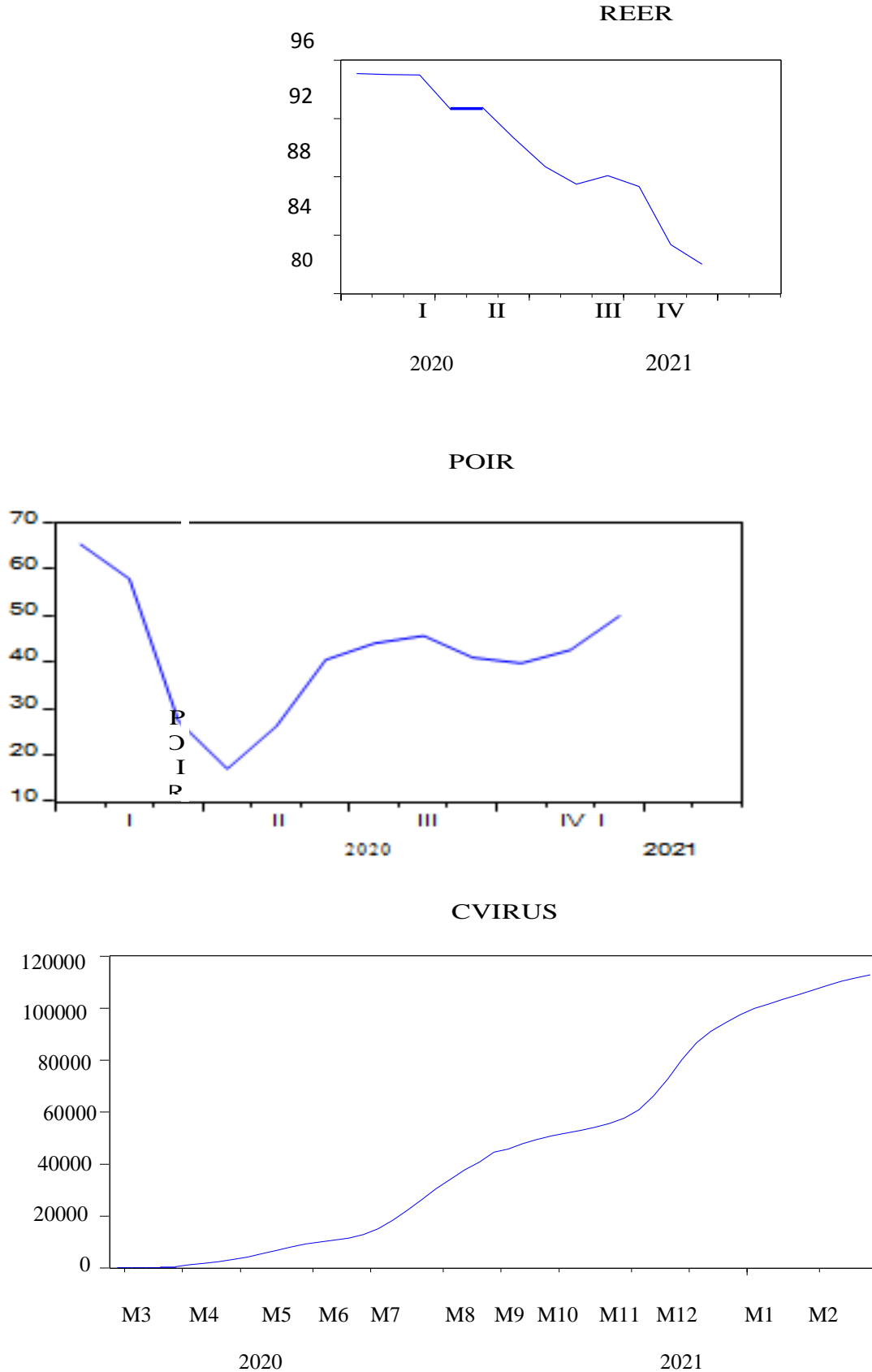
يرجع تأثير التغيرات في أسعار النفط على سعر الصرف إلى تأثير تحويلات رأس المال المرتبطة بالارتفاع أسعار النفط ، حيث أدى ارتفاعها إلى زيادة رفاهية البلدان المنتجة للنفط ، هذا الفائض في الثروة يكون احتياطات تستخدم في أسواق رأس المال الدولية ، بحيث يكون تأثير سعر النفط على سعر صرف الدولار أما ايجابيا أو سلبيا حسب تفضيلات الأصول لدى المستثمرين في السوق ، فإذا كان المستثمرون يميلون إلى الاحتفاظ باليورو مرتفعا فسوف يؤدي إلى ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار .

أما بنسبة إلى نتغير وباء كوفيد 19 ، أن تكون علاقته يسعر صرف الدينار الجزائري عكسية (Villarreal Fu & Shen , Samaniego -وغيرهم)² .

¹مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، العدد01 ،المجلد 05 ، جوان 2021 ، جامعة أبو بكر بلقايد (الجزائر) ، ص217

²المرجع سابق ذكره ، ص 217.

الشكل (5.3): تطور عدد الإصابات بجائحة كورونا (CVIRUS) وسعر النفط (POIR) وسعر الفعلي الحقيقي (REER) في الجزائر من 2020/02/28 إلى 2021/02/26 .



2-الاختبارات السابقة :

يتم تأسيس على بيانات أسبوعية من 28 فبراير لسنة 2020 إلى الأسبوع الرابع لشهر ديسمبر من نفس السنة بعد تحويل سلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي (سنة الأساس 2010) وسعر النفط عند التصدير من بيانات شهرية إلى أسبوعية لسنة 2020.¹

يتم أولا التحقق من الخصائص العشوائية للسلاسل الزمنية موضوع الدراسة من خلال نتائج ديكي فولر المعزز واختبار السببية ل(Toda H ,e,1995) وبناء على نتائج هذا الاختبارات التي تدل على أن السلاسل الزمنية قيد الدراسة مستقرة عند الفرق الأول كما هو مبين في جدول 8 ،وان نتائج اختبار السببية المبينة في الجدولين 9، 10 تبين انه يوجد سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرات المستقلة المدروسة وسعر الصرف الفعلي الحقيقي في المدين القصير والطويل ،إذن استنادا على هذه النتائج يتم اختبار التكامل المشترك لجوهانس.

جدول رقم 8 : نتائج اختبار ADF لجذور الوحدة على السلاسل الزمنية LCVIRUS,LPOIR,,LREER عند المستوى والفرق الأول

		اختبار جذر الوحدة ADF عند المستوى			اختبار حذر الوحدة ADF عند الفرق الأول		
		LREER	LPOIR	LCVIUS	D(LRER)	D(LPO)	LCVIRUS)(D)
وجود C	t-st	-0.832	-0.955	-2.995	-7.727	-9.605	-3.638
	Prob	0.801	0.762	0.042	0.000	0.000	0.008
		**	No	**	***	***	***
وجود C و t	t-st	-2.271	-2.271	-1.763	-7.642	-9.397	-4.499
	Prob	0.441	0.441	0.706	0.000	0.000	0.04
		NO	No	No	***	***	***
عدم C و t	t-st	-2.251	0.973	1.827	-7.115	-9.581	-2.944
	Prob	0.024	0.910	0.982	0.000	0.000	0.004
		**	no	no	***	***	***

و*** و** تشير إلى المعنوية الإحصائية للمعلومات عند 1% و5% و10% على التوالي، C: ثابت، t: اتجاه عام .

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام مخرجات برنامج Eviews.10

جدول 9: نتائج اختبار سببية جرانجر بين LCVIRUS , LPOIR , LREER خلال سنة 2000

¹ المرجع سابق ذكره ، ص 218.

المتغيرات المفسرة			المتغير التابع	K
LCVIRUS	LPOIR	LREER	LREER [6.304***] (0.0428)	1
(0.026)	(0.021)	-	LPOIR [20.02] (0.000)	
(0.004)	-	(0.475)	LCVIRUS [24.21***] (0.000)	
-	(0.007)	(0.914)		

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام مخرجات برنامج Eviews.10

جدول 10 : نتائج اختبار سببية Toda-Yamamoto بين LCVIRUS و LPOIR و LREER

المتغيرات المفسرة			المتغير التابع	d _{max}	K
LCVIRUS	LPOIR	LREER	LREER [21.461***] (0.006)	1	4
(0.026)	(0.002)	-	LPOIR [21.24] (0.006)		
(0.0085)	-	(0.856)	LCVIRUS [47.79***] (0.000)		
-	(0.000)	(0.0167)			

(.) : احتمالية p value ، [.] : القيمة الإحصائية لـ x^2 ، * : تفسير معنوية عند درجة احتمال 1% ، ** :

تفسير معنوي عند درجة احتمال 5% d_{max} : درجة التكامل ، k درجة التأخر الأمثل لـ var عند مستوى sic

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام مخرجات برنامج Eviews.10

3- المنهجية

اعتمادا على نتائج الاختبارات السابقة يتم اختبار التكامل المشترك لجو هانس كما يلي :

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لأثر التسيير المالي على انخفاض سعر الصرف في الجزائر

أولاً : التكامل المتزامن بين K متغير (BOURBONNAIS,2006): في نموذج الاقتصاد القياسي K متغير مفسر هو كالتالي :

إذا كانت المتغيرات x_{kt}, y_t مستقرة عند الفرق الأول هذا يعني احتمال وجود تكامل متزامن بينها . كما في حالة تكامل متزامن بين متغيرين ، إذا كانت التوفيق الخطية لهذه المتغيرات مستقرة فهي متكاملة .

1- اختبار التكامل المشترك

طريقة جوهانسون (Johnson) هي أهم طرق اختبار التكامل المشترك وأشهرها وتتمثل في معرفة عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات ، اعتماداً على إحصاء القيمة العظمى المميزة (Max-Eigen Statistic) وإحصاء الأثر (Trace Statistic) .

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (y_t, x_t) أو أكثر ، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن .

الفرضية العدمية /الصفوية تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات تساوي على الأكثر (r) متجه .

يتم رفض هذه الفرضية مقابل قبول الفرضية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل يزيد على (r) متجه إذا كانت قيمة الإحصاء للقيمة العظمى (λ_{max}) أو قيمة إحصاء الأثر (λ_{trace}) المحسوبتين أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% أو 1% .

توضح نتيجة اختبار جوهانسن المبينة في الجدول 4 أن قيمة إحصاء الأكثر كانت أكبر من قيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1% وعليه تم رفض الفرضية الصفوية والتي تقول بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى وجود متجه من التكامل المشترك بين المتغيرات ¹.

جدول 11 : اختبار جوهانسن للتكامل المشترك للصيغة اللوغاريتمية لمتغيرات الدراسة .

التكامل	H ₀	احصائية الاثر λ_{trace}	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 1%	القيمة الاحتمالية
(لاشيء)*	r=0	57.96058	35.45817	0.0349
على الاكثر 1	r<0	19.81148	19.93711	0.4071
على الاكثر 2	r<2	0.070320	6.634897	0.3854
يشير اختبار الاثر لوجود متجه واحد من التكامل مشترك عند مستوى معنوية 1%				
*رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 1%				

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام مخرجات برنامج Eviews.10

¹ المرجع سابق ذكره ، ص 220

ثانياً: تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ

بعد أن يتم إخضاع المتغيرات إلى اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك ، يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) والذي يعتبر نموذج الانحدار ذاتي مقيد بإضافة مقدار الخطأ في التوازن إلى المعادلات النموذج وهو مايسمى بتصحيح الخطأ وذلك عند تحقق الشروط التالية :

أ- أن تكون جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى ،وان تصبح جميع المتغيرات مستقرة بعد إجراء الفروق لها عند نفس الدرجة من الفرق .

ب-وجود متجه واحد على الأقل من التكامل المشترك بين المتغيرات .

يستخدم هذا النموذج للوصول إلى حالة التوازن ،حيث أن هذا النموذج يؤمن لنا طريقة للربط الديناميكي بين المتغيرات قصيرة الأجل و التغيرات طويلة الأجل أثناء عملية التعديل (Adjustment) وذلك بهدف الوصول إلى التوازن في الأجل الطويل .

جاءت نتائج اختبار فترات التباطؤ المبينة في الجدول 5 كالتالي : حسب أربعة معايير وهي (HQ ,LR,)

(AIC , FPE) رجحت اختبار عدد 4 فترات تباطؤ . أما معيار SC رجح اختيار فترة تباطؤ :

جدول 12 : نتائج تحديد فترات الإبطاء للمتغيرات المدروسة

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LREER LPOIR LCVIRUS						
Exogenous variables:						
Date: 04/06/21 Time: 16:35						
Sample: 2/28/2020 12/25/2020						
Included observations: 40						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	212.3774	NA	7.70e-09	-10.16887	-9.788872	-10.03147
2	231.6752	32.80635	4.63e-09	-10.68376	-9.923767*	-10.40897
3	240.7088	14.00202	4.70e-09	-10.68544	-9.545447	-10.27325
4	258.8296	25.36912*	3.08e-09*	-11.14148*	-9.621489	-10.59190*

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام مخرجات برنامج Eviews.10

نموذج نتجه تصحيح الخطأ عند 4 فترات تباطؤ :

بعد تحديد عدة فترات الإبطاء يتم تقديم النموذج متجه تصحيح الخطأ والنموذج المدى الطويل لسعر

سعر الدينار الجزائري مع اختيار الترتيب (HQ,LR,AIC, FPE) والنموذج كالتالي :

$$D(LREER)=C(1)*(LREER)(-1)+0.14884871391*LPOIR(-1)+0.0115657868778 *LCVIRUS(-1)-5.11001439602)+C(2)*D(LREER(-1))+C(3)*D(LREER(-2))+C(4)*D(LREER(-3))+C(5)*D(LREER(-4))+C(5)*D(LPOIR(-1))+C(6)*D(LPOIR(-2))+C7*D(LPOIR(-3))+C(8)*D(LPOIR(-4))+C(9)*D(LCVIRUS(-1))+C(10)*D(LCVIRUS(-2))+C(11)*D(LCVIRUS(-3))+C(12)*D(LCVIRUS(-4))+C(13)$$

جدول 13: نتائج تقدير متجه تصحيح الخطأ عند 4 فترات تباطؤ لسعر الصرف بدلالة سعر النفط وحالات كوفيد 19 لسنة 2020 .

	المعاملات	الخطأ المعياري	إحصائيات	القيمة الاحتمالية
C(1) معامل التصحيح	-0.600	0.134932	-4.4519	0.0001
D(LREER(-1))	-0.2218	0.158103	-1.4034	0.1723
D(LREER(-2))	-0.1817	0.150829	-1.2051	0.239
D(LREER(-3))	-0.26595	0.14651	-1.8152	0.081
D(LREER(-4))	0.0488	0.01829	2.67	0.0129
D(LREER(-1))	0.0573	0.0199	2.8774	0.0079
D(LREER(-2))	0.0489	0.0175	2.796	0.0096
D(LREER(-3))	0.0392	0.0188	2.0805	0.0475
D(LREER(-4))	-0.0065	0.0243	-0.2704	0.788
D(LCVIRUS (-1))	0.0121	0.0281	0.4313	0.6698
D(LCVIRUS (- 3))	-0.0199	0.0148	-1.339	0.192
D(LCVIRUS (-4))	0.00256	0.0098	0.261	0.795
C(13)	-0.00618	0.00237	-2.609	0.0149
Prob(f –statistic) =2.828895			R–squared=0.566282	
Durbin –Watson stat =1.806148			Adjusted R–squared=0.366104	

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام مخرجات برنامج Eviews.10

تشير نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ لسعر الصرف الدينار الجزائري المبينة في الجدول رقم 13 إلى مايلي :

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لأثر التسيير المالي على انخفاض سعر الصرف في الجزائر

معامل التصحيح سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 1%، هذا يعني أنه يوجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة :

المتغير التابع سعر صرف الفعلي الحقيقي، والمتغيرات المستقلة سعر النفط وعدد حالات كوفيد 19 .
- تشير قيمة معامل التصحيح C(1) إلى أن سرعة التعديل في الأجل القصير هي 60% خلال مدة زمنية مقدارها سنة والتي تؤدي إلى تحقيق التوازن في العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل مما يعني أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يحتاج لمرور ما يقارب سنة و7 أشهر لاستيعاب كامل الصدمة أو التغيرات التي تطرأ على المتغيرات المستقلة (سعر النفط، عدد الإصابات بالوباء كوفيد 19)
- تشير نتائج التقدير إلى أن 36.61% من التغيرات في المتغير التابع (سعر الصرف الفعلي الحقيقي) تفسرها المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج (سعر النفط وعدد حالات كوفيد 19) في مستواها اللوغارتمي.

- تظهر نتائج التقدير أن سعر النفط يؤثر في المدى القصير على سعر الصرف الفعلي الحقيقي وبشكل طردي أما بالنسبة لحالات كوفيد 19 لا تؤثر في المدى القصير على سعر الصرف .
2- نموذج المدى الطويل :

هو كالتالي :

$$\text{LRER}(-1) = -0.14884871391 * \text{LPOIR}(-1) - 0.0115657868778 * \text{LCVIRUS}(-1) + 5.11001439602$$

جدول 14 : نتائج تقدير النموذج $\text{LREER} = f(\text{LPOIR}, \text{LCVIRUS})$ في المدى الطويل

القيمة الاحتمالية Prob	إحصائية t-	الخطأ المعياري	المعاملات	
0.1723	-7.63301	0.0195	-0.1488487	LPOIR(-1)
0.239	-2.03595	0.00568	-0.1488487	LCVIRUS(-1)

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام مخرجات برنامج Eviews.10

نلاحظ من خلال الجدول نتائج الجدول 7 لتقدير سعر الصرف الفعلي الحقيقي في المدى الطويل أن سعر النفط وحالات كوفيد 19 يؤثران سلبا على سعر الصرف الفعلي الحقيقي .

ثالثا : تشخيص نموذج الدراسة

1- مشكلة الارتباط الذاتي :

الفرضية الصفرية نقول بعدم وجود ارتباط ذاتي، ورفض الفرضية الصفرية عندما تكون القيمة الاحتمالية أقل أو يساوي 5% مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات الدراسة، القيمة الاحتمالية تساوي 54.9% وهي أكبر من 5%.

2- مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity):

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لأثر التسيير المالي على انخفاض سعر الصرف في الجزائر

تقول الفرضية الصفرية بعدم نجاس التباين ،ورفض الفرضية الصفرية عندما تكون القيمة الاحتمالية أقل من أو تساوي 5% مما يعني عدم وجود تجانس بين متغيرات الدراسة ،القيمة الاحتمالية تساوي 12.4% وهي أكبر من 5% .

جدول 15 : تشخيص نموذج الدراسة (LREER=f(LPOIR , LCVIRUS)

الاختبار	Chi-Square	القيمة الاحتمالية	القرار
الارتباط الذاتي Serial (Correlation)	1.197	0.549	لا يوجد ارتباط ذاتي
عدم تجانس التباين (Hetroskedasticity)	21.388	0.124	يوجد تجانس في التباين
التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera)	5.089	0.078	التوزيع الطبيعي

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام مخرجات برنامج Eviews.10

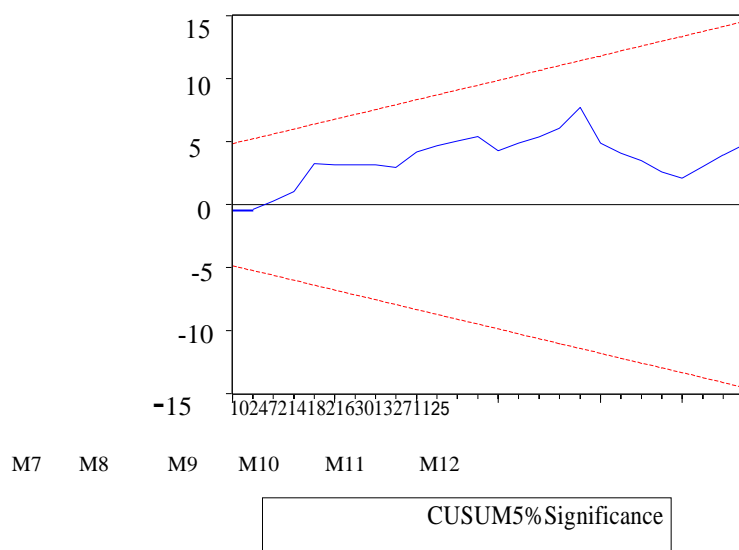
3- نتائج اختبار التوزيع الطبيعي :

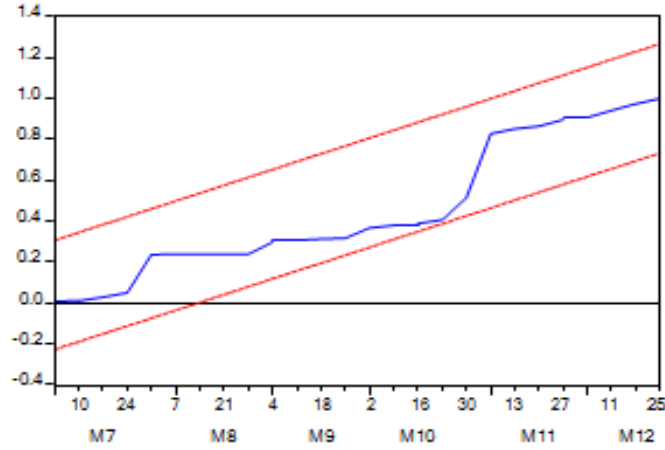
تظهر نتائج اختبار التوزيع الطبيعي أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي القيمة الاحتمالية تساوي 7.8% وهي أكبر من 5% .

4- نتائج اختبار استقرارية النموذج :

اختبار استقرار النموذج بين أنه مستقر حسب نتائج المجموع التراكمي لمربعات الأخطاء التي تبين من خلال الشكل (6.3) أن المنحنى يقع داخل منطقة رفض الانكسار الهيكلي في الأخطاء وبالتالي فإن النموذج مستقر .

الشكل رقم (6.3) : نموذج اختبار استقرارية





CUSUM of squares 5% Significance

4- المناقشة و الاستنتاجات :

تبحث هذه الورقة في الارتباط بين المتغيرات المتعلقة بكوفيد 19 وأسعار النفط الخام مع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري للفترة من 28 فبراير إلى 28 ديسمبر 2020، تستخدم الدراسة نمذجة VECM واختبار جوهانسون للتكامل المشترك حيث أظهرت اختبارات جذر وحدة ADF أن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول (1) وان هناك سببية ثنائية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع قيد الدراسة . -نتائج اختبار جوهانسن أظهرت انه يوجد علاقة طويلة الأجل بين كوفيد 19 وسعر النفط وبين سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري ، كما بينت نتائج تقدير متجه الخطأ أن سعر النفط يؤثر إيجابا في المدى القصير على سعر الصرف الدينار الجزائري بينما حالات كوفيد 19 لا تؤثر في المدى القصير. أظهرت نتائج هذا البحث انه في أزمة مثل جائحة COVID-19 ، انخفضت قيمة العملة الوطنية ، وفي نفس الوقت في بداية الوباء انخفض سعر النفط نظرا لانخفاض الطلب بسبب الإغلاق التجاري الذي فرضته جميع بلدان العالم للحد من انتشار الجائحة ، النتائج التي تتفق مع استنتاجات الدراسات السابقة (Villarreal-Samaniego, 4Mai2020) ، (Nelukadevpura, 2021) وغيرهم .

المطلب الثاني : التمويل غير التقليدي واحتياط الصرف في الجزائر

في هذا المطلب سوف نتناول التمويل غير التقليدي وأثر التمويل غير التقليدي على سعر الصرف في الجزائر ، وفي الخير احتياط الصرف في الجزائر .

أولا : التمويل غير التقليدي في الجزائر

1- تعريف التمويل غير التقليدي في الجزائر

دخلت صيغة التمويل غير التقليدي حيز التطبيق بعد تعديل قانون النقد والقرض 10/90 بموجب القانون رقم 10/17 بتاريخ 11 أكتوبر سنة 2017، يتم الأمر رقم 11/03 بتاريخ 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض .

وهذا التعديل يظهر جليا من خلال إدراج المادة 45 مكرر والتي تنص على أنه: بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة عن خزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في :

-تغطية احتياجات تمويل الخزينة

-تمويل الدين العمومي الداخلي

-تمويل الصندوق الوطني للاستثمار

بحيث تنفذ هذه الآلية لمراقبة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية والتي ينبغي أن تقضى في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى :

-توازنات خزينة الدولة .

-توازن ميزان المدفوعات .

كما تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم .

مما سبق يمكن استخلاص تعاريف مختلفة للتمويل غير التقليدي هي كالتالي:

-التمويل غير التقليدي هو مورد استثنائي لإيرادات الدولة تقره الحكومة من أجل احتياجاتها المختلفة لمدة 5 سنوات .

-التمويل غير التقليدي هو عملية شراء مباشرة لسندات الخزينة العمومية من طرف البنك المركزي 5 سنوات.

-التمويل غير التقليدي هو تمويل مباشر للخزينة العمومية من طرف البنك المركزي بهدف الحفاظ على

ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل أوسع على خلاف ما كان عليه الأمر قبل تعديل قانون النقد

والقرض ،حيث كان يمكن لبنك الجزائر أن يقرض الخزينة بأن يفتح لها حسابا جاريا على المكشوف ولكن لا

يتجاوز رصيدها فيه 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية ،فقد عفيت الخزينة من هذا

الشرط حاليا وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشرة مقارنة لما كان معمول به في السابق.¹

2-أثر التمويل غير التقليدي على سعر الصرف

سنحاول إبراز تأثير التمويل غير التقليدي على أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري الذي

يعتبر من اضعف العملات في إفريقيا ،حيث يتم تحليل ظاهرة تطور أسعار الصرف مقارنة بالعملة الوطنية

من الأورو و الدولار .

¹شاوي أسيا ،صافي ريان ،اثر التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري ،دراسة تحليلية ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

(ل،م،د)،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ،جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميله 2020-2021،ص36-37

الجدول رقم 16: تطور أسعار الصرف واحتياطي العملة الوطنية 2014-2019

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الكتلة النقدية 100*(مليون دينار)	136.868	137.045	138.163	149.746	166.367	174.910
احتياطي الصرف مليار دولار أمريكي	186.30	150.50	120.70	104.80	87.30	62
سعر الصرف دينار/ دولار أمريكي	80.56	100.46	109.47	110.96	116.62	119.36
سعر الصرف (دينار / اورو)	109.91	11.44	121.18	125.32	137.69	133.71

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات وزارة المالية

من المعلوم أن قيمة العملة تحد عن طريق سياسة مالية و تقنية للحكومة بناء على مواردها المتاحة من احتياطي الذهب والصرف بالخصوص ،حيث تعتبر هذه الموارد الغطاء الذي تصدر بفضله الأوراق التقنية و السيولة فضلا عن المقابل المادي المنتج ولكن يتضح أن السياسات التي اعتمدها الحكومات المتعاقبة لم تدعم الاقتصاد الفعلي بقدر ما استنزفت الموارد المالية المتاحة وأبقت بنية الاقتصاد الجزائري رهين صادرات المحروقات بنسبة تقدر بـ 94% خلال السنة الحالية فالى جانب نضوب صندوق الضبط الموارد و انخفاض احتياطي الصرف إلى 81مليار دولار أمريكي فان التوازنات المالية عرفت اختلالا كبيرا مع مستوى عجز عال في الميزانية و الخزينة .

فقد شهد الدينار الجزائري انهيار كبيرا في قيمته خلال السنوات الأخيرة، فقد يكون ذلك بسبب التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي أو اليورو، وقد يكون بسبب التخفيض معتمدا أحيانا من طرف السلطة التقنية وذلك لربح فارق السعر، وأيا كان السبب فالنتيجة واحدة، وهي أن الدينار الجزائري فقد 20 من قيمته أمام الدولار الأمريكي خلال السنتين الأخيرتين ،وأكثر من 33 بين سنتي 2016 و2017 وحوالي 40 بين سنتي 2010-2018 ويكفي أن الدولار الأمريكي في سعره الرسمي كان يقدر بحوالي 74 دينار سنة 2010 ليصبح حاليا 115.49 دينار.¹

ويبدو أن اللجوء إلى تمويل غير التقليدي كان له الأثر الواضح على سعر صرف الدينار الجزائري ،بحيث انتقل سعر صرف الدولار الأمريكي من 111.56 دينار نهاية سنة 2017 إلى 115.49 دينار جزائري بعد أشهر قليلة من إتباع بنك الجزائر لهذه السياسة النقدية غير التقليدية ،وتوقع الخبراء في وقتها مزيدا من الانهيار في القدرة الشرائية ،مادام الترخيص القانوني لهذه السياسة يعتمد لخمس سنوات مقبلة.

¹شاوي أسيا ،صايفي ريان ،مرجع سابق ذكره ،ص46-47

وبأكثر تفصيل كشفت الأرقام و الإحصائيات الصادرة عن بنك الجزائر وزارة المالية عن فقدان الدينار الجزائري خلال سنة 2018 نحو 5 من قيمته، حيث انتقل من 114.07 دينار للدولار الأمريكي الواحد مع بداية السنة الى 118.50 دينار أمام العملة الخضراء في آخر تقدير نهاية ديسمبر .

وتواصل التطور السلبي للدينار الجزائري ليقدّر ب114.077 دينار خلال نهاية الثلاثي الأول من 2018 و117.674 دينار مع نهاية الثلاثي من سنة 2018، لينتهي سعر صرف الدينار رسميا مقابل الدولار الأمريكي بتداول يفوق 118.50 دينار، وهو مستوى يفوق السعر المرجعي للصرف المعتمد في قانون المالية 2019.

وفقد الدينار الجزائري ما بين 2010 وبين 2016 حوالي 38 من قيمته الاسمية وقارب 40 ما بين 2010 و2017 وتأكلت قدرته الشرائية، ما يبين أن خيار الحكومات المتعاقبة في محاولة الحد من مضاعفات وآثار الأزمة الناتجة عن تضخيم النفقات وارتفاع العجز يكمن في آليات لا ترقى أن تشكل حلولا فعلية لاختلالات بنية الاقتصاد الجزائري.

فلاحظ أن متوسط سعر بلغ 71.77 دينار للدولار الأمريكي الواحد خلال سنة 2010، وقدر سعر صرف الدينار الجزائري خلال الأسبوع الأول من أوت 2016 بقيمة 110.01 دينار للورقة الخضراء، ثم أضحى 118.50 دينار في نهاية 2018.

ويتضح من خلال المسار العام لتطور العملة أننا أمام تخفيض مندرج لقيمة الدينار الجزائري الذي عرف نموا خلال سنوات 2014 و 2018 بالنظر إلى تضخم النفقات وارتفاع العجز في الميزانية والخزينة، ولكن أيضا بروز عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ثانيا : احتياط الصرف في الجزائر

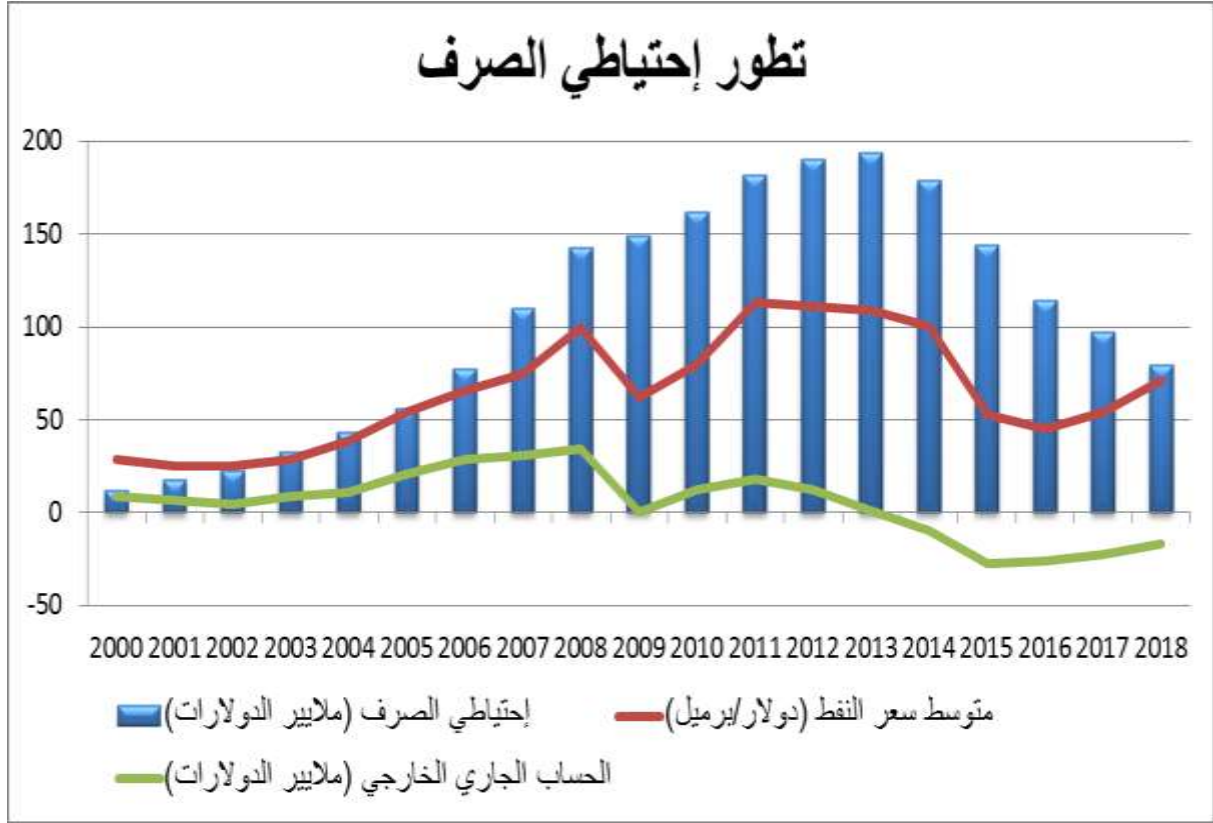
أدت العجوزات المعتبرة في ميزان المدفوعات المسجلة في سنتي 2015 و 2016 ، و تلك الأقل حدة المسجلة في 2017 و 2018 ، إلى تقلص كبير في الاحتياطيات الرسمية للصرف (باستثناء الذهب) ، منتقلة من 178,94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى 79,88 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2018 ، ومع ذلك لا يزال مستوى احتياطيات الصرف معتبرا ، و يمثل حوالي 16 شهرا من الواردات من السلع و الخدمات ، خاصة و أن مستوى الدين الخارجي على المدى المتوسط و الطويل منخفض جدا (0.99 من إجمالي الناتج الداخلي) . و ساعد المستوى الذي وصلت إليه هذه الاحتياطيات في صلابة

الاقتصاد الوطني رغم الانخفاض الحاد في أسعار البترول ابتداء من جوان 2014.¹

و بالإضافة إلى الحفاظ على مستوى مناسب من حيث أشهر الاستيراد ، طبقا للمراسلات الدولية المعتمدة ، أصبح من الضروري أن يتم تخصيص احتياطيات الصرف و توجيهها لتمويل الواردات من السلع و الخدمات التي تساهم في نمو الاستثمار المنتج و في الصناعات التحويلية و الخدمات الإنتاجية، الضامن الوحيد لتنويع الاقتصاد الوطني و زيادة الصادرات خارج المحروقات .

¹ بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2018 ، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر ، ص49

الشكل رقم (7.3) : تطور احتياطي الصرف



المصدر : بنك الجزائر

فيما يتعلق بإجمالي الدين الخارجي ، فقد ارتفع بشكل طفيف ، بين سنتي 2017 و 2018 ، حيث بلغ 4,04 مليار دولار في نهاية سنة 2018 (بما في ذلك 1,38 مليار دولار من الدين العام) مقابل 3,995 مليار دولار في نهاية سنة 2017 (بما في ذلك 1,53 مليار دولار من الدين العام).

فيما يتعلق بقائم الدين الخارجي متوسط الأجل وطويل الأجل ، فقد بلغ 1.723 مليار دولار في نهاية سنة 2018 مقابل 1.899 مليار دولار في نهاية سنة 2017 ، ويرجع هذا الانخفاض في قائم الدين المتوسط والطويل الأجل (176 مليون دولار) إلى (أولا) تعبئة 44 مليون دولار في سنة 2018 ، (ثانيا) تسديد أصل الدين قدره 149 مليون دولار (ثالثا) إعادة تقييم مواتية (71 مليون دولار) لقائم الدين في 2017 المرتبطة بتراجع قيمة الاورو مقابل الدولار في سنة 2018. وتجد الإشارة إلى أن معظم عمليات التعبئة في سنة 2018 تتعلق بالتسيقات التي تمنحها الشركات الأجنبية لشركاتها الفرعية في الجزائر .

المطلب الثالث : آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري

1- سياسة تخفيض العملة :

إن اعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة وتقييم الدينار الجزائري بأعلى من قيمته الحقيقية كان كافيا كي يتلقى الاقتصاد الوطني صدمة قوية نتيجة انهيار أسعار البترول لتتكشف حقيقة الوضع الاقتصادي الهش الغير

قادر على التصحيح التلقائي ، ولم يعد أمام الحكومة الجزائرية سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي حيث اعتبرت سياسة تخفيض الدينار من أهم الإجراءات التي جاء بها برنامج الاستقرار الاقتصادي المتضمن رفع بعض القيود على التجارة الخارجية وسعر الصرف من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات بالإضافة إلى محاولة إعطاء الدينار قيمته الحقيقية حيث عرف انخفاضات كان الهدف منها إيجاد السعر الواقعي له ، وكان لهذه السياسة آثار بليغة على القطاع الخارجي والداخلي نذكر منها ¹:

يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة ، و الأثر المباشر يكون على السلع الاستهلاكية ، كما يمكن تجاهل أثر التخفيض إذا صاحبه تعديلات في الأجور ما يخلف بدوره آثار سلبية على التضخم بالنسبة للأجور فبعد تخفيض قيمة العملة الوطنية وإلغاء القيود على السعار زاد المتوسط السنوي للتضخم حيث قدرت الزيادة بحوالي 10% في الفترة (1984-1988) وارتفعت إلى حوالي 25% في (1990-1991) ووصلت إلى سنة 1995 .

إن تخفيض قيمة العملة المحلية نظريا يهدف إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية وبالتالي تنامي الطلب الخارجي على السلع المحلية وبالتالي الزيادة في حجم الصادرات وقيمتها مقابل انخفاض الواردات من السلع ما يؤدي بدوره إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري ، ولكن واقعا بالنسبة للاقتصاد الجزائري . نجد أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري يعود إلى ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات و ارتفاع أسعار النفط التي تحدد وفقا لمنظمة الأبيك .

1- سياسة بنك الجزائر للحد من أثر التقلبات العالمية لأسعر صرف الدينار الجزائري :

لاحظنا مما تقدم أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والتي تشكل حوالي 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية وهذا ما جعلها تتحمل نتائج تغيرات سعر الصرف وعليه يجب أن تلجأ إلى بعض الإجراءات والتدابير التي يمكن أن تحد أو تقلص على الأقل من حدة هذه التقلبات والتي تتمثل فيما يلي:

- تنويع مناطق الاستيراد :

بإمكان الجزائر أن تقلص من الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف الدولار مقابل الاورو من خلال قيامها بتحويل إراداتها من منطقة الاورو إلى مناطق أخرى أو تقليصها لكي تتمكن من تخفيض ما يمكن أن تتكبد من خسائر في فترقات الأسعار ، خاصة وأن حوالي 50% من واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي إلا أن أغلب الشركات الجزائرية المستوردة من أوروبا لا يمكنها أن تتحرر بسهولة من الاتحاد الأوروبي مما قد لا يسمح بتخلص من هذه الالتزامات ، وعليه يجب على الجزائر أن تعمل على تنشيط الإنتاج المحلي وخاصة إنتاج الضروريات للمجتمع لتتمكن من مواجهة الطلب الداخلي .

- جلب العملات الأجنبية :

العمل على جلب العملات الأجنبية وذلك من خلال :

¹ مبارك بوعشة ، السياسة النقدية وأثر تخفيض العملة الوطنية ، مجلة العلوي الإنسانية ، العدد 12 ، جامعة قسنطينة ، الجزائر 1999 ، ص 85-86

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لأثر التسيير المالي على انخفاض سعر الصرف في الجزائر

- القيام بالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من خلال بيع الأسهم والسندات المالية لأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان التجاري .
- بيع العقارات المالية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي .
- تنشيط سوق الصرف :
- العمل على تنشيط سوق الصرف وذلك من خلال :
- الحد من نشاط سوق الصرف الموازي
- مواجهة التضخم من خلال وضع سياسة نقدية فعالة لمراقبة عرض النقود و التحكم في الكتلة النقدية المتداولة في السوق
- التقليل من الضغوطات المفروضة على المتعاملين في سوق الصرف ومنحهم المزيد من الحرية في تعاملاتهم من خلال تسهيل تداول العملات الأجنبية بيعا وشراء.
- فتح مكاتب الصرف لتوسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة وبالتالي تساعد على استقطاب الأموال وتجنب التعامل مع السوق الموازية¹.
- تنويع هيكل احتياطي الصرف : تتمثل في ما يلي :
- تركيب هيكل الديون الخارجية من حيث توزيعها ما بين العملات المختلفة المشكلة للديون .
- التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات باعتبار أن النسبة الكبيرة للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي.
- لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن يكون توزيع الاحتياطات فيما بين العملات الأجنبية محافظا على القدرة الشرائية العملة المحلية .
- بالإضافة إلى ضرورة الأخذ بالاعتبار الاستغلال الأمثل وتوظيف احتياط الصرف الذي وصل في نهاية سنة 2017 إلى حوالي 97.3 مليار دولار.²
- ويعمل هذا الاحتياط من اجل المحافظة على القيمة الحقيقية للعملة المحلية وحمايتها من تقلبات أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية .

خلاصة الفصل:

إن المتتبع لسياسة الصرف في الجزائر يلاحظ أن هناك تحولا تدريجيا في هذه السياسة والتي كانت ترافق دائما التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وإلى اليوم ، فمنذ الاستقلال كان الجزائر تتبع نظام الصرف الثابت من خلال ربط الدينار الجزائري بعملة واحدة وهي الفرك الفرنسي ، ثم عرف هذا النظام

¹بطاهر علي ، إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر ، وأثرها على المذخرات وتمويل التنمية ، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2005-2006 ، ص 196-197

² محافظ بنك الجزائر ، 2017 ، www.bank-ofalgeria.dz

نوعا من الاستقلال بعد انهيار نظام بروتن وودز ،حيث تم ربط الدينار الجزائري سنة 1974بسلة من العملات الصعبة ، تأخذ الشريك التجاري بعين الاعتبار وبالتالي تم التخلي النهائي عن منطقة الفرنك الفرنسي ، غير انه وأمام الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري سنة 1986بسبب انهيار أسعار البترول وضرورة التوجه نحو اقتصاد السوق كان لابد من إعادة النظر في سياسة الصرف في الجزائر والتي عرفت هي الأخرى توجه آخر تدريجي نحو تحرير الدينار الجزائري وذلك ابتداء من إحداث انزلاقات تدريجية ثم تخفيضات مست قيمة العملة الوطنية بداية من 1987 إلى غاية 1991 كمرحلة أولية لتقريب الدينار من قيمته الحقيقية .

لقد أخذت سياسة الصرف حيزا هاما ضمن برنامج صندوق النقد الدولي خاصة برنامج التعديل الهيكلي والتي كانت تركز في إطار سياسة الصرف إلى ضرورة تخفيض الدينار الجزائري باعتبار انه مقيم بأكثر من قيمة حقيقية حيث عرف الدينار خلال هذه الفترة مجموعة من التخفيضات 1991-1998 كان أهمها تخفيض الدينار ب40.17%سنة 1994، ليتم في سنة 1995 إنشاء سوق صرف مابين البنوك لتدعيم وتكريس تبني الجزائر لنظام جديد هو نظام التعويم المدار كنظام صرف للجزائر .

أخيرا بعد تحليل التطورات الحديثة للدينار الجزائري ومدى نجاعة سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول بداية من جوان 2014 ،ومنه نستنتج أن سياسة التخفيض هذه لم تحقق النتائج المرجوة منها لعدة أسباب لعل منها ضعف الجهاز الإنتاجي واعتماد الجزائر على مداخيل صادرات المحروقات كمورد وحيد وأساسي ،كما أن هذه السياسة تعتبر حل مؤقت وفي المدى القصير ولا تصلح للأجل الطويل ،وبالتالي على الجزائر اتخاذ إجراءات وإصلاحات جذرية وهيكلية عميقة والبحث عن حلول وسياسات جديدة على المدى الطويل والمستديم .



الخاتمة

نتيجة لتبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي وما تضمنه من تعديلات تتماشى مع النظام المحاسبي كان لزاما الاهتمام بتسيير المالي الذي يمثل علم له قواعد ومعايير وأسس وقد لخصنا في دراستنا هذه أدوات التسيير المالي وتحديد كيفية استخدامها وذلك من خلال عرض أهم النسب و المؤشرات المالية المستعملة في التسيير المالي بالإضافة إلى طرق اختيار التمويل المناسب وأثره على سعر الصرف وقد أتوضح لنا من خلال دراستنا أن هذا الأخير يعتبر متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية للمؤشرات الداخلية والخارجية لاسيما أمام اتساع دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية ، وتطور أسواق المال الدولية ، لذلك فيظهر هذا السعر مختلف ،اختلافا جذريا في مضمونه ومدلوله عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى ، باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية ،ومقياسا هاما لحجم معاملاتها ،بالإضافة إلى ذلك فسعر الصرف له اثر واسع على توازن الاقتصاد الكلي من خلال علاقته المباشرة وغير المباشرة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في معدل التضخم ،معدل النمو ،معدل الفائدة ،الكتلة النقدية وصيد ميزان المدفوعات وبذلك أصبح سعر الصرف يكتسب أهمية بالغة ،كأداة من أدوات الاقتصاد الكلي ،رغم أن درجة تأثيرها في الاقتصاد تختلف باختلاف نظم الصرف المتبعة التي تعود إلى تبيان محددات كل نظام ،واختلفت سياسات سعر الصرف التي تستعملها الدولة من خلال سعيها لتحقيق أهدافها ،فهناك سياسة تخفيض قيمة العملة التي تلجأ إليها خاصة الدول التي تعاني اختلالات حادة في موازينها ،أما سياسة تعويم سعر الصرف فهي تلك الآلية التي من خلالها يتم تحديد سعر الصرف بالاعتماد على العرض والطلب ،أي انه لا يوجد أي تدخل للسلطة النقدية في تحديد سعر الصرف في حين سياسة الرقابة على الصرف تعد سياسة تلجأ إليها السلطات النقدية في إطار سعيها لتحقيق أهداف محددة ،وبالتالي فهي تقوم بفرض قيود على سعر الصرف سواء كانت قيودا كمية أو نوعية ،وذلك بالاستخدام وسائل وأدوات مختلفة .

وحاولنا من خلال دراستنا الإجابة على الإشكالية التي تدور حول ما مدى تأثير التسيير المالي على انخفاض سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة "2011-2022" وكون المشكلة تتجلى في أن نسبة كبيرة من الإيرادات والصادرات مقومة بالدولار الأمريكي ،وأغلب واردات الجزائر من منطقة الاورو ،مما جعل الجزائر تواجه مشكلة الفرق بين قيمة عملتين خاصة في حالة انخفاض الدولار أمام الاورو ومنه قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول كما يلي :

الفصل الأول :تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار النظري للتسيير المالي والذي تناولنا فيه عموميات حول التسيير المالي والذس يحتوي بدوره على النشأة والمفهوم والأهمية والمكانة والأهداف ومحتوى التسيير المالي أما في المبحث الثاني فقد عالج أدوات وظيفة التسيير المالي وعلاقته بالمحيط والعوامل المؤثرة فيه أما المبحث الثالث فتحدث عن البيئة المالية والمهام الأساسية والمسؤوليات العملية للتسيير المالي

الفصل الثاني :وقد تناول المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف وقد تحدث عن الماهية والتعريف وأشكال سعر الصرف وكذا العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته و السياسات التي اتبعتها الجزائر

وأخيرا تطرقنا في الفصل الثالث إلى دراسة تطبيقية لأثر التسيير المالي على انخفاض سعر الصرف في الجزائر والذي استعرضنا فيه تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر من حيث نظام الصرف وتسعيرة الدينار الجزائري ونظام الرقابة على الصرف والبعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف في الجزائر أما في المبحث الثاني فتناولنا اثر سعر الصرف على السياسة الاقتصادية في الجزائر حيث تحدث عن اثر سعر الصرف الدولار على التجارة الخارجية والسياسة النقدية وميزان المدفوعات ،وقد تناولنا في المبحث الثالث أثر التسيير المالي على الدينار الجزائري .

ومنه كانت النتائج النهائية التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة كما يلي :

أولا :النتائج :الجزائر تعتبر دولة أحادية التصدير تعتمد على المحروقات في صادراتها وبالتالي سياسة

تخفيض العملة لم تساهم في تحسين الميزان التجاري والمتمثلة في تحفيز الصادرات وتقليص الواردات .

- يعتبر سعر الصرف احد العناصر المحورية في المبادلات الدولية حيث تتطلب المدفوعات الدولية وجود أداة لتسويتها ،واختلفت العديد من النظريات و النماذج في تفسيره فالنظريات التقليدية ترجح تحديد سعر الصرف إلى الفارق في التضخم ومعدلات الفائدة
- وجود معوقات إدارية وتشريعية خاصة في مجال تنشيط الاستثمارات، مما أدى إلى عجز دائم في حساب رأس المال
- وجود سوق موازية للسلع كانت ناتجة عن السياسة الاقتصادية وطبيعة النشاط الاقتصادي المندمج إداريا ،وهذا ما وضع عجز الدولة على وضع مكانزمات تؤدي إلى إيجاد سوق موحدة ،
- التخفيض في قيمة الدينار كانت حتمية أملت ظروف داخلية (اختلال خارجي ،عملة مقيمة بأكثر من قيمتها)وظروف خارجية خاصة ضغوطات المنظمات الدولية .
- تعتلي وظيفة التسيير المالي الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية ولا يمكن الاستغناء عليها بأي شكل من الأشكال حيث يدرس الحاجيات من تمويل حالي ومستقبلي وكذا دراسة الوسائل الأزمة لتنفيذ البرامج والخطط المسطرة .
- إن من أهم العوامل التي تساعد على قيادة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها هو التسيير الجيد والفعال من طرف المسيرين الماليين .
- يتأثر سعر الصرف بعدة متغيرات اقتصادية كعرض النقد وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم وحالة ميزان المدفوعات ،كما أن هناك عوامل غير اقتصادية كعدم الاستقرار السياسي .
- إن الهدف النهائي من سياسة الصرف هو إدارة الاقتصاد الوطني لأي دولة ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته بهدف تحقيق استقرار الأسعار و التوازن الخارجي والتحكم في معدلات التضخم
- إن سياسة التخفيض هذه لم تحقق النتائج المرجوة منها لعدة أسباب لعل أهمها ضعف الجهاز الإنتاجي واعتماد الجزائر على مداخل صادرات المحروقات كمورد وحيد وأساسي .

تبين من خلال الدراسة أن سياسة سعر الصرف تؤدي إلى زيادة صادرات الدولة، وانخفاض وارداتها، وأن هناك أثر إيجابي لسياسة التخفيض في قيمة العملة على الميزان التجاري في المدى الطويل .

تبين من خلال الدراسة أن سياسة سعر الصرف تؤدي إلى زيادة صادرات الدولة، وانخفاض وارداتها، وأن هناك أثر إيجابي لسياسة التخفيض في قيمة العملة على الميزان التجاري في المدى الطويل .

ثانيا :التوصيات المقترحات :

- على ضوء النتائج المستخلصة يمكن الخروج بجملة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية :
- 1- تحقيق مرونة أكبر في سعر الصرف من خلال النماذج الكمية التي تعتمد على المؤشرات الاقتصادية ذات الأثر البالغ و المباشر على سعر الصرف و الابتعاد عن القرارات الإدارية في تحديد سعر الصرف .
 - 2- توسيع استخدامات البنوك للنقد الأجنبي و العمل على فتح مكاتب للصراف لتسهيل و توسيع حركة التعامل بالعملة الصعبة مما يؤدي إلى تقليص الفارق بين سوق الصراف الرسمي و الموازي و الحد من اتساع رقعة السوق الموازي .
 - 3- ضرورة تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات و دعم الجهاز الإنتاجي بما يخدم تنويع الناتج المحلي الإجمالي و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ، و التقليل من فاتورة الواردات ما يعزز القيمة الداخلية و الخارجية للدينار الجزائري لتحقيق استقرار نقدي حقيقي .
 - 4- ضرورة الحد من الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف في الأسواق الدولية و ذلك بالإدارة الحكيمة لاحتياطات الصراف .
 - 5- أن يقوم أصحاب القرار الاقتصادي في الدول النفطية بتحرير عملات هذه الدول من الارتباط بالدولار ، ثم يعاد تقييم سعر الصراف وفق مجموعة من العملات الدولية المستقرة حيث يتم اختيارها حسب العلاقات التجارية مع هذه الدول ، و بنفس نسب التبادل التجاري .
 - 6- انتهاز سياسة لتقييم أسعار النفط من خلال مجموعة من العملات الدولية المستقرة بدلا من التسعير فقط بالدولار .
 - 7- ينبغي البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنويع مصادر الدخل و ذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية و إقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية و مالية و خدمية ، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجوار النفط .
 - 8- استغلال التدفقات المالية المتأتية من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي لتحقيق تنمية اقتصادية .

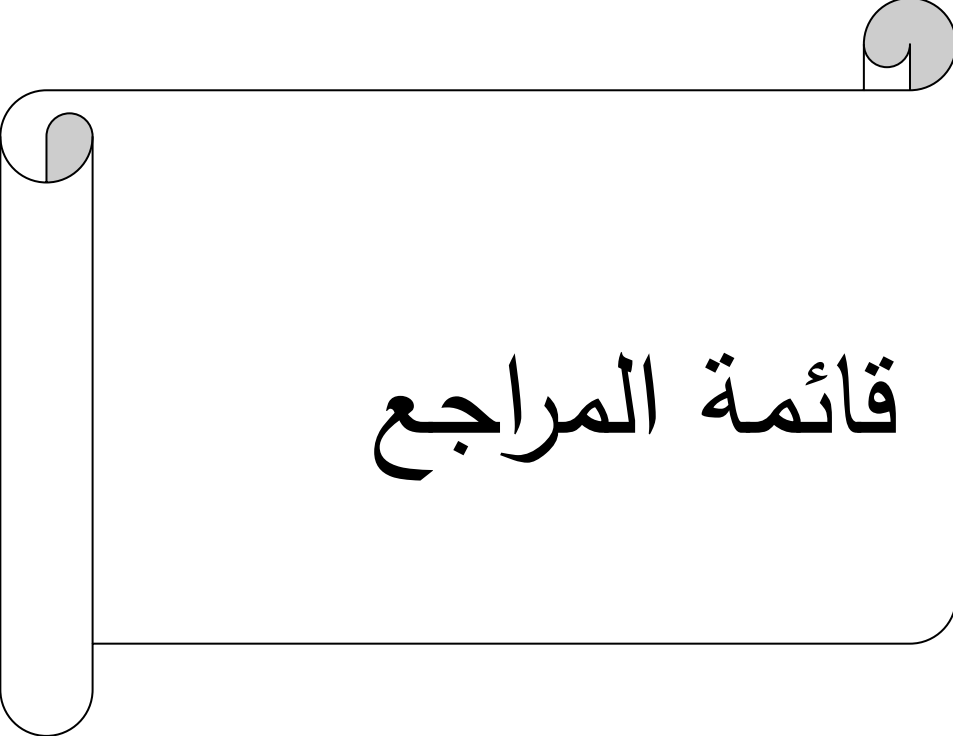
ثالثا :الآفاق المستقبلية:

أخيرا نقترح إكمال البحث من خلال معالجة إشكاليات أخرى للوصول بسعر صرف الدينار الجزائري إلى مستوى الفعالية من خلال :

- 1- إشكالية إعادة إصلاح الدينار الجزائري و إصدار دينار جديد .
- 2- النمذجة القياسية للاستقرار النقدي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط .

أخيرا الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات كما

أرجو الله عز وجل أن أكونا قد وفقنا في اختيار موضوع البحث ومعالجته



قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

قائمة الكتب

- 1-محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996
- 2-الحمزاوي محمد كمال خليل ،سوق الصرف الأجنبي :ماهيته -مدركاته الأساسية -تطوره ،منشأة المعارف ،القاهرة ،2004
- 3-خميسي شيخة ، التسيير المالي ، دار حومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010
- 4-زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود ، التسيير المالي (حسب البرنامج الرسمي الجديد) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 2010
- 5-سليمان بلعور ، التسيير المالي محاضرات وتطبيقات ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2016
- 6-سمير فخري نعيمة ،العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان
- 7-عبدالحق بوعتروس ،مداخلة بعنوان :تقنيات إدارة المخاطر سعر الصرف ،جامعة الزيتونة الأردنية
- 8-عبد الرزاق بن الزاوي ، سعر الصرف الحقيقي التوازني ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان
- 9-عبد المجيد قدي ،مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2003
- 10- موسى سعيد مطر وآخرون ،التمويل الدولي الطبعة دار الصفاء ،2008
- 11- ناصر دادي عدون ، المؤسسة الاقتصادية ، موقعها في الاقتصاد ، وظائفها وتسييرها ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، طبعة 2000
- 12- ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، الجزء الأول ، دار المحمدية ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2000
- 13- ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 1988
- 14- الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، دار وائل لنشر ، الجزائر ، 2006 .

المطبوعات

1. سعيدة بورديمة ، التسيير المالي ، مطبوعة دروس ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، 2015
2. شكري معمر سعاد ، التسيير المالي ، مطبوعة الدروس ، جامعة آكلي محند أو الحاج ، البويرة ، 2020/2019 .
3. ناجي بن حسين ، إدارة خطر الصرف ، مقياس إدارة أعمال يدوية ، 2012 .

قائمة الأطروحات

1. بربري محمد أمين "سياسة التحرير التدريجي للدينار انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 1990-2003"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير) جامعة الشلف 2004-2005.
2. بربري محمد لمين ، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية ، "دراسة حالة الجزائر" ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2011-2010.
3. بطاهر علي ، إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر ، وأثرها على المذخرات وتمويل التنمية ، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2005-2006.
4. بلكبيرزكرياء ، التسيير المالي ومصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس LMD ، تخصص مالية ، جامعة البويرة ، 2013/2012 .
5. ¹بن قدور علي ، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (2010-1970) ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2013-2012.
6. بن قدور علي ، دراسة لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010) ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2013-2012.
7. جديدين لحسن ، تسيير خطر سعر الصرف (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية) ، جامعة تلمسان ، 2004.

8. جمال يعقوب ،عمار درويش ،سعر الصرف ومحدداته في الجزائر للفترة "1988-2010" تخصص اقتصاد كلي ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012-2013.
9. حريزي كوثر،بيدي سارة ،اثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار والاورو على التجارة الخارجية الجزائرية ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2008-2017 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة 2018-2019 .
10. حفراوي وفاء ،نور نجاة ،اثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف في الجزائر ،دراسة تحليلية قياسية خلال فترة (1990-2016)مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص تحليل اقتصادي واستكشاف ،جامعة بلحاج بوشعيب ،عين تيموشنت 2019-2020.
11. دوحة سلمى ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2014/2015.
12. رشيد شلالي ،تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية ،(رسالة ماجستير في العلوم التجارية)جامعة الجزائر 3بالجزائر ،2010-2011.
13. زاهد عبد الحليم خضر ،تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني 1994-2010 ،رسالة قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد ،كلية الاقتصاد العلوم الإدارية ،جامعة الأزهر ،غزة فلسطين 2012.
14. شاوي أسيا ،صافي ريان ،اثر التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري ،دراسة تحليلية ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل،م،د)،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ،جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة 2020-2021.
15. يمينة درقال ، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي ،(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية)جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2010-2011.

قائمة المجالات

1. آيت يحي سميير ، التعويم المدار بين التصريحات والواقع ، مجلة الباحث ، العدد 09 ، جامعة تبسة ، الجزائر ، 2011

2. بظاهر علي ،سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 01 ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2004
3. بلعزیز بن علي ،إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية ،مجلة الباحث ،جامعة الشلف ،عدد07 ، 2009
4. بلقاسم عباس ،سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية عدد، 23 ، 2003
5. ثريا عبد الرحيم ،تقييم الإدارة السياسية النقدية في العراق وأثرها على التضخم دراسة تحليلية ،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،العدد 13، 2007
6. جليل كما غيدان ،إستبرق إسماعيل حمة ،أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الوسط ،العراق ،العدد 2015،17.
7. ¹كبداني سيدي أحمد ،قاسم محمد فؤاد ،تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول ،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،العدد03 ،2013
8. لقمان معروز ،شريف بودري ،المنافسة بين الدولار والاورو في ظل لا استقرار النظام التقدي الدولي ،مجلة الباحث ،العدد التاسع ،2011
9. مبارك بوعشة ،السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية ،مجلة العلوي الإنسانية ،العدد 12،جامعة قسنطينة ،الجزائر 1999
10. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، العدد01 ،المجلد 05 ، جوان 2021 ، جامعة أبو بكر بلقايد (الجزائر) ، ص217
11. محمد سلمان ، محمد البراوري ،خديجة قادر سمايل ،أثر تغيرات الصرف في المستوى العام لأسعار المواد مدينة أربيل ،مجلة تنمية الرافدين ، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل العراق ،العدد 102 ، 2011
12. يوسف مسعداوي ، تسيير خطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية ،أبحاث اقتصادية وإدارية جامعة البليدة ، عدد03، 2008

1. سمير شرشوق ،تطور أنظمة الصرف في الدول النامية ومحددات اختيارها في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية ، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤسسة وقضايا التنمية .
2. لحو موسى بوخاري ،سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بسياسة النقدية :دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي ، مكتبة حسين العصرية ،بيروت 2010 .

مواقع الكترونية

1. www.bank-ofalgeria.dz محافظ بنك الجزائر،2017
2. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1996
3. موقع العربي بوست ،الدينار الجزائري ورحلة السقوط الحر ،تحليلات 2021/03/08 تاريخ الاطلاع 17 مايو 2022

ثانيا : قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. Adouka lakhdar , Modélisation du taux de change du dinar algérien à l'aide des modèles E C M , Thèse pour obtention de doctorat Es-sciences en Sciences Economique , Gestion , Université de Tlemcen , 2010-2011 ;
2. Ali Benob et Kamel si Mohamed ,l'impact du taux de change parallèle sur la demande de la monnaie cas de L'Algérie durant durant 1980-2010 : étude économique , el-bahithreview , N14, université d'Alger Ouargla ,2014, p 18 .
3. Boucheta yahia ; étude des facteurs déterminant du taux de change du dinar algérien , thèse pour l'obtention de doctorat Es-sciences en sciences économiques option : finance , université Abou – Bakrbelkaraid , Tlemcen , 2013-2014

الانترنت

1. //forum .univbiskra.net ،p:2 ;23/04/4014.2154: http
2. <http://www.startimes.com/f.aspx?t=14229910>.
3. w.w.w.iqtissad.blogspot.com.

ملخص

سعر الصرف ما هو إلى وسيط للتبادل ومقياس للقيمة في المعاملات الاقتصادية والتجارية التي تتم بين الأعوان الاقتصاديين داخل وخارج البلاد، فارتفاع هذا الأخير يؤدي إلى الانفتاح على العالم الخارجي عبر عملية التصدير والاستيراد .

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في اثر التسيير المالي في انخفاض سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2011-2022 ، وذلك من خلال ثلاثة فصول ،حيث درسنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي حول التسيير المالي أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف ، أما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه دراسة حالة اثر التسيير المالي عل انخفاض سعر الصرف منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وتوصلت الدراسة في جانبها التحليلي إلى أن السياسة التخفيض قيمة الدينار الجزائري لم تحقق الأهداف المرجوة منها لعدم توفر شروط نجاحها ،وما يؤكد أن عملية تخفيض قيمة الدينار الجزائري كانت نتيجة ظروف حتمية (انخفاض أسعار البترول) .

الكلمات المفتاحية : التسيير المالي ، سعر الصرف .

:Résumé

Le taux de change est ce qui est un médiateur d'échange et une mesure de la valeur dans les transactions économiques et commerciales qui s'effectuent entre les agents économiques à l'intérieur et à l'extérieur du pays, dont la montée en puissance conduit à l'ouverture sur l'extérieur par le processus d'exportation et importer.

Cette étude vise à examiner l'impact de la gestion financière sur la dépréciation du taux de change en Algérie au cours de la période 2011-2022, à travers trois chapitres. Quant au troisième chapitre, nous avons traité une étude de cas de l'impact de la gestion financière sur la dépréciation du taux de change depuis l'indépendance jusqu'à nos jours Dans son volet analytique, l'étude a conclu que la politique de dévaluation du dinar algérien n'a pas atteint les objectifs souhaités en raison de l'absence de conditions de sa réussite, ce qui confirme que le processus de dévaluation du dinar algérien C'était le résultat de circonstances inévitables (bas prix du pétrole).



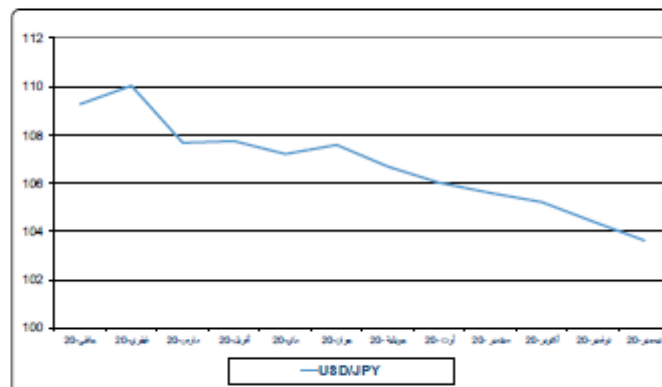
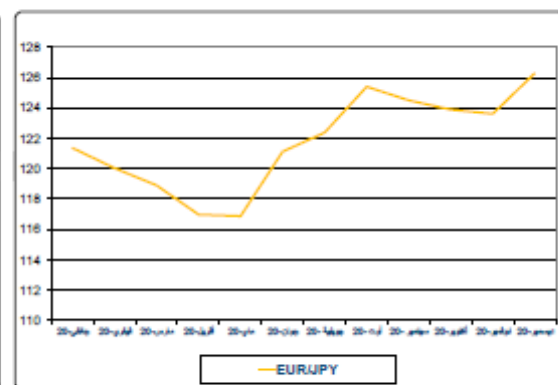
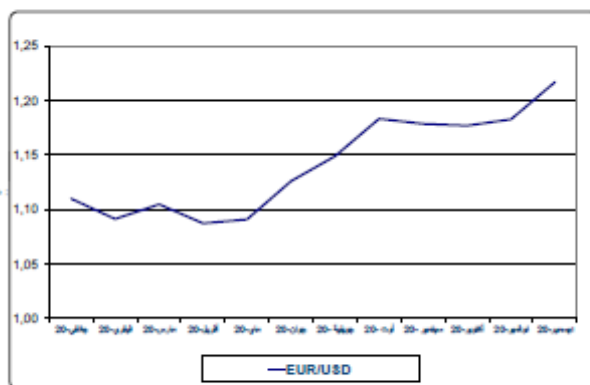
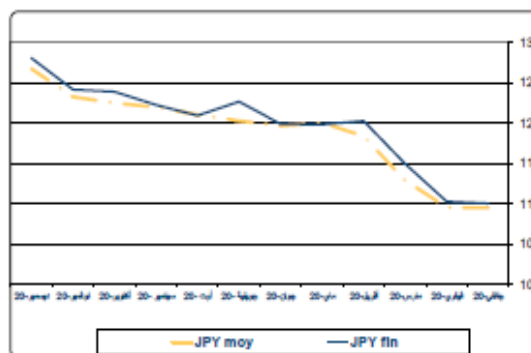
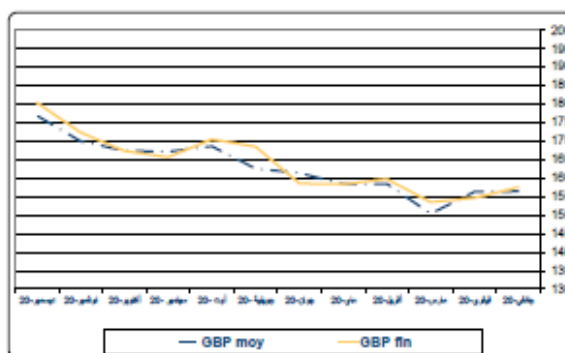
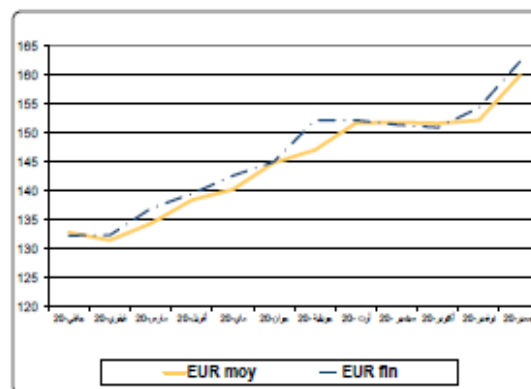
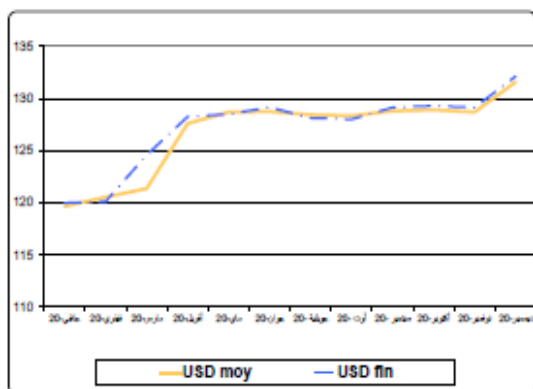
قائمة الملاحق

YUAN 1	MAD 1	TND 1	KWD 1	SAR 1	AED 1	CAD 1	CHF 100	JPY 100	GBP 1	EUR 1	USD 1	
16,2538	10,8376	53,2398	352,9875	28,5670	29,1674	77,1787	10 820,8382	88,9761	158,8078	117,0575	107,1317	2015
15,8508	10,8954	47,8018	361,2008	29,4677	30,0935	81,9815	10 842,9302	94,6742	135,7331	116,3743	110,5274	2016
17,6326	12,2903	46,8024	380,8243	30,6479	31,2870	91,5434	11 786,2478	102,0219	154,8333	137,4883	114,9327	2017
17,2003	12,4125	39,5403	389,8907	31,5332	32,2041	86,8826	11 997,6271	107,3077	150,6599	135,3836	118,2906	2018
17,0909	12,4164	42,4607	393,0715	31,7849	32,4407	91,3276	12 313,0562	109,6527	156,2954	133,6256	119,1596	2019
17,2945	12,4492	42,4238	394,6903	31,9756	32,6603	90,7425	12 361,9044	110,0152	157,4565	132,3106	119,9681	جانفي 2020
17,1797	12,4561	41,8634	392,5407	32,0095	32,6962	89,3851	12 438,9236	110,2472	154,5860	132,3598	120,0978	فبراير
17,5651	12,4476	43,3567	395,8317	33,1563	33,9132	87,8385	12 939,4523	114,9524	153,4374	136,9875	124,5681	مارس
18,1888	12,9183	44,1796	414,0034	34,1134	34,9187	92,4848	13 181,6965	120,3001	159,6936	139,5254	128,2579	أفريل
17,9748	13,0522	44,5354	416,7666	34,2090	34,9806	93,3108	13 343,9612	119,8424	158,2767	142,6485	128,4890	ماي
18,2658	13,3279	45,2760	419,4834	34,4332	35,1630	94,3868	13 555,7103	119,9135	158,4868	145,0583	129,1588	يون
18,3543	13,6892	46,5968	419,5473	34,1602	34,8828	95,5692	14 108,8600	122,7001	168,4033	152,2244	128,1296	جويلية
18,6682	13,9773	46,9135	419,2173	34,1323	34,8497	97,8879	14 157,0458	120,9620	170,3934	152,2527	128,0080	أوت
18,9648	13,9507	46,6485	421,4126	34,4304	35,1583	96,3061	14 007,4409	122,2874	165,5662	151,4702	129,1416	سبتمبر
21,4140	15,0920	48,5070	453,8930	36,4960	37,2690	110,8900	150,1690	120,3890	188,7410	159,5020	129,2983	أكتوبر
19,3073	14,0660	46,7955	422,6821	34,4773	35,2009	97,0562	14 129,4184	123,9261	167,2466	150,9816	129,2983	نوفمبر
19,5919	14,2101	47,2184	422,5552	34,4318	35,1559	99,3750	14 295,6723	124,1960	172,2689	154,3977	129,1328	ديسمبر
20,2358	14,8172	49,3158	434,0735	35,2192	35,9724	103,6085	14 995,3925	128,1155	180,2741	162,4034	132,1319	
17,5651	12,4476	43,3567	395,8317	33,1563	33,9132	87,8385	12 939,4523	114,9524	153,4374	136,9875	124,5681	المتوسط 1
18,2658	13,3279	45,2760	419,4834	34,4332	35,1630	94,3868	13 555,7103	119,9135	158,4868	145,0583	129,1588	المتوسط 2
18,9648	13,9507	46,6485	421,4126	34,4304	35,1583	96,3061	14 007,4409	122,2874	165,5662	151,4702	129,1416	المتوسط 3
20,2358	14,8172	49,3158	434,0735	35,2192	35,9724	103,6085	14 995,3925	128,1155	180,2741	162,4034	132,1319	المتوسط 4
18,2658	13,3279	45,2760	419,4834	34,4332	35,1630	94,3868	13 555,7103	119,9135	158,4868	145,0583	129,1588	المتوسط 1
20,2358	14,8172	49,3158	434,0735	35,2192	35,9724	103,6085	14 995,3925	128,1155	180,2741	162,4034	132,1319	المتوسط 2
20,2358	14,8172	49,3158	434,0735	35,2192	35,9724	103,6085	14 995,3925	128,1155	180,2741	162,4034	132,1319	المتوسط

الدولار الأمريكي/اليين الياباني USD/JPY (**) 1	الأورو/اليين الياباني EUR/JPY (*) 1	الأورو/الدولار الأمريكي EUR/USD (**) 1	
121,05	134,31	1,1096	2015
108,66	120,20	1,1072	2016
112,10	126,71	1,1301	2017
110,40	130,40	1,1817	2018
109,02	122,01	1,1194	2019
114,08	121,36	1,1098	جانفي 2020
110,03	120,03	1,0911	فيفري
107,67	118,90	1,1046	مارس
107,74	116,97	1,0871	أفريل
107,20	116,87	1,0907	ماي
107,58	121,12	1,1259	جوان
106,68	122,38	1,1488	جويلية
106,01	125,40	1,1828	أوت
105,59	124,50	1,1785	سبتمبر
0,00	0,00	0,0000	أكتوبر
105,21	123,89	1,1768	أكتوبر
104,41	123,61	1,1826	نوفمبر
103,80	126,28	1,2168	ديسمبر
108,93	120,10	1,1022	الثلاثي 1
107,51	118,32	1,1016	الثلاثي 2
106,10	124,09	1,1698	الثلاثي 3
0,00	0,00	0,0000	الثلاثي 4
104,47	124,61	1,1925	الثلاثي 4
108,21	119,21	1,1019	السداسي 1
105,31	124,33	1,1808	السداسي 2
106,78	121,85	1,1410	السنة

(*) مصدر المعطيات: البنك المركزي الأوروبي

(**) مصدر المعطيات: البنك القديري إلى لأحتياطيات طات



1.8 توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات بالأسعار الجارية
(القيم بملائير الدراهم)

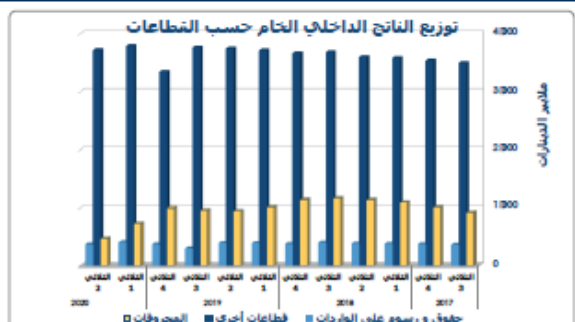
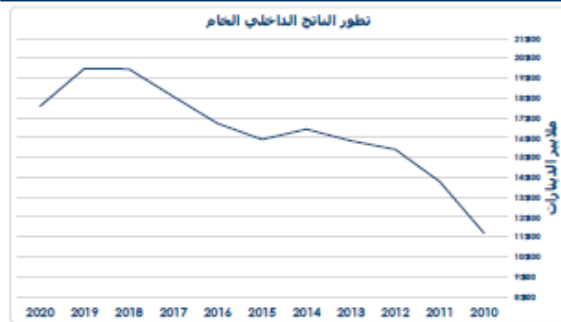
القطاع	الناتج الداخلي الخام								السنة
	المحركات	قطاعات أخرى	القطاع	الصناعة	بناء وتشغيل هجرية	خدمات خارج إمارات هجرية	خدمات إمارات هجرية	قطاعات ورسوم على الواردات	
2015	3 134,2	12 224,7	1 935,1	919,4	1 917,2	4 553,1	2 899,9	1 353,8	16 712,7
2016	3 025,6	13 093,4	2 140,3	979,3	2 072,9	4 841,3	3 059,6	1 395,6	17 514,6
2017	3 699,7	15 176,6	2 219,1	1 040,8	2 203,7	5 163,5	3 072,0	1 477,5	18 876,2
2018	4 547,8	14 213,2	2 427,0	1 127,9	2 346,5	5 305,3	3 008,5	1 498,0	20 259,0
2019	1 011,1	3 684,5	610,1	295,6	603,2	1 385,2	790,4	402,9	5 098,5
الناتج 1	946,1	3 666,7	595,7	297,0	605,1	1 377,1	791,8	376,3	4 989,1
الناتج 2	956,6	3 711,4	597,9	306,5	616,8	1 405,2	785,0	392,8	5 060,8
الناتج 3	996,3	3 744,5	625,7	299,4	656,3	1 410,1	753,0	395,0	5 135,8
الناتج 4	3 910,1	14 807,1	2 429,4	1 198,5	2 481,4	5 577,6	3 120,2	1 567,0	20 284,2
السنة	4 752,2	3 621,8	642,3	285,1	602,4	1 239,1	852,9	378,1	4 752,2
2020*	568,1	3 357,9	646,2	285,7	513,7	1 087,6	824,7	352,7	4 278,7
الناتج 1	605,3	3 637,3	648,9	291,5	635,6	1 222,2	839,1	376,4	4 619,0
الناتج 2	649,4	3 715,1	661,1	291,2	646,4	1 274,1	842,3	369,4	4 733,9
الناتج 3	2 575,1	14 332,1	2 598,5	1 153,5	2 398,1	4 823,0	3 359,0	1 476,6	18 383,8
الناتج 4	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة

النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام									
2015	18,8	73,1	11,6	5,5	11,5	27,2	17,4	8,1	100,0
2016	17,3	74,8	12,2	5,6	11,8	27,6	17,5	8,0	100,0
2017	19,8	80,4	11,8	5,5	11,7	27,4	16,3	7,8	100,0
2018	22,4	70,2	12,0	5,6	11,6	26,2	14,8	7,4	100,0
2019	19,8	72,3	12,0	5,8	11,8	27,2	15,5	7,8	100,0
الناتج 1	19,0	73,6	11,9	6,0	12,1	27,6	15,9	7,6	100,0
الناتج 2	18,9	73,3	11,8	6,1	12,2	27,8	15,5	7,8	100,0
الناتج 3	18,4	72,8	12,2	5,8	12,8	27,5	14,7	7,7	100,0
الناتج 4	19,8	73,0	12,0	5,9	12,2	27,5	15,4	7,7	100,0
السنة	16,8	78,2	13,5	6,0	12,7	26,1	17,9	8,0	100,0
2020*	13,3	78,6	15,1	6,7	12,0	25,4	19,3	8,2	100,0
الناتج 1	13,1	78,7	14,0	6,3	13,8	26,5	18,2	8,1	100,0
الناتج 2	13,7	78,6	14,0	6,2	13,7	26,9	17,8	7,8	100,0
الناتج 3	14,0	78,0	14,1	6,3	13,0	26,2	18,3	8,0	100,0
الناتج 4	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة

تغير سنوي بالنسبة المئوية									
2016	-32,7%	7,8%	9,2%	9,8%	6,9%	8,8%	5,9%	8,0%	-3,0%
2018	-8,6%	7,1%	10,6%	6,5%	8,1%	6,3%	5,5%	3,1%	4,8%
2017	22,8%	16,8%	3,7%	6,3%	6,3%	6,7%	0,4%	6,8%	7,8%
2018	22,8%	-8,3%	9,4%	8,4%	6,5%	2,7%	-2,1%	1,4%	7,3%
2019	-14,0%	4,2%	0,1%	6,3%	5,7%	5,1%	3,8%	4,8%	0,1%
2020*	-34,1%	-3,2%	7,0%	-3,8%	-3,4%	-13,5%	7,7%	-5,8%	-8,4%

المصدر: البورصة الوطنية للإحصاء
(*) تقديرات مؤقتة

1.8 التمثيل البياني : الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية



9. مبيعات المحروقات
(القيم بمليين الدولارات الأمريكية)

2019	2020															2020*	2019	التعليق
	يناير 20	فبراير 20	مارس 20	أبريل 20	مايو 20	يونيو 20	يوليو 20	أغسطس 20	سبتمبر 20	أكتوبر 20	نوفمبر 20	ديسمبر 20	الربع الرابع 2020	الثلث الثالث 2020	الثلث الثاني 2020			
11 231,5	556,3	465,4	509,5	304,8	370,8	355,2	385,6	279,0	241,2	382,2	687,9	971,8	1 531,2	1 030,9	905,9	2 041,9	5 509,9	القيمة وحقون دولار أمريكي
2 409,2	130,3	101,0	107,2	107,2	181,3	91,5	114,0	88,2	69,5	151,1	119,8	163,2	338,6	380,1	271,8	434,1	1 424,5	منها: زخمت الأرباح
174,1	11,1	10,9	12,9	7,3	8,2	8,0	9,6	11,5	12,9	12,1	12,0	15,1	34,8	23,5	34,0	39,2	131,5	العموم وحقون برميل
22,2	1,4	1,4	1,6	0,9	1,0	8,2	1,2	1,5	1,6	1,5	1,5	1,9	4,4	3,0	4,3	5,0	16,7	العموم وحقون طن متري
64,4	50,4	42,9	39,3	41,9	45,7	44,2	40,3	23,2	18,1	28,3	57,3	64,3	43,9	43,9	26,0	52,5	42,1	سعر الوحدة (دولارات أمريكي للبرميل)
2 192,1	138,8	144,5	66,2	113,2	102,0	88,4	109,3	85,8	31,6	60,1	107,7	88,6	349,5	303,6	226,6	256,5	1 136,2	القيمة وحقون دولار أمريكي
334,8	36,0	33,7	23,6	11,5	25,7	20,4	21,0	16,4	5,4	4,3	30,7	17,7	93,3	57,6	42,9	52,7	246,5	منها: زخمت الأرباح
39,1	2,7	3,4	1,6	2,7	2,4	2,1	2,8	2,9	2,3	2,6	2,1	1,5	7,7	7,3	8,0	6,2	29,2	العموم وحقون برميل
4,4	0,3	0,4	0,2	0,3	0,3	2,4	0,3	0,3	0,2	0,3	0,2	0,2	0,9	0,8	0,9	0,7	3,3	العموم وحقون طن متري
56,1	51,6	42,8	42,1	41,7	42,2	41,6	39,3	29,1	13,9	23,0	51,8	57,4	45,8	41,8	28,5	39,6	38,6	سعر الوحدة (دولارات أمريكي للبرميل)
6 816,0	455,5	280,6	348,5	377,0	466,3	387,7	373,0	355,1	258,3	260,7	436,1	743,6	1 064,6	1 231,0	986,4	1 440,4	4 722,5	القيمة وحقون دولار أمريكي
109,1	9,1	5,8	8,0	8,7	10,3	9,0	10,0	13,6	12,7	9,0	8,0	11,5	22,9	28,1	36,2	28,4	115,6	العموم (حقون برميل)
13,7	1,2	0,7	1,0	1,1	1,3	1,1	1,3	1,7	1,6	1,1	1,0	1,5	2,9	3,6	4,6	3,6	14,6	العموم وحقون طن متري
63,1	50,0	44,7	43,5	43,3	45,2	42,9	37,5	26,1	20,4	29,1	54,6	64,8	46,4	43,9	27,2	50,7	40,8	سعر الوحدة (دولارات أمريكي)
2 434,7	173,5	164,4	158,9	142,3	113,3	149,6	151,7	98,7	108,8	128,9	187,1	244,6	496,7	405,3	359,2	560,7	1 821,9	القيمة وحقون دولار أمريكي
215,2	12,4	16,6	17,1	15,7	14,4	11,4	17,6	11,9	12,9	11,2	17,8	18,0	46,0	41,4	42,4	47,0	176,9	منها: زخمت الأرباح
68,0	4,6	4,6	4,8	4,8	4,1	5,5	6,2	5,1	6,1	4,2	4,9	5,7	14,0	14,4	17,4	14,9	60,7	العموم وحقون برميل
6,3	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,6	0,6	0,5	0,6	0,4	0,5	0,5	1,3	1,3	1,6	1,4	5,6	العموم وحقون طن متري
35,8	37,4	35,8	33,1	29,5	27,7	27,2	24,6	19,3	17,9	30,4	37,9	43,0	35,4	28,1	20,7	37,7	30,0	سعر الوحدة (دولارات أمريكي)
3 731,1	153,5	185,0	176,5	129,9	154,2	134,5	224,6	223,7	225,6	230,6	297,2	274,7	515,0	418,6	673,9	802,6	2 410,2	القيمة وحقون دولار أمريكي
25,2	1,6	1,9	1,9	1,5	1,7	2,0	2,3	2,3	2,0	1,9	2,0	1,8	5,4	5,2	6,6	5,7	22,9	العموم (حقون برميل)
599,6	37,1	45,5	43,9	34,1	40,6	46,7	52,9	53,5	46,4	44,5	45,5	42,5	126,6	121,5	152,7	132,5	532,8	العموم (حقون برميل) من وحدة العمولة البريطانية (BTU)
148,0	96,5	95,2	94,4	89,6	89,2	67,1	98,8	97,4	113,0	120,4	151,7	149,6	95,3	80,7	102,6	140,5	105,4	سعر الوحدة (دولارات أمريكي للبرميل) من الغاز الطبيعي المسوق
6,2	4,1	4,1	4,0	3,8	3,8	2,9	4,2	4,2	4,9	5,2	6,5	6,5	4,1	3,4	4,4	6,1	4,5	سعر الوحدة (دولارات أمريكي للبرميل) من الغاز الطبيعي (BTU)
6 762,8	498,4	449,5	449,9	625,1	359,0	315,3	258,1	243,4	220,2	244,3	400,0	598,5	1 397,9	1 299,4	721,6	1 202,9	4 621,8	القيمة وحقون دولار أمريكي
29,0	3,6	3,2	3,2	2,4	2,3	2,1	1,4	1,2	1,1	1,0	1,7	2,4	10,0	6,8	3,7	5,1	25,6	العموم (حقون برميل)
1 079,6	133,3	119,9	118,8	88,7	85,5	79,4	52,0	46,4	40,0	37,2	62,4	89,8	372,0	252,6	138,4	189,5	952,8	العموم (حقون برميل) من وحدة العمولة البريطانية (BTU)
233,4	139,2	139,5	140,9	262,9	156,5	149,3	185,0	196,0	205,9	244,5	238,8	231,8	139,8	191,5	194,7	236,6	180,7	سعر الوحدة (دولارات أمريكي للبرميل) من الغاز الطبيعي
6,8	3,7	3,7	3,8	7,2	4,3	4,0	5,3	5,6	5,6	6,6	6,4	6,2	3,8	5,2	5,5	6,4	4,9	سعر الوحدة (دولارات أمريكي للبرميل) من الغاز الطبيعي (BTU)
33 168,2	1 976,1	1 669,5	1 718,4	1 692,4	1 565,6	1 430,8	1 502,3	1 285,7	1 085,7	1 305,9	2 116,1	2 882,0	5 364,0	4 688,8	3 873,7	6 305,0	20 231,5	إجمالي الإيرادات من المحروقات (مليون دولار)
3 123,3	216,2	180,5	178,9	144,8	240,6	123,3	163,9	133,6	113,3	182,1	184,3	214,7	575,6	508,8	410,8	581,1	2 076,3	منها: خصمة شراء سواكس

(*) مستحقة مؤقتة

المصدر: بنك الجزائر

التقرير الإحصائية للقطاع - مارس 2021

2.9 هيكل الصلداوات و الواردات

(العمد بملادين للواردات المبريدية)

الواردات الأخرى	السلع الإستهلاكية	التجهيزات الصناعية	التجهيزات الفلاحية	المواد نصف المصنعة	المواد الأولية	الطاقة	المواد الخفيفة	الواردات	
4 443	9 312	12 824	537	10 488	1 814	977	8 199	48 573	2018
1 537	2 037	2 923	109	2 621	446	480	2 146	12 277	تحت الأون
751	2 499	3 185	154	2 587	485	190	2 261	12 062	تحت حاشي
590	2 224	3 228	146	2 506	432	140	1 918	11 183	تحت حاشي
1 565	2 552	3 509	129	2 785	451	186	1 874	13 051	تحت فريج
4 592	7 934	10 845	437	9 840	1 921	1 369	7 694	44 632	2019
1 753	2 205	3 232	118	2 778	499	158	1 838	12 577	تحت الأون
960	2 223	2 660	124	2 780	501	137	2 097	11 481	تحت حاشي
699	1 906	2 524	113	2 229	453	480	1 969	10 374	تحت حاشي
1 180	1 600	2 428	83	2 055	469	594	1 791	10 200	تحت فريج
2 649	5 577	8 697	198	7 614	2 199	890	7 723	35 547	2020*
1 166	1 448	2 519	60	1 868	562	445	1 848	9 906	تحت الأون
411	1 209	1 579	45	1 871	500	160	2 229	8 064	تحت حاشي
620	1 464	2 221	47	1 995	491	161	1 775	8 774	تحت حاشي
452	1 456	2 378	46	1 890	586	124	1 871	8 803	تحت فريج
(النسبة المئوية للواردات)									
9,15	19,17	26,40	1,11	21,55	3,73	2,01	16,88	100	2018
12,52	16,59	23,81	0,89	21,35	3,63	3,74	17,48	100	تحت الأون
6,23	20,72	26,24	1,27	21,20	4,02	1,58	18,75	100	تحت حاشي
5,28	19,89	28,86	1,30	22,40	3,86	1,25	17,15	100	تحت حاشي
11,99	19,55	26,88	0,99	21,34	3,46	1,43	14,36	100	تحت فريج
10,29	17,78	24,30	0,98	22,05	4,30	3,07	17,24	100	2019
13,94	17,53	25,70	0,94	22,07	3,97	1,26	14,60	100	تحت الأون
8,36	19,36	23,17	1,08	24,21	4,36	1,19	18,26	100	تحت حاشي
6,74	18,37	24,33	1,09	21,48	4,37	4,63	18,98	100	تحت حاشي
11,57	15,69	23,81	0,81	20,15	4,60	5,82	17,56	100	تحت فريج
7,45	15,69	24,47	0,56	21,42	6,19	2,50	21,73	100	2020*
11,77	14,61	25,43	0,60	18,75	5,68	4,49	18,66	100	تحت الأون
5,09	14,99	19,58	0,56	23,20	6,95	1,98	27,64	100	تحت حاشي
7,07	16,69	25,32	0,53	22,74	5,60	1,83	20,23	100	تحت حاشي
5,13	16,54	27,01	0,52	21,48	6,56	1,41	21,26	100	تحت فريج

السلع الإستهلاكية	التجهيزات الصناعية	التجهيزات الفلاحية	المواد نصف المصنعة	المواد الأولية	المواد الخفيفة	الصلداوات خارج المحروقات	الطاقة+++	الصلداوات	
35	90	0	1 626	93	373	2 218	38 897	41 115	2018
11	23	0	353	39	90	515	9 655	10 170	تحت الأون
9	28	0	378	14	112	540	9 749	10 289	تحت حاشي
9	23	0	434	21	71	559	9 664	10 223	تحت حاشي
7	16	0	461	19	100	603	9 829	10 433	تحت فريج
36	83	0	1 445	96	408	2 068	33 244	35 312	2019
9	29	0	385	26	112	562	8 848	9 410	تحت الأون
11	20	0	387	23	97	537	7 976	8 513	تحت حاشي
7	24	0	326	28	99	485	7 850	8 335	تحت حاشي
9	10	-	346	19	100	484	8 570	9 055	تحت فريج
37	77	0	1 287	71	437	1 909	20 016	21 325	2020*
8	16	0	326	15	112	477	6 305	6 782	تحت الأون
4	29	0	298	14	102	448	3 874	4 321	تحت حاشي
10	24	0	299	20	94	447	4 689	5 136	تحت حاشي
15	8	0	364	21	129	537	5 148	5 686	تحت فريج
(النسبة المئوية للصلداوات)									
0,09	0,22	0,00	3,96	0,23	0,91	5,39	94,61	100	2018
0,11	0,23	0,00	3,47	0,38	0,88	5,07	94,93	100	تحت الأون
0,08	0,27	0,00	3,67	0,13	1,09	5,25	94,75	100	تحت حاشي
0,09	0,22	0,00	4,25	0,21	0,69	5,47	94,53	100	تحت حاشي
0,06	0,15	0,00	4,42	0,18	0,96	5,78	94,22	100	تحت فريج
0,10	0,23	0,00	4,09	0,27	1,16	5,86	94,14	100	2019
0,10	0,31	0,00	4,09	0,28	1,19	5,97	94,03	100	تحت الأون
0,13	0,23	0,00	4,54	0,27	1,14	6,31	93,69	100	تحت حاشي
0,09	0,29	0,00	3,91	0,33	1,19	5,81	94,19	100	تحت حاشي
0,10	0,11	0,00	3,83	0,21	1,10	5,35	94,65	100	تحت فريج
0,17	0,35	0,00	5,87	0,32	1,99	8,71	91,29	100	2020
0,12	0,24	0,00	4,81	0,23	1,65	7,04	92,96	100	تحت الأون
0,09	0,67	0,00	6,90	0,33	2,37	10,36	89,64	100	تحت حاشي
0,20	0,46	0,00	5,82	0,38	1,84	8,70	91,30	100	تحت حاشي
0,26	0,14	0,00	6,40	0,37	2,27	9,45	90,55	100	تحت فريج

المصدر: المديرية العامة للصداوات
(*) بيانات مؤقتة
معلومات بقاء المزارع

